عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

الثورة التونسية: الابعاد السياسية والاجتماعية 2011-2013

محمد علي سالم أبو حلو

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

2014م-1436هـ

الثورة التونسية: الابعاد السياسية والاجتماعية

2011-2013

إعداد

محمد علي سالم أبوحلو

بكالوريس علوم سياسية / جامعة القدس

إشراف الدكتور: أحمد فارس عودة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة / معهد الدراسات الإقليمية/ جامعة القدس

القدس – فلسطين

2014م-1436هـ

كلية الدراسات العليا

معهد الدراسات الاقليمية

قسم الدراسات العربية

إجازة الرسالة

الثورة التونسية: الابعاد السياسية والاجتماعية

2011-2013.

إعداد: محمد علي سالم أبو حلو

الرقم الجامعي: 21112459

إشراف: د. أحمد فارس عودة

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ (21 / 12 /2014م) من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1. **رئيس لجنة المناقشة:** **د. أحمد فارس عودة** التوقيع .....
2. **ممتحناً خارجياً:** **د. عبد الرحمن الحاج** التوقيع .....
3. **ممتحناً داخلياً** **د. احمد ابو دية** التوقيع .....

القدس – فلسطين

2014م-1436هـ

إقرار

أقر أنا مقدم هذه الرسالة، أنها قدمت لجامعة القدس من أجل نيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، بأستثناء ما تمت الاشارة اليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو جزء منها لم يقدم لنيل أي درجة لأي معهد أو جامعة.

التوقيع: .....

محمد علي سالم أبوحلو

التاريخ: / /2014م.

الإهداء

الى من علماني حب العطاء والمثابرة وساعداني بكل جهدهما للوصول الى ما انا فيه أبي وأمي .....

الى أحبائي وفاق دربي إخوتي وأخواتي

الى وطني الغالي، أرضه.. وهواءه .. ودماء شهدائه

الى كل من ساعدني وساندني ودعم طموحاتي

إليهم جميعا اهدي هذا العمل العلمي المتواضع

الشكر والعرفان

أما وقد أنجزت هذه الرسالة أتوجه بخالص الحمد والشكر لله عز وجل أولا الذي أعانني على إتمام هذا العمل المتواضع.

الى كل من ساهم في إنجاح هذه الرسالة، واخص بالذكورمشرفي الفاضل الدكتور أحمد فارس عودة، الذي كان لتوجيهاته ونصائحه، الاثر الكبير في اخراج الرسالة الى حيز الوجود.

والشكر الجزيل الى أعضاء لجنة المناقشة الذين أسهموا في إثراء الرسالة بالمعلومات والملاحظات للارتقاء بهذا الجهد المتواضع وهم د. عبد الرحمن الحاج، ود. أحمد ابودية

كما اتقدم بجزيل الشكر كل من ساعدتي وساندني وقدم لي العون لانجاز الرسالة، بمساعدتي في الحصول على المراجع، واخص بالذكر د. نادية عامر على قيامها بتدقيق الرسالة لغويا.

التعريف بالمفاهيم والمصطلحات:

1. الثورة: هي قيام الشعب بقيادة نخب وطلائع من مثقفيه بتغيير الحكم بالقوة. أما الموسوعة العربية فقد عرفتها بأنها" تغيير جوهري في الاوضاع السياسية والاجتماعية في بلد معين، لا يتبع في احداثه الوسائل المقررة لذلك في النظام الدستوري لذلك البلد".[1]

2. **الربيع العربي:** أطلق مصطلح الربيع العربي على الأحداث التي جرت في الدول العربية بدء من تونس، وقد كانت صحيفة الاندبندنت البريطانية أول من استخدم هذا المصطلح، ربما يكون لذلك علاقة بثورات الغرب عبر تاريخه التي تعرف هي أيضاً بثورات الربيع الأوروبي. تعددت المسميات التي استخدمت لوصف الأحداث والتطورات الجارية في العالم العربي بين من وصفها بالثورات والحركات الاحتجاجية والمظاهرات المطالبة بالديمقراطية، كما أن الثورات العربية تشترك في أسباب عميقة مؤدية لاندلاعها ومتمثلة في إحباط بعض الشعوب من غياب الديمقراطية وحرمانها من حقوقها الأساسية ومن حرياتها الفردية، بالإضافة إلى تدهور الظروف المعيشية وتنامي الفساد وانعدام العدل الاجتماعي.

وكلما وردت كلمة" الربيع العربي" فإنها تعني من وجهة نظر الباحث: الثورة التي هبت في تونس والدول العربية لتصحيح مسار الحكم في هذه الدول، اعتراضا على البطالة وغياب العدالة الاجتماعية.

3. التغيير: عرف باحثو علم الاجتماع التغيير بأنه *"انتقال المجتمع بإرادته من حالة اجتماعية محددة إلى حالة أخرى أكثر تطوراً."* [2]

---

[1] بودبوس، رجب، محاضرات في علم الثورة (القاهرة، المركز العالمي لدراسات الكتاب الاخضر،2011) ص:27.

[2] حسن، عبد الباسط، أصول البحث الاجتماعي، (القاهرة: مكتبة وهبة، الطبعة الاولى، 1998م)، ص:10.

واجرائيا يرى الباحث أن مصطلح التغيير يقصد به حالة التحول الاجتماعية والسياسية التي يخوضها المجتمع بمعظم طبقاته من أجل أوضاع تمكنه من الانطلاق لمستقبل أفضل، وهي حالات التحول التي يخرج منها المجتمع –بأفراده ومؤسساته وهيئاته– أكثر إيجابية وفاعلية وقوة، وبقدرة أفضل على إدارة شؤون البلاد، ومحاسبة قيادتها، ومكافأة من يستحق، ومعاقبة المخطئ، والتصدي لكل محاولات كبت الثورة أو القيام بثورة مضادة. ومن ثم فإن حالات التحول التي يتم فيها استبدال قلة مسيطرة متحكمة بقلة أخرى دون المشاركة الإيجابية الفعالة من وحدات المجتمع المختلفة، لا تدخل في نطاق نظرية التغيير.

4. **الانتفاضة:** لقد عرف اميليو لوسو الانتفاضة بأنها: *"المرحلة السابقة للثورة والحرب، والشعبية المنظمة. ويرى أن المبادئ التي تحكم الحرب هي أكثر صرامة من تلك التي تحكم الانتفاضة."*[1]

وفي موضع اخر عرفها لوسو بأنها: *"كل عنف مسلح مهما يكن شكله، ويهدف إلى الاستيلاء على السلطة السياسية."*[2]

وهي من وجهة نظر الباحث الثورة التي قام بها الافراد في الدول العربية لتغيير نظام الحكم، بشكل سلمي.

5. ثورة الياسمين: ثورة الشعب التونسي علي الفساد والاستبداد، والتي أطاحت بحكم الرئيس زين الدين بن علي في يناير 2011 والتسمية ترجع إلي حب التوانسة لزهرة الياسمين وانتشار

[1] سمير، أبو خطاب، اساليب المقاومة الشعبية في الانتفاضة، صامد الاقتصادي، العدد(75)، كانون ثاني 1989م، ص:192.
[2] لوسو، إميليو، نظرية الانتفاضة:ترجمة جوزيف عبدالله، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الاولى، 1984م)، ص:13.

زراعته واستخراج العطر منه، كما أنه يتميز بلونه الأبيض إشارة إلي أن الثورة سلمية وليست دموية[1].

[1] اسماعيل، عبد السلام، مفاهيم، http://abdelsalam-mfahim.blogspot.co.il/2008/09/blog-post_3042.html تاريخ الاسترجاع 2014/4/1.

الملخص

هدفت هذه الدراسة للتعرف على الأسباب المباشرة وغير المباشرة للثورة التونسية، والتعريف بالأبعاد السياسية والاجتماعية لهذه الثورة، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، إضافة إلى المنهج التاريخي في هذه الدراسة، وذلك من خلال تحليل البيانات، والتصريحات، إضافة إلى المقالات والتقارير حول الثورة، وتناقش الدراسة أحداث الثورة التونسية منذ بدايتها في العام 2011-2013.

وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة عامة وهي أن الثورة التونسية جاءت بشكل عفوي، بهدف تصحيح المسار السياسي في تونس، وذلك اعتراضاً على الحالة السياسية والاجتماعية التي حكم من خلالها النظام السابق(نظام زين العابدين بن علي) الدولة التونسية، فقلت فرص العمل، وزادت البطالة، وتباطئ الانتاج في تونس، كل هذه العوامل ادت الى حدوث الثورة

كما توصلت الدراسة إلى أن الثورة نجحت بشكل كبير في الوصول الى اهدافها، وهي تعزيز فرص النمو الاقتصادي، وزيادة فرص العمل، والتقليل من البطالة، والسماح بحرية الرأي والتعبير، والمشاركة السياسية لكفاءة الاحزاب السياسية، وتعزيز قيم المواطنة.

وتوصلت الدراسة الى ان الاوضاع السياسية والاجتماعية في تونس تتجه نحو الثبات والاستقرار، وتعزيز فرص النمو، بعد الاتفاق على تداول السلطة بين الاحزاب التونسية، وتحكيم الشعب في الاختيار، واعطاءه دوره الحقيقي في ممارسة الانتخاب، وهو ما يمكن ان يؤدي مستقبلا الى تعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي، زيادة الانتاج، وزيادة فرص العمل.

Tunisian Revolution: Political and Social Dimensions

2011-2013

Prepared by: Mohammad Ali Abu – Al- helo

Supervisor: Dr. Ahmad Fares Odeh

Abstract

This study aimed to identify the direct and indirect reasons for the Tunisian revolution, and to introduce the reader to the political and social dimensions of this revolution. The researcher used in this study the descriptive analytical method and the historical method, to analyzed data, and statements, as well as articles and reports about the revolution. This study discusses mainly the events of the Tunisian revolution since its inception in the 2011-2013 year. The study found an overall conclusion which is that the Tunisian revolution came spontaneously, in order to correct the political process in Tunisia. This was attempted to be achieved through protesting over the political and social situation that the former regime (Zine El Abidine Ben Ali regime) imposed on the Tunisian state through its ruling. This situation led to a lack of employment opportunities, increased unemployment, and a slow downed production in Tunisia, in which all these factors led to the revolution.

The study also found that the revolution largely succeeded in reaching its goals, which is promoting opportunities for economic growth, increasing employment and reducing unemployment. Also, it allowed freedom of opinion and expression, political participation of the efficiency of the political parties, and a promotion in the values of citizenship.

The study found that the political and social situation in Tunisia are moving toward consistency and stability, and promoting opportunities for growth after the agreement on the devolution of power between the Tunisian parties and giving the Tunisian people a real role in the election. This movement of the political and social situation could lead in the future to promote the economic and social growth, increase production, and increase employment opportunities.

الفصل الأول

خلفية الدراسة

المقدمة

تقع تونس أقصى شمال القارة الأفريقية، وتبعد مسافة 140كم عن مضيق صقلية. يحدها البحر المتوسط من الشمال والشرق إذ يبلغ طول شاطئها نحو 1200كم، وتحدها ليبيا من الجنوب الشرقي، والجزائر من الغرب. تبلغ مساحة تونس 163610كيلو متر مربع. أما عدد سكانها فحوالي 10 ملايين نسمة. وعاصمتها مدينة تونس التي تحتل مع ضاحيتها المركز الصناعي والتجاري الأول في البلاد، وتتصل بالبحر المتوسط بواسطة قناة تجعلها مرفأ مهماً[1].

استقلت تونس الخضراء عن فرنسا عام 1956م واختارت الحبيب بورقيبة أول رئيس لها، حيث بدأ عهدا جديدا من التحديث والتطوير، حالماً أن يحول تونس إلى دولة أوروبية حديثة. واستطاع بورقيبة وضع قوانين إصلاح مجتمعي ومنح المرأة حقوقها، إلا أنه أصطدم بقوة وعنف مع التيار الديني، والذي حظر أنشطته وحاصره حصارا شديدا، واستخدم أساليب قمعية في مواجهته. وقد استمر في السلطة حتى تجاوز عمره الثمانين عاماً. ومع تفشى الفساد وانتشار الفوضى في أنحاء الجمهورية عام1986م، انتهز زين العابدين بن علي

[1] الكيالي، عبد الوهاب، واخرون، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الأول، ص:815-816.

الفرصة لينقلب على السلطة انقلاباً غير دموي، معلناً أن الرئيس بورقيبه غير قادر على تحمل مسئوليات الحكم بسبب مرضه وشيخوخته ليستلم الحكم في سنة 1987م[1].

لا شك أن اهل تونس كانوا يتطلعون إلى الاصلاح والنهوض في أواخر حكم الحبيب بورقيبة، مما دفعهم الى الانقلاب السلمي، وخاصةً أن الانهيار الاقتصادي والاجتماعي كان باديا وظاهراً. وعندما تولى زين العابدين الحكم غير الكثير، واصبحت من أكثر الدول انفتاحا على أوروبا، كما منع الحجاب داخل المؤسسات الحكومية واعتبره زياً طائفياً، مما دفع خصومه السياسيين إلى اتهامه بشن حرب على الإسلام السياسي ورموزه. لقد حدث الصراع بين الصوفيين والإسلاميين، فاعاد الصوفيين الى البلاد، وسمح ببناء كنائس في تونس، وواصل الحظر على حركة النهضة وحزب العمل الشيوعي التونسي لشعبيتهما العالية لدى الاوساط الدينية والعمالية.[2]

فلما أراد الشعب الحياة كانت البداية، فلم يكن محمد البوعزيزي جيفارا، ولم يكن مارتن لوثر كنج، ولم يكن إلا محمد البوعزيزي الشاب خريج الجامعة الذي يبحث عن فرصة للحياة الكريمة، لم يكن يعلم أنه سيكون خالداً في التاريخ المعاصر، لكنه كان الشعرة التي قصمت ظهر البعير كما يقال في المثل الشعبي. شكلت الثورة التونسية نموذجاً لا مجال لمقارنته بأي ثورة أخرى، وقد سطرت نظريتها على الأرض قبل أن تتبلور في الكتابات، وأنجبت ثواراً غير تقليديين تدفعهم عفوية التحرر وتجمعهم قضية واحدة، وهي الكرامة.

---

[1] صحيفة الأمان البيروتية، عدد229، 1\11\1991م.

[2] الشامي، حسن، تقرير الديمقراطية في تونس، الحوار المتمدن7\5\2012م، تاريخ الاسترجاع 10\11\2013م، http://www.ahewar.org

كانت المقدمات الدالة على أن حدثاً كبيراً على وشك الوقوع في الوطن العربي قد بدأت، وعلى الرغم من المضمون الاجتماعي لثورة الياسمين، إلا انها كانت تعبيراً عن حالة من الغليان الشعبي ضد مظاهر الفساد الذي انتشر في السلطة، نتيجة لانعدام الرقابة على الأجهزة التنفيذية. فانتشرت الرشوة والمحسوبية، وفشلت جميع الخطط والبرامج الحكومية، وتفاوتت برامج التنمية بين المناطق التونسية المختلفة، ونهبت ثروات البلاد بواسطة الطبقة الحاكمة والفاسدين من حولها.

أسقط الشعب التونسي نظام الرئيس زين العابدين بن على في 14\1\2011م، باعتباره نظاماً استبداديّاً. لكن مزايا هذه الثورة التونسية لا يجوز أن تخفي عنها نقاط ضعفها الأساسية، فهي ثورة لم تفرز حزبها السياسي الثوري، ولم تكن لها قيادة موحدة، ولا برنامج سياسي، ولا مشروع مجتمعي بديل لكي تكون لها القدرة على النهوض بشؤون المجتمع بعد الإطاحة بالرئيس ال. وإن نتائج انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التي جرت أفرزت فوز حزب النهضة الإسلامي، الذي شكل الحكومة الإسلامية الجديدة بمشاركة حزبين آخرين: حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، الذي اختير منه عضو ليكون رئيساً مؤقتاً للجمهورية، وحزب التكتل من أجل العمل والحريات، والذي اختير منه عضو ليكون رئيساً للمجلس التأسيسي، فالتحديات التي تواجه حزب النهضة كبيرة جدا، وفي الكثير من القضايا[1].

[1] صديقي، عربي، تونس: ثورة المواطنة.." ثورة لا رأس"، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسيات، 25\7\2011م، نسخة الكترونية، تم الاسترجاع 10\11\2013م، http://www.dohainstitute.org.

موضوع الدارسة: الثورة التونسية: الأبعاد السياسية والاجتماعية "2011-2013"

مثلت الثورة الشعبية التونسية التي أدت إلى هروب الرئيس التونسي زين العابدين بن علي إلى السعودية والإطاحة بنظام حكمه الذي استمر مدة 23 عاما علامة فارقة وبداية مرحلة تاريخية جديدة في العالم العربي. ولم تتوقّف موجات هذه الثورة عند حدود تونس بل تعدتها إلى العديد من البلاد العربية، التي سارت على منهجها، وفجرت في هذه الشعوب الطاقة الكامنة، تغذيها القواسم المشتركة من الفساد، والتسلط، وحكم الحزب الواحد. وتمركز ثروات الأمة في يد فئة قليلة من أصحاب رؤوس الأموال، الذين تراكمت ثرواتهم على حساب قوت الشعب، ومصادرة حريته باستخدام العصا الأمنية الغليظة. فتمثل موضوع الدراسة اجتهاداً باتجاه البحث عن بعض زوايا انعكاس الأبعاد الاجتماعية والسياسية على الثورة في تونس، ومحاولة قراءة الخلفية السياسية الاجتماعية لثورة تونس.

مبررات الدراسة

ترجع مبررات الدراسة الموضوعية إلى بعض الأمور، التي رأى الباحث أهمية معرفتها، ومنها:

1. الثورة التونسية تشكل أولى الثورات العربية، لذلك لابد من دراستها.
2. تحليل الأوضاع السياسية والاجتماعية السيئة خلال حكم زين العابدين.
3. قيام الشعب التونسي في التغيير السلمي لنظام الحكم.
4. سيطرة الإسلام السياسي المعتدل على الحكم بعد الثورة.
5. استمرار مظاهر الاحتجاجات السلمية بهدف الإصلاح السياسي.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من:

1. كون الثورة التونسية فاتحة الثورات العربية، على الرغم من حالة الاستبداد والانغلاق السياسي الذي شهدته تونس في العقود الماضية مقارنة ببعض الدول العربية وأبعادها السياسية والاجتماعية، التي كثيراً ما كانت محل إشادة الأطراف الدولية. إلا أن الثورة انطلقت باحتجاجات اقتصادية اجتماعية في المناطق الداخلية، وسرعان ما اكتسبت طابعاً سياسياً، مما يجعل تحليل الأبعاد السياسية الاجتماعية ذات أهمية بالغة في فهم الثورة التونسية وأبعادها.
2. تحليل الأبعاد السياسية الاجتماعية يكتسب أهميته من أهمية الثورة التونسية نفسها.
3. فوز الإسلام السياسي المعتدل في الحكم.

وتعتبر هذه الدراسة مساهمة أكاديمية في البحث والتحليل للثورة التونسية من حيث الأبعاد السياسية والاجتماعية، ويمكن أن تفيد هذه الدراسة الباحثين في المجال الاجتماعي والسياسي والثوري.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الأبعاد السياسية والاجتماعية للثورة التونسية، ومن الاهداف الاخرى:

1. التعرف على أهم الاحداث التي شكلت مسار الحكم في تونس بعد الاستقلال.
2. التعرف على الأسباب المباشرة وغير المباشرة للثورة التونسية.
3. التعرف على مجريات الثورة التونسية ودور الجيش وقوى الأمن فيها.

4. التعرف على سيطرة الإسلام السياسي للحكم في تونس.

مشكلة الدراسة

تطرح الثورة التونسية من حيث تطور المطالب الاقتصادية الاجتماعية إلى مطالب سياسية إشكالية تتعلق بالفجوة التي تعمقت تدريجياً بين طموحات الشعب التونسي اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً من جهة، ونتائج السياسات الرسمية طوال العقود الماضية من جهة أخرى. حيث اتسمت الشعارات التي رفعها التونسيون منذ بداية الثورة بالربط المباشر بين الوضع الاجتماعي والحكم السياسي. وتكمن المشكلة البحثية في السؤال الرئيس الآتي:. ما الابعاد السياسية والاجتماعية للثورة التونسية؟.

أسئلة الدراسة

تسعى هذه الدراسة جاهدة إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما أهم المحطات التاريخية التي لبعت دوراً أساسياً في تاريخ تونس؟
2. ما أهم الأسباب المباشرة وغير المباشرة للثورة التونسية؟
3. ما هو دور قوى الأمن والجيش في الثورة التونسية؟
4. كيف أثر الإسلام السياسي على الحكم في تونس؟

منهجية الدراسة:

من خلال مراجعة الباحث لأدبيات الدراسة والدراسات السابقة ومطابقة مناهج البحث العلمي عليها، فقد رأى الباحث أن المنهج الأفضل لهذه الدراسة هو الوصفي التحليلي. حيث إنه الأداة المنهجية المناسبه التي تتمثل في جمع وتنظيم وتحليل البيانات بعد تحديد المشكلة

وصياغة فرضياتها، والتي تكون التحصيل النهائي لهذا المنهج، وبناء على ذلك تثبت أو ترفض أو تعدل الفرضيات، بالإضافة إلى المنهج التاريخي من خلال تحديد المسارات التاريخية التي مرت بها تونس حتى الوصول الى الثورة، من خلال تتبع مجريات هذه الثورة وأهم المستجدات الطارئة عليها، ولا سيما أن تلك الأحداث سريعة التغيير.

حدود الدراسة

- **الحدود المكانية:**

- تتمثل الحدود المكانية بالنسبة للدراسة بدولة تونس.

- تتمثل الحدود المكانية بالنسبة للباحث بدولة فلسطين المحتلة – المحافظات الشمالية– جامعة القدس.

- **الحدود الزمنية:** تبحث هذه الدراسة الثورة التونسية وأبعادها السياسية والاجتماعية ما بين 2011م\ 2013م.

مبررات تحديد الفترة الزمنية: كانت بداية الثورة في تاريخ 17 ديسمبر 2010م–2013،وقد كان الهدف من تحديدها هو انه ما زالت مستجدات هذه الثورة مستمرة، وما نتواصل به من وسائل إعلام ومقالات ومواد إعلامية مكتوبة أو مصورة من قلب الحدث عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي وبعض الصفحات الرسمية لمثقفين وباحثين تونسيين من قلب تونس.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة.

المقدمة:

إن موضوع دراسة الثورة التونسية وأبعادها السياسية والاجتماعية موضوع معاصر، إذ إن هذة الثورة أولى ثورات الربيع العربي. فقد كانت البداية سريعة وبسيطة، وغير متوقعة ضد الفساد والحكم المستبد والظلم، لذا لا بد من توضيح نظرية التغيير من حيث تعريفها، ومراحله من خلال البحث فيها، لدراسة الأبعاد السياسية والاجتماعية للثورة التونسية. مما جعل الباحث يقوم بمراجعة الأدبيات والدراسات السابقة التي لها علاقة بهذا الموضوع.

المبحث الأول: الإطار النظري.

قام الباحث بمراجعة أدبيات البحث المتعلقة بالإطار النظري للدراسة، وذلك لتوضيح كل مما يأتي:

1. نظرية التغيير.
2. نظرية التحول الديمقراطي.
3. نظرية الانتفاضة.

نظرية التغيير

أولا: مفهوم التغيير:عرف باحثو علم الاجتماع التغيير بأنه *"انتقال المجتمع بإرادته من حالة اجتماعية محددة إلى حالة أخرى أكثر تطوراً."* [1]

فاستخدام مصطلح التغيير يقصد به حالة التحول الاجتماعية والسياسية التي يخوضها المجتمع بمعظم طبقاته من أجل أوضاع تمكنه من الانطلاق لمستقبل أفضل، وهي حالات التحول التي يخرج منها المجتمع –بأفراده ومؤسساته وهيئاته– أكثر إيجابية وفاعلية وقوة، وبقدرة أفضل على إدارة شؤون البلاد، ومحاسبة قيادتها، ومكافأة من يستحق، ومعاقبة المخطئ، والتصدي لكل محاولات كبت الثورة أو القيام بثورة مضادة، ومن ثم فإن حالات التحول التي يتم فيها استبدال قلة مسيطرة متحكمة بقلة أخرى دون المشاركة الإيجابية الفعالة من وحدات المجتمع المختلفة، لا تدخل في نطاق نظرية التغيير.[2]

---

[1] حسن، عبد الباسط، أصول البحث الاجتماعي، (القاهرة: مكتبة وهبة، الطبعة الاولى، 1998م)، ص10.

[2] عبد الحليم، أحمد، وأخرون، حرب اللاعنف،الخيار الثالث،(بيروت: دار العربية للعلوم، الطبعة الاولى، 2007م) :34.

نظرية التحول الديمقراطي

أولاً: مرحلة ثورة العقول:

وهي المرحلة الأولى في الحراك الثوري، وتتميز بالتجديد، إذ تبدأ هذه المرحلة بثورة عقلية تتجسد في حراك فكري جديد وأطروحات ورؤى جديدة تعيد تعريف الممكن والمستحيل، والصواب والخطأ، وتعيد ترتيب الأولويات وطريقة النظر إلى العالم وإلى الذات، وتجيب على الأسئلة الملحة المطروحة على الساحة، فتحدد طبيعة المعركة التي يخوضها المجتمع، وتحدد عقدة الصراع، ودرجة التغيير المطلوب والمسار الملائم لإحداث هذا التغيير، وهي الأجوبة التي تتجاوز الأطروحات والأفكار القديمة التي عجزت عن إحداث الحراك الاجتماعي المطلوب، وهذا الحراك الفكري يستهدف بالدرجة الأولى الكوادر المؤهلة لتصدر قيادة الفعل السياسي والاجتماعي. ومن خلال استهداف تلك الأفكار والأطروحات الجديدة لتلك الكوادر تختبر تلك الأفكار قوتها وملاءمتها للواقع وقدرتها على الحشد والتأثير. ويهدف هذا الحراك الفكري الجديد إلى إعادة بناء وترتيب وتشكيل منظومة الأفكار لدى المستهدفين، وتوفير علوم التغيير وأدواته التي تضبط فهم الواقع وكيفية التعامل معه.[1]

ثانياً: مرحلة بناء قدرة المجتمع:

وهي المرحلة الثانية في الحراك الثوري، وتأتي نتيجة التقاط القادة التنفيذيين لصرخة الأفكار التي انطلقت في مرحلة ثورة الأفكار، حيث تنشأ حالة عامة من الحراك التنفيذي في المجتمع تتجاوز التنظيمات والأحزاب والحركات، وتخترق جميع المساحات الاجتماعية، والسياسية خاصة مناطق الفراغ التي عجزت حركات الماضي عن ولوجها.

[1] عادل، وائل، زلزال العقول،(بيروت: دار العربية للعلوم، 2007م)، ص:89.

وتعتمد هذه المرحلة على رافعتين رئيستين:

1.رسم خارطة البنية التحتية للحراك الثوري، وتحديد مناطق الفراغ ومناطق التكدس بالمشاريع التغييرية، وتأسيس المشاريع الضرورية للعمل الثوري كالمشاريع الفكرية والتمويلية والإعلامية التي ستدعم تيار التغيير. بالإضافة إلى وضع تصور للمشاريع التي ستؤدي إلى تقويض قوة النظام، كإضرابات العمال، وقطع الدعم الخارجي عنه.

2.صناعة التيار الذي يتحرك في اتجاه تحقيق الأهداف المشتركة التي تتفق عليها لبنات المجتمع. وعبر هاتين الرافعتين تنطلق مجموعات العمل المنفصلة، والحركات والتنظيمات والأفراد المستقلون مسترشدين بهذا التيار لتأسيس هذه البنية التحتية واستكمال لبناتها وإتمام بنائها. وهذه المرحلة تسودها استراتيجية التبعثر الفعال، المعتمدة على الاقتراب غير المباشر من الخصم، وعن طريق إطلاق الكثير من المشاريع المتنوعة المستقلة، التي تفقد الخصم تركيزه، وتفكك مركزيته، وتستوعب طاقات المجتمع وإبداعاته لتحقيق الأهداف المشتركة.[1]

ثالثاً: مرحلة الصراع:

وهي المرحلة الثالثة من مراحل الحراك الثوري، وينتقل إليها المجتمع عقب بناء قدرته عبر تأسيس البنية التحتية ونشأة التيار، وفي هذه المرحلة تتحدد أداة الحسم والاستراتيجيات الرئيسة للوصول للقوة التنفيذية، وهي التي تتحدد في ضوء أربعة مواقف قد يتعرض الحراك الثوري لإحداها، وهي:

- التحول: وهو موقف نادر الحدوث، إذ تتحول فيه قناعات الخصم، ويقدم تنازلات طواعية لاقتناعه بصوابية هذا الفعل وبعدالة القضية التي يتبناها الحراك التغييري الثوري.

[1] عبد الحليم،احمد،واخرون،حرب اللاعنف...الخيار الثالث، مرجع سبق ذكره، ص:65.

- التأقلم: يؤدي الفعل المباشر للمجتمع كسحب التعاون الاقتصادي أو السياسي إلى إجبار الخصم على تقديم تنازلات.

- الاستسلام: يكون التمرد واللاتعاون من القوة والبراعة إلى درجة تضعف مصادر قوة الخصم بحيث لا يبقى أمامه من خيار سوى الاستسلام بشروط معينة، وهو ما نسميه (الإجبار اللاعنيف) والثورة التونسية نموذج لهذه الحالة.

- التفكك: يؤدي التمرد واللاتعاون الشامل والواسع النطاق إلى التدمير الكامل لمصادر قوة الخصم، مما يؤدي إلى سقوط النظام.

وهكذا تتحدد أداة الحسم الرئيسة في ضوء هذه المواقف الأربعة التي قد تتعرض لها الحركة التغييرية أو تختارها[1]. وتسود هذه المرحلة استراتيجية التحالفات حين تصل حركة المقاومة إلى نقطة التعادل الاستراتيجي مع الخصم، وتكتسب بسياسة التجمع السليم، قدرة على بلوغ رتبة التفوق الاستراتيجي على الخصم، إذ تتجمع هذه المشاريع وتقام التحالفات، وتنسق فيما بينها عندما تحين لحظة الحسم التاريخية نظراً لاتفاقها على الأهداف المشتركة. ويبدأ تصاعد حملات المقاومة تدريجياً بحسب درجة الاستجابة للمطالب وتفاعل الجماهير، حتى تصل إلى استخدام أدوات اللاتعاون الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي، وأدوات التدخل، مثل احتلال البرلمان بلاعنف.[2]

[1] صفا، محمد، الحرب،(بيروت: دار النفائس للطابعة والنشروالتوزيع، 1987م)،ص:11.

[2] عبد الحليم، احمد، واخرون، حرب اللاعنف...الخيار الثالث،مرجع سبق ذكره،97.

رابعاً: مرحلة الفعل الحضاري:

وهي المرحلة الأخيرة في الحراك التغييري الشامل، وتأتي بعد عودة الأداة التنفيذية إلى المجتمع بمؤسساته وهيئاته وأحزابه وأفراده، ليبدأ المجتمع في تطبيق البرنامج الذي يؤهله للانطلاق إلى المستقبل، وللمساهمة في البناء الحضاري عبر التنافس الحر بين البرامج المختلفة التي تتبناها الأحزاب والحركات والتنظيمات المختلفة. ولا تبدأ المشاريع النهضوية والتغييرية العملاقة والقوية إلا بعد عودة الأداة التنفيذية للمجتمع، لأن هذه المشاريع الضخمة لا يمكن أن تنفذها الجماهير أو قواعد المؤسسات، وإنما هي مشاريع تحتاج إلى قرارات وميزانيات وتوجهات وسياسات دول. وهنا يجب الإشارة إلى أن تحقيق النهضة يعتمد على الاستجابة الصحيحة للتحديات التي سيقابلها الوليد الجديد، من خلال المرور بمراحل ثلاث:[1]

المرحلة الأولى: مرحلة الوجود. فكل كائن حي أو نظام قائم يحرص أولاً على بقائه أو وجوده.

المرحلة الثانية: مرحلة الاستقرار. فهذا الكيان الذي ضمن وجوده وبقاءه في المرحلة الأولى يسعى إلى الاستقرار. فتأمين الوجود والبقاء قد لا يعني استقرار النظام، لذا فهو يسعى إلى تعديل أوضاعه لإيجاد حالة من الاستقرار.

المرحلة الثالثة: مرحلة النمو. وفيها يهدف الكيان –بعد المرحلتين السابقتين– إلى مستوى ثالث، وهو النمو وتطوير ذاته والبناء، وهكذا فإن أي نظام يسعى إلى الوجود، ثم إلى الاستقرار، ثم إلى التنمية.[2]

---

[1] عبد الحكيم، احمد، مرسي، هشام، مراحل التغيير، سلسلة فلسفة التغيير، http://taghier.org/arabic/articles/bosla03.html تاريخ الاسترجاع 2014/5/10

[2] المصدر نفسه

كثير مما تتداوله نظرية التغيير ينطبق على ما يجري في تونس، ففي 17 من ديسمبر 2010، قام شاب تونسي يدعى محمد بوعزيزي من ولاية سيدى بوزيد بإحراق نفسه احتجاجا على قيام السلطات المحلية بمصادرة عربة لبيع الخضار والفاكهة كانت تمثل مصدر رزقه الوحيد، وفى 4 يناير 2011، توفى بوعزيزي لتكون هذه الحادثة الشرارة الأولى التي اندلعت بمقتضاها مظاهرات عارمة شملت مدن: بوزيد، وتالة، والقصرين، وسليانة، والرقاب، ومعظم المدن الكبرى، والعاصمة تونس احتجاجا على تردي الأوضاع الاقتصادية وانتشار البطالة بين فئات عريضة من الشباب، وسرعان ما تحولت الاحتجاجات إلى ثورة عارمة انضمت إليها مختلف طوائف الشعب، التى نددت بتفاقم الفساد داخل النظام الحاكم، وانتشار البطالة، وغياب العدالة الاجتماعية، وكبت الحريات، وإهدار حقوق الإنسان.[1]

وقد تحولت تلك الاحتجاجات من مجرد مظاهرات غاضبة إلى ثورة عارمة اتخذت من شعار (الشعب يريد تغيير النظام) مطلباً شعبياً وجماهيريا، حيث كشفت الثورة التونسية عن النظام السياسي القائم على حكم الفرد، وتعثر عملية تداول السلطة، وتوظيف سافر لأدوات القمع والاعتقال، وقد حاول الرئيس التونسى المخلوع زين العابدين بن على إنقاذ نظامه عبر خطاب استعطافي يحمل العديد من الوعود بغدٍ أفضل يتلافى فيه أخطاء (24) عاماً من الحكم الفاشل، إلا أن خطابه الاستفزازى لم يزد الثوار إلا تمسكا باستكمال مسار ثورتهم، إلى أن اضطر تحت وطأة الثورة إلى الهروب من البلاد فى 14 يناير 2011، خاصة بعد انحياز المؤسسة العسكرية للشعب، وقد سجل بن علي بهروبه تاريخاً للثورة التونسية، التى ألهبت

[1] عبد المولى، عز الدين، اضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي،مركز الجزيرة للدراسات http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/02/201324101039595777.htm تاريخ الاسترجاع 2014/5/10.

حماس العديد من شباب الدول العربية وكانت فاتحة لثورات شعبية شملت كل من: مصر، وليبيا، واليمن، وسوريا.

فلا شك حين نجد أن الشباب والجيل الناشئ هم محور التغيير، فالحراك الجماهيري التونسي خرج ضد الظلم والاستبداد على مدار أربعة أسابيع في شوارع المدن وأحيائها، وفي القرى النائية وبلداتها، التي لا تكاد تعرفها الدولة أو تصلها إلا في مناسبات طلب الولاء، وقد مثل الحراك نقلة نوعية في وعي الجماهير الثائرة، وأعاد إليها ثقتها في ذاتها وفي قدرتها على التغيير. ومن جهة أخرى، بجملة من الأفكار والأطروحات التي انبنت عليها ثقافتنا السياسية والتي عرض البحث بعضها عند تناول نظرية التغيير، وفي مقدمتها فكرة مركزية الشعب في عملية التغيير[1].

لقد قامت الثورة التونسية، ومن بعدها ثورات الربيع العربي، بتصحيح معادلة التغيير في فكرنا السياسي من خلال إعادة التأكيد على محورية دور الجماهير، وعلى مرجعية الشعب ومصدريته في إقامة السلطة أو إطاحتها، وعلى شرعيته الغالبة وتبعية الحكم لتلك الشرعية.

نظرية الانتفاضة:

لقد عرف اميليو لوسو الانتفاضة بأنها: "*المرحلة السابقة للثورة والحرب، والشعبية المنظمة. ويرى أن المبادئ التي تحكم الحرب هي أكثر صرامة من تلك التي تحكم الانتفاضة.*"[2]

---

[1] عبد المولى، عز الدين، اضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي،مركز الجزيرة للدراسات، مرجع سابق.

[2] سمير، أبو خطاب، اساليب المقاومة الشعبية في الانتفاضة، صامد الافتصادي، العدد(75)، كانون ثاني 1989م، ص:192.

وفي موضع اخر عرفها لوسو بأنها: "*كل عنف مسلح مهما يكن شكله، ويهدف إلى الاستيلاء على السلطة السياسية.*"[1]

أما ناهد عز الدين فقد أوردت تعرفياً للدكتور أحمد صدقي الدجاني –من خلال اقتباس عنه في ندوة أقامها مركز البحوث والدراسات بجامعة القاهرة في (24) فبراير لعام 2001م– حيث قال: "إنها عمل شعبي ثوري ينطوي على إيمان لا يهتز بالحق في ممارسة المقاومة طويلة النفس والمستمرة بهدف التحرير، والرفض الحاسم للواقع والعزم على تغييره بعد سقوط جدار الخوف."

إن الحرب تختلف عن الانتفاضة من حيث السياق والمبادئ التي تحكم كلتا الظاهرتين، ففي الحرب هناك قوانين صارمة تدفع الجيش للقتال ضمن قوانين عسكرية صارمة تجبر أفراده على خوض المعركة تحت طائلة الموت، وفي جبهة عسكرية تكون محددة وواضحة المعالم. في حين ان الانتفاضة فإن المشاركة فيها تكون طوعية تتصاعد من استمرارية الفعل النضالي، كما يلاحظ أن الحرب وفقاً لقوانينها تترك المجال بحرية المناورة للجيوش، وفي التوقف مؤقتاً، في حين تبدأ الانتفاضة بعمل مفاجئ ولا تتوقف لفترات، وربما تكون طويلة نسبياً، إلى أن يتحقق ولو جزئياً ما ترفعة من شعارات وأهداف.

وبهذا يمكن القول: "إن الانتفاضة ليست حرباً قتالية تتطلب الأسلحة المتكافئة... وإنما هي التعبير عن إرادة شعبية تمتاز بروحية تتفوق بالاستعداد التضحوي والنضالي."[2]

---

[1] لوسو، إميليو، نظرية الانتفاضة:ترجمة جوزيف عبدالله، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الاولى، 1984م)، ص:13.

[2] سمير، أبو الخطيب، أساليب المقاومة الشعبية في الانتفاضة، مرجع سبق ذكره، ص:192.

والانتفاضة الشعبية تكون ذات مضمون اجتماعي وسياسي واقتصادي، وهي تستخدم وسائل متعددة قد تبدأ بحجر وتنتهي بطلقة نارية. والانتفاضة لها أهداف متعددة، مثل: الاستقلال وإنهاء الاحتلال، ورفع شعارات تحمل في طياتها أهدافاً مرحلية وآنية تتعلق بمسائل سياسية، أو اقتصادية، واجتماعية، وقد تكون متعلقة بأمور الدفاع عن النفس، وإثبات الذات والهوية. فالانتفاضة في طبيعتها قد تكون عفوية غير منظمة ولا تحكمها قوانين، فهي تبدأ بفعل أو حدث بسيط، والذي يعتبر المفجر، أو الشرارة بعد ذلك لسنوات تتخللها أفعال نضالية متراكمة، وبأساليب شتى، لكن الخطورة في العفوية عدم تشكيل قيادة للانتفاضة تأخذ على عاتقها التخطيط من خلال برنامج متكامل لكافة أوجه الحياة اليومية للشعب المنتفض، فالقيادة تشكل سياجاً قوياً لاستمراية الانتفاضة الشعبية. وفي حال فشل إيجاد مثل هذه القيادة، فالتخبط، والإحباط والسلبيات ستصيب عصبها، وبالتالي القضاء عليها وفشلها في تحقيق أهدافها التي قامت من أجلها.[1]

تعتبر نظرية الانتفاضة من النظريات التي يمكن لها أن تفسر الثورة التي قام بها الشعب التونسي في (17) من ديسمبر2010، وخاصة أن هذه النظرية تطرح إمكانية القيام بالانتفاضة ضد الظلم والاضطهاد الذي يؤثر على الهوية والثقة بالنفس، فكل الظروف السابقة أدت إلى اندلاع "ثورة الياسمين" نتيجة تراجع ثقة الشعب التونسي بذاته، والتي عززها تراجع دور تونس على المستوى الإقليمي والعربي. والانتفاضة التي تقوم بها الشعوب تحمل مضامين سياسية واجتماعية واقتصادية تسعى لتحقيقها في مسيرتها النضالية، وهذا أيضاً ينطبق على الشعارات والأهداف التي سعت لها "ثورة الياسمين".

[1] فارس، أحمد، الانتفاضة الفلسطينة: دراسة تحليلية مقارنة ما بين إنتفاضتي عام 1987م وعام 2000م، رسالة دكتوراة، (جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية –قسم العلوم السياسية–، 2004م)، ص:51.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

من أهم الدراسات السابقة التي لها علاقة بالثورة التونسية:

1.كتاب بشارة، عزمي.[1]

تناول هذا الكتاب اشكالية الثورة التونسية المجيدة بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، حيث تعقب المؤلف الأسباب الجوهرية التي أدت إلى الثورة التونسية، وعقد مقارنات علمية بين بعض المظاهر الاجتماعية والاقتصاديّة التي سادت في تونس قبل الثورة، وبين مثيلاتها من المظاهر في دول عربية أخرى مرشحة للثورة، ومنها فشل التنمية، وتزايد البطالة، وتوريث الحكم وشرعيته وتسلطه، والتدين والعلمانية... وغيرها. وفي سياق هذه المحاولة يقدم المؤلف قراءة نقدية معمقة لأشكال التسلط التي شهدتها بعض البلدان العربية، ولا سيما في طور اندماج فئة رجال الأعمال بمنظومة الجهاز الاستبدادي، وظهور جيل جديد من أبناء المسؤولين العسكريين والأمنيين الذين اتجهوا نحو الاستثمارات، ولجأوا إلى طريقة عيش مترفة، وإلى الاستهلاك المبتذل كسلوك استعراضي. وكان ذلك كله محاولة لتغطية روائح الجرائم المرتكبة في أقبية التحقيق والتعذيب بعطور مزيفة قوامها جيش من المثقفين والكتاب والفنانين ورواد الصالونات الثقافية المكرسة لهذه الغاية.

لكن الكاتب يتساءل: ما العمل إذا ما رفض النظام نفسه الإصلاح؟ وأصر على تأجيج سياسة الهويات كوسيلة لتعبئة أنصاره، هل يمكن لتغيير النظام بالقوة في بعض الحالات أن يتحول إلى تفكيك الكيان السياسي؟. يحيل الكاتب –في سياق الإجابة عن هذا التساؤل– الأمر إلى الديموقراطيين العرب، ويعرض عليهم خيار السعي إلى الديموقراطية على أساس

[1] بشارة، عزمي، الثورة التونسية المجيدة:بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها،(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، كانون الثاني\يناير 2012).

المواطنة المتساوية، وتجنب صراع الهويات، ذاك الذي يؤدي بالضرورة إلى التحول نحو الصراع ضد جماعات متماهية مع النظام. ويرى أن الثورة الديمقراطية تعني –أولا وأخيرا– ممارسة الشعب لسيادته باعتباره شعبا موحدا، وأي ثورة تجزئ الشعب إلى هويات جزئية ليست ثورة ديمقراطية.

2. كتاب المديني، توفيق.[1]

تناول هذا الكتاب تونس الثورة المغدورة وبناء الدولة الديمقراطية تحدّث فيه عما اعتبره عجزا من الإسلاميين في تونس (حركة النهضة) والإخوان المسلمين في مصر عن إدارة شؤون بلديهما مستعرضا ملامح ذلك الفشل وأسبابه، وعرف المديني بكتاباته المعمقة المنتصرة للطرح القومي العروبي والمدافعة عن الدولة الديمقراطية المدنية.

ويتسائل بعد أكثر من سنة ونصف من حكم الإخوان المسلمين في كل من تونس ومصر، ثبت بالملموس أن الولايات المتحدة دفعت باتجاه أن تحكم حركات الإسلام السياسي في البلدان العربية، لأن هذا التوجه يضمن لها بقاء مصالحها الاستراتيجية في المنطقة بعد رحيل الديكتاتوريات العسكرية البوليسية التي دعمتها أمريكا طيلة العقود الأربعة الأخيرة، وتحقيق أمن إسرائيل، واستمرار اتباع بلدان الربيع العربي نهج الليبرالية الاقتصادية المندمجة في نظام العولمة الليبرالية، كي يبقى العالم العربي تابعاً اقتصادياً وسياسياً للنظام الرأسمالي العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة، ومن أجل إبقاء حالة الفوضى الخلاقة التي بشر بها منظرو السياسة الخارجية الأمريكية، حيث أن فلسفة الإخوان المسلمين في الحكم

[1] المديني، توفيق، تونس الثورة المغدورة وبناء الدولة الديمراطية، الوباوية الأولية في السلطة،(بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013م).

مبنية على أساس إقصاء الآخر، أيا كان توجهه معتقدا (هذا التيار) أنه يمثل ظاهرة ربانية مقدّسة لا تقبل النقد أو إبداء الرأي من بشر، وهي فلسفة تضمن بامتياز التصادم السريع بين هذا التيار والقوى الليبرالية واليسارية، لا سيما في ظل الصراع القائم على هوية الدولة : دولة دينية تحكمها الشريعة الإسلامية كما يريد ذلك الإسلاميون على اختلاف تياراتهم، ودولة مدنية ديمقراطية تعددية كما يريد ذلك العلمانيون. إنه الصراع الذي يطبع واقع المجتمعات العربية في الوقت الحاضر.

3. كتاب سلطاني، ابو جرة.[1]

تناولت هذة الدراسة إشكالية أنظمة في وجه الإعصار، ثورة تونس نموذجا، وتعد هذة الدراسة محاولة لقراءة الظاهرة التونسية وانعكاساتها على المحيط الإقليمي (العربي الإسلامي)، كما تعد محاولة لفهم ما يجري من تحولات في العالم العربي والإسلامي، في ضوء "ثورة الياسمين" بتونس كنموذج دفع باتجاه تعرية الأنظمة القائمة. وتقدم هذه الدراسة قراءة تربط الاجتماعي بالسياسي بالنفسي بالاقتصادي بالثقافي بالتاريخي، لتصل إلى أغوار من أشعل فتيل الثورة في سيدي بو زيد، ثم إلى من صبوا عليها زيت الاستمرار والاتساع لتغطي كل مدن تونس وقراها ثم تزحف الى قصر قرطاج.

[1] سلطاني، ابو جرة، أنظمة في وجه الإعصار، ثورة تونس نموذجاً،(الجزائر: مؤسسة الشروق للنشر والاشهار، 14 فبراير 2011م).

4. كتاب عبيد، مصطفى.[1]

تناول هذا الكتاب إشكالية موسم سقوط الطغاة العرب، ثورات الحرية في مصر وتونس وليبيا والعالم العربي، حيث يتحدث عن تاريخ الاستبداد والقهر فى العالم العربى بدءًا من الخليفة الأموي يزيد بن معاوية حتى أنظمة العسكر الوطنية فى القرنين العشرين والواحد والعشرين، مع استعراض سريع لمحاولات التحرر والثورة ضد الظلم فى مختلف الأقطار العربية. ويبحث الكتاب في تحليل ثورات العالم العربى، كما يحاول الإجابة عن السؤال الصعب وهو لماذا حدثت الثورات العربية فى عام 2011م تحديدا؟

ويركز الكتاب على سمات ثورات الشعوب وأسباب تلك الثورات على مر التاريخ الإنسانى، وآراء فقهاء الإسلام حول فكرة الثورة وتطورها عن كثير من العلماء بدءا من العز بن عبد السلام وحتى الشيخ يوسف القرضاوى. كما يرصد فى فصل كامل قصة الثورة الافتتاحية فى تونس والمعروفة بثورة "الياسمين" وعوامل نجاحها، وظروف تشابهها مع الثورة المصرية، واستعراض لأخطاء حكم زين العابدين بن علي وتشابهه مع حكم حسنى مبارك فى مصر من حيث الفساد المالي وتداخل العمل والسياسة.

فالكتاب لا يحاول أن يحكي قصة الثورات العربية العظيمة ولا يسعى إلى رصد أحداث ما جرى فى مصر أو تونس أو ليبيا أو غيرها من الدول، ولكنه يحاول الإجابة على تساؤل مهم وهو لماذا سقطت الأنظمة العربية تباعا؟ ولماذا ثارت الشعوب العربية مطالبة بالحرية في هذا التوقيت؟.

---

[1] عبيد، مصطفى، موسم سقوط الطغاة العرب، ثورات الحرية في مصر وتونس وليبيا والعالم العربي،(القاهرة: دار كنوز للنشر والتوزيع، مارس 2011).

5. دراسة حامي الدين، عبد العلمي.[1]

تناولت هذة الدراسة إشكالية الثورة الشعبية في تونس، مدى قابلية النموذج للتعميم. فحاولت هذه الدراسة أن تجيب عن سؤال يطرحه العديد من المتابعين، وهو كيف حصلت الثورة التونسية؟ وما هي الأسباب التي عجلت برحيل رمز النظام إلى الخارج؟ وهل هناك قابلية لتعميم النموذج التونسي في دول المنطقة التي استعصت على الإصلاح الديمقراطي السلمي (إسقاط على الحالة المغربية)؟

هذه الدراسة ترى أن الأسباب العميقة تكمن في خنق المجال السياسي من خلال ضرب الحق في التنظيم السياسي وكبت الحريات، الأمر الذي أدى إلى تحطيم البنى الوسيطة بين الدولة والمجتمع. كما كان للتراجعات في المجال الاجتماعي والاقتصادي، وللفساد المالي والاقتصادي بعد تداعيات الأزمة المالية العالمية أثر في ذلك أيضاً. وهناك عوامل عدة مساعدة منها: مستوى التعليم المتوافر داخل المجتمع، ووجود طبقة وسطى، ودور الجيش الذي التزم الحياد ولم يتدخل لقمع الاحتجاجات، دون إغفال الدور الحاسم الذي ساهمت فيه تكنولوجيا الاتصال بواسطة الانترنت عبر مواقع النقاش الاجتماعي، وتقنيات نقل الصورة عبر الفضائيات العربية التي كان لبعضها دور مهم في ترشيد الاحتجاجات الشعبية وتسييسها.

[1] حامي الدين، عبد العلمي،(الثورة الشعبية في تونس: مدى قابلية النموذج للتعميم)، دراسة تحليلية، المركز العربي للدراسات، 27 يناير 2011م.

6.دراسة درعاوي، حليمة.[1]

تتناول هذه الدراسة الثورة المصرية (الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية للثورة المصرية) 25 يناير 2011م، وذلك لأهمية مصر وتأثيرها الكبير على المستوى الإقليمي والعربي، فأي تغيير على الساحة المصرية سيكون له تداعياته على المحيط القريب بشكل مباشر، بالإضافة لثقل مصر السياسي والإقليمي على اعتبار أن مصر دولة رائدة في المنطقة.

واستخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وهدفت إلى بيان الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية السابقة للثورة وما لها من أثر على تسريع اندلاع الثورة، ومن هذا المنطلق تمثلت الفرضية الرئيسة لهذة الدراسة، وهي: هنالك علاقة إيجابية بين اندلاع الأحداث والتغيرات في الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للشعب المصري واندلاع الثورة في مصر.

وخلصت الدراسة إلى أن الثورة المصرية نموذج متكامل للانتفاضة الشعبية التي تحمل بذور التغيير الشامل مستقبلاً، إلا أن النتيجة العامة، التي تعتبر مطلب الجماهير الرئيسي قد تم تحقيقها بإسقاط النظام، رغم أن التغيير في الواقع الاجتماعي ما زال بعيداً، لكن ثمة مؤشرات على بداية عقد اجتماعي جديد مختلف عن السابق بين الشعب والحكومة.

[1] درعاوي، حليمة (الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية للثورة المصرية 25-يناير-2011م)، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين،2013.

التعليق على الدراسات السابقة:

يلاحظ أن الدراسات السابقة ذات العلاقة بالدراسة الحالية قليلة، لحداثة الثورة التونسية، وقد تكونت من خمس دراسات كانت تتحدث عن الثورة التونسية وأسبابها ويومياتها، إلى أن تصل إلى استشراف المستقبل للثورة، ولكنها أغفلت أن الثورة التونسية كانت تعبيرا عن حركة اجتماعية جماهيرية طبيعية استطاعت أن تتكثف سياسيا في لحظة قوية وحاسمة، وكانت قوتها وسرعتها تتجاوز ديناميكيات النسق السياسي المحلي وقدرة محيطها الخارجي على التفاعل معها اما الدراسة السادسة فقد تطرقت للثورة المصرية.

أن هذه الدراسات تعالج استبداد النظام وسيطرتة، ومحاولة الإصلاح من خلال النظام، والتطرق بشكل مختصر إلى الأبعاد السياسية والاجتماعية والتعمق في البعد الاقتصادي بدرجة كبيرة، وأخذ دور الجيش وقوى الأمن مع الأحزاب السياسية في الثورة، فتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بتركيزها على الأبعاد السياسية والاجتماعية، وتحليلها للوصول إلى نتائج واستشرافات في التحول الديمقراطي، وبما أن الثورة التونسية هي أولى الثورات العربية فلا بد من التوقف عليها لمحاولة استنتاج طبيعة هذه الثورة وأهدافها السياسية الاجتماعية، لذلك يجب أن يكون لها دورا في معاجلة هذة الظاهرة من أجل الوصول إلى تحليل شامل ودقيق لطبيعة الحركات الاجتماعية الشعبية، وأهدافها الاجتماعية السياسية ودورها المستقبلي في النهوض بالأمم والشعوب.

وقد استفاد الباحث من الدراسات السابقة بعض المواضيع ذات العلاقة، من التاريخ التونسي، ومعرفة نظرة الاقتصاد والصحافة والاعلام للثورة ومضامينها، واستفاد من بعض

النتائج في تكوين فكرة عامة عن الوضع في تونس، كما استفاد كيفية اختيار المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التاريخي، وبعض العناوين الفرعية في الدراسة.

ولأن هذه الدراسات لا تتطرق لإنجازات الثورة على الصعيد السياسي والاجتماعي، كذلك فإن الباحثين في الدراسات السابقة ينتمون لمجالات الاقتصاد والصحافة والإعلام، مما يصعب الوصول إلى نتائج موضوعية لأنها تخلو من آراء وأفكار علماء الاجتماع والسياسية، الذين يجب أن يكون لهم دور في معالجة ظاهرة الاحتجاجات الشعبية، فكان ما يميز هذه الرسالة تطرقها الى الابعاد السياسية والحكم في تونس بعد الثورة من وجهة نظر سياسية، اجتماعية تتعلق بتحديد الابعاد السياسية لاختيارات الحكم في تونس، و ما نتج عن هذه الابعاد من تحسن للوضع الاجتماعي لافراد المجتمع في برامج الحكومات المتعاقبة على حكم تونس بعد الثورة.

الفصل الثالث

المحطات التاريخة والأسباب المباشرة وغير المباشرة للثورة التونسية.

المقدمة:

شكلت الثورة التونسية نموذجاً يحتدى به، وقد سطرت نظريتها على الأرض قبل أن تتبلور في الكتابات، وأنجبت ثواراً غير تقليديين تدفعهم عفوية التحرر وتجمعهم قضية واحدة، وهي الكرامة.

كانت المقدمات الدالة على أن حدثاً كبيراً على وشك الوقوع في الوطن العربي قد بدأت، وعلى الرغم من المضمون الاجتماعي لثورة الياسمين، إلا انها كانت تعبيراً عن حالة من الغليان الشعبي ضد مظاهر الفساد الذي انتشر في السلطة، نتيجة لانعدام الرقابة على الأجهزة التنفيذية. فانتشرت الرشوة والمحسوبية، وفشلت جميع الخطط والبرامج الحكومية، وتفاوتت برامج التنمية بين المناطق التونسية المختلفة، ونهبت ثروات البلاد بواسطة الطبقة الحاكمة والفاسدين من حولها، وعليه فقد تم تناول المحاور الآتية للاجابة عن السؤالين: الاول والثاني من اسئلة هذه الدراسة حسب المبحثين الاتيين: :[1]

1. المحطات التاريخية التي لعبت دوراً أساسياً قبل اندلاع الثورة.

2. الأسباب المباشرة وغير المباشرة للثورة التونسية.

[1] النجار،زغلول وأبوداود، السيد،(ميدان التحرير): التحولات في مصر بين جذور الماضي وافاق المستقبل،(مصر: دار النهضة، الطبعة الأولى، 2012م)، ص:122.

المبحث الأول: المحطات التاريخية التي لعبت دوراً اساسياً قبل إندلاع الثورة

نبذة تاريخية:

قبل وصول الفينيقيين إلى شواطىء تونس الحالية في القرن الرابع عشر ق.م، كان داخل البلاد مأهولاً بشعب أطلق العرب عليه فيما بعد إسم البربر. أقام الفينيقيون مرافىء تجارية لهم على شواطىء أفريقيا الشمالية حتى وصلوا إلى حدود روما. وخلال القرن الخامس ق.م أصبحت مدينة قرطاجة مركز الامبراطورية الفينيقية التجاري الأهم. استطاع الرومان بعد عدة حروب استمرت نحو قرن كامل من إخضاع قرطاجة وهدمها، ثم أعادوا بناءها تحت اسم جونونيا بعد أن وسعوها حتى أصبحت تضم كامل المناطق التي تتشكل منها تونس الحالية.[1]

الفتح الإسلامي:

في عام 647هـ توجه الفتح الإسلامي باتجاه بلاد المغرب العربي بقيادة موسى بن نصير وعقبة بن نافع، ولم يجد المسلمون صعوبات كبيرة في السيطرة على تلك البلاد وعلى سكانها البربر الذين سرعان ما دخلوا في الدين الجديد وأصبحوا عماد جيشه. وفي عام 670ه أسس عقبة بن نافع القائد الإسلامي مدينة القيروان بالقرب من قلعة بيزنطية، فكانت أول عاصمة للمغرب العربي، وقد نالت القيروان شهرة كبيرة بفضل موقعها الاستراتيجي حتى أصبحت من المدن الإسلامية الأشهر. وعرفت القيروان عصرها الذهبي في عهد الأغالبة الذين أسسوا دولتهم في عهد الخليفة العباسي هارون الرشيد. وقد اشتهر الأغالبة

[1] الموسوعة العربية العالمية،(الرياض: مؤسسة الموسوعة للنشر والتوزيع، ط1، جـ7، 1996م) ص:340.

برعايتهم للعلوم والفنون ومن أشهر آثارهم الجامع الكبير وبيت الحكمة في القيروان. وهكذا فقد ساهمت القيروان بصورة أساسية في نشر الدين الإسلامي واللغة العربية في أفريقيا، وقد أصبحت من أهم مراكز الإشعاع الديني والعلمي في العالم الإسلامي[1].

وعندما قامت الدولة الفاطمية العبيدية في تونس، بنى الفاطميون مدينة المهدية لتكون عاصمتهم الجديدة بدلاً من القيروان، قبل أن ينقلوا عاصمتهم إلى القاهرة في مصر. ومع بداية حكم الحفصيين في القرن الثالث عشر انتقلت العاصمة إلى مدينة تونس التي برزت وتفوقت على مدينتي القيروان والمهدية. وقد شهدت هذه الفترة نهضة علمية في تونس، ففي زمن الحفصيين ولد ابن خلدون في تونس 1332م ودرس في جامع الزيتونة ثم عمل في خدمة السلطان الحفصي أبي إسحق الثاني في فترة ساد فيها القلق والاضطراب. واستمر حكم الحفصيين في تونس حتى عام 1574م، حيث سيطرت الدولة العثمانية على المنطقة وتحولت أفريقيا الشمالية إلى ولاية من ولايات الدولة العثمانية.

ومنذ عام 1590م بدأ الأتراك يحكمون تونس بواسطة الداي وبعده الباي، حكم الداي من 1598م- 1630م، والباي من 1631م- 1702م، وقد سيطر الباي حسين على السلطة، وأسس أسرة مالكة عرفت بالأسرة الحسينية التي ظلت تتوارث السلطة حتى استقلال تونس في عام 1956م.[2] ولقد تميزت هذه الفترة بصراعٍ خفي في السلطة بين القوى المحلية والقوى العثمانية، وبمجيء الباي حسين حاول كسب نوع من الاستقلال الذاتي، فزاد من عدد الموظفين ودعم اللغة العربية ورجال الدين، وأهم ما يميز هذه الأسرة الحسينية في القرن

---

[1] حموده، مشهور حسن، واخرون، موسوعة العالم الإسلامي، وكالة النعيم للإعلان والطباعة، الطبعة الأولى، ص:74.

2 المرجع السابق، ص:74

3 الكيلاني، عبد الوهاب واخرون، موسوعة السياية، مرجع سبق ذكره، ص:817.

التاسع عشر موجة الإصلاحات الكبيرة التي حدثت في حقول الإدارة والجيش وغيرهـــا...، وذلك في عهد أحمد باشا باي، الذي شيد قصر باردو التاريخي الشهير. وكان من أهم رموز التغيير والإصلاح خير الدين التونسي المتحدر من أصول شركسية والذي كـــان مـــن ألمـــع رجالات النهضة[3]

أولاً: المراحل السياسية.

مر النظام السياسي التونسي بثلاث مراحل من التطور:

1. مرحلة ما قبل الاستقلال:

استولت فرنسا على تونس عام 1881م، وأجبرت الباي محمد الصـــادق علـــى توقيـــع معاهدة باردو، ووضعت تونس تحت حمايتها، وسرعان ما فرضت نفوذها بالقوة العســـكرية مباشرة على البلاد، وأصبح الباي مجرد واجهة لا حول له ولا قوة، وقد ظهـــرت المقاومـــة بشكل مبكر ضد الاحتلال الفرنسي من 1881م بقيادة علي بن خليفة، لكن المحتل الفرنســـي اتخذ مجموعة من القرارات التي غيرت البنية الاجتماعية و الاقتصادية، كان أولها القـــانون العقاري سنة 1885م ودعم الإقطاع، ما أوجد فجوات واضـــحة بـــين المـــلاك العقـــاريين والإقطاعيين وبين عامة الناس، وربما تجلى ذلك في الريف الذي تميز عن المدينة في تصديه للاحتلال بشكل مبكر.[1]

وكان لظهور حركة الإصلاح الثقافية التونسية (جميعة قدمار الصادقية) وحركة الإصلاح السياسية (الشباب التونسي) 1896م أثر في تبلور ظواهر المقاومة الأولى والنشاط السياسي،

[1] الموسوعة العربية العالمية، مرجع سبق ذكره، ص:348.

وجاءت أحداث الجلاز وحادثة التراموای لتصاعد المقاومة ضد الفرنسي مع بدايات 1917م، حيث ظهرت المقاومة الوطنية المسلحة في الجنوب[1].

أما ما يمكن أن يسجل كمتغير مهم في هذه المرحلة هو بدء تكون الأحزاب التونسية في أواخر 1919م، حيث ظهرت المقاومة الوطنية المسلحة في الجنوب.

ورغم تأسيس الحزب الدستوري وتبلور وظهور الحركة العمالية 1924م بقيادة محمد علي، الذي تم اعتقاله وإخماد حركة 1925م الاحتجاجية بقوانين خادعة، لم يتغير شئ في الواقع الاقتصادي والسياسي، ولكن هذا الحزب أثر في الحياة السياسية إلى ما بعد الاستقلال، ومع بداية الثلاثينيات وعقد مؤتمر الحزب الذي أقر ميثاق أيار 1931م، والنهوض بالوعي الوطني على أيدي الدستوريين الشباب، توسعت مكانة الحزب شعبيا وسياسيا، ولكن النزاع بين بورقيبة والثعالبي أثر على الوحدة الداخلية للحزب، وأدى إلى انشقاق وتأسيس الحزب الدستوري الجديد 1934م، الذي تأزمت العلاقة بينه وبين الفرنسيين وأدت إلى اعتقال الكثير من قياداته، حتى انتفاضة 1938م وظهور حركة المقاومة السرية وما رافقها من قمع عسكري شديد.[2]

أعيد تنصيب المنصف باي على العرش، لكن سرعان ما احتلت تونس من قبل ألمانيا وإيطاليا في فترة صعودهما في الحرب العالمية الثانية على حساب الحلفاء، وما رافق ذلك من إطلاق سراح المعتقلين، وتوسيع مساحة الحريات في محاولة لانتهاج سياسة مختلفة عن سياسة الفرنسيين، إلا أن الهزيمة سرعان ما لحقت بدول المحور، وعادت فرنسا إلى تونس، وتزعم المنصف باي الحركة الوطنية، وبدأت تشكيلات جديدة تظهر داخلها بتطور نوعي

[1] الموسوعة العربية العالمية ، ص:349.

[2] الكيلاني، عبد الوهاب واخرون، موسوعة السياسة، مرجع سبق ذكره، ص: 820.

وذلك باتجاه التعددية السياسية، حيث تأسس الحزب الشيوعي، والجبهة التونسية المطالبة بالاستقلال، والاتحاد العام للشغل، إضافة إلى ظهور حركات كفاحية مسلحة، مثل فلاقة المرازيق وفلاقة زرمدين. وقد أدى هذا التطور إلى تصعيد المقاومة الوطنية ضد المستعمر الفرنسي، وإلى اعتقال عدد من القادة الوطنيين منهم بورقيبة 1950م، ثم جاء اغتيال فرحات حشاد من قبل جماعة اليد الحمراء 1952م، واغتيال الهادي شاكر 1953م، وتوسعت المقاومة العنيفة ضد المحتل، خاصة في الأرياف ونقرازة، فحضر رئيس الحكومة الفرنسية منداس فرانس لقرطاج وأعلن منح الحكم الذاتي لتونس سنه 1954م، وقد عاد بورقيبة من المنفى وقاد الحزب من جديد، لكن بعض قيادته رفض قبول الاستقلال بتلك الطريقة، إلى أن جرت مفاوضات الاستقلال وأنجز الاستقلال بشكل تام 1956م.[1]

2. مرحلة الاستقلال:

تغلب تيار بورقيبة عشية الاستقلال الذي أعلن تأييده للحلفاء ودعا التونسيين لفعل ذلك، ومع بدايات الاستقلال وتشكيل النظام السياسي الجديد بزعامة بورقيبة. بشكل جوهري على بنية النظام وتوجهاته العلمانية، أخذ بورقيبة من النموذج الغربي والفرنسي خاصة كل ما فيه، إلا الجانب المتعلق بالحكم والديمقراطية وتبادل السلطة. وكانت سياسة بورقيبة الأساس لثقافة ليبرالية غربية، أحدثت انقلاباً حاداً في البنى الثقافية للمجتمع التونسي في بعدها العربي والإسلامي، وتبنت أنماطاً سياسية غير متناسقة باعتبارها مسلوخة عن منظومة أخرى

[1] الكيلاني، عبد الوهاب واخرون، موسوعة السياسة ، ص: 822.

متكاملة في بعدها الأيديولوجي والثقافي، فظهر النموذج هجيناً غربياً لنظام سياسي دكتاتوري أمني، ذي توجهات ليبرالية غربية، تأخذ من الليبرالية قيما مجزوءة تتعلق بالفرد وحرياته.[1] وقد أعطي المواطن في ظل النظام الوطني للزعيم المجتهد كما كان يطيب للرئيس بورقيبة أن يسمي نفسه هامشاً من حريات خاصة لا تشمل الحقوق السياسية، وكانت علمانية النظام الجديد أبرز ما ميز تلك الفترة، حيث سنت القوانين التي أدت إلى تفكيك القبيلة، والنظام الاجتماعي التونسي، وبموجب هذه القوانين منع الحجاب في الأماكن العامة باعتباره لباساً طائفياً، كذلك منع تعدد الزوجات وكل المظاهر الدينية. ومن الناحية العامة طبع المجتمع بطابع المجتمعات الغربية وعمل على نشر منظومة قيمها، الأمر الذي أدى إلى الاشتباك مع القوى الإسلامية، حيث أغلق بورقيبة جامع الزيتونة وزج بالكثير من القادة الإسلاميين بالسجون، وتواصل هذا الاشتباك مع القوة الإسلامية الأوسع تنظيما في المجتمع التونسي، والتي تم حظرها ونفي قياداتها إلى خارج البلاد.[2]

3. مرحلة زين العابدين بن علي:

لم تفلح المصالحات الشكلية مع الإسلاميين، والنهج الديمقراطي لمرحلة طاب للرئيس ابن علي أن يسميها بمرحلة التحول الديمقراطي منذ استلم الحكم سنة 1987م بإنقلاب، لم تفلح في أحداث تحول حقيقي في المجتمع، حيث سار ابن علي على خطى سلفه من المنظور الفكري والسياسي، وعلمانية منقوصة من الجانب السياسي، وفردية أكثر مهارة من حيث النهج الديمقراطي، وعلى أرض الواقع قبضة أمنية وسيطرة مطلقة.

---

[1] السرجاني، راغب، قصة تونس: من البداية إلى ثورة 2011،(القاهرة: دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، 2011م)،ص:33-35.

[2] السرجاني، راغب، قصة تونس: من البداية إلى ثورة 2011،مرجع سابق، ص: 36-48.

وقد تم إبعاد العديد من قادة القوى السياسية خاصة الإسلامية، وكانت أزمة هذه القوى والأحزاب في مستوى حضورها، الذي كان يخفت أحياناً، وفي مستوى تطور دورها الذي تم تحديده من خلال إجراءات النظام، فاضطرب خطابها في ضوء التغييرات الدولية والإقليمية والعالمية، وتجلى ذلك في حالة حزب التجديد، الذي حل محل الحزب الشيوعي، وعمل على تجديد خطابه الأيديولوجي والسياسي في ظل انهيار الاتحاد السوفيتي، وما عاشه الحزب من نقاش وصراع أحياناً بين حرسه القديم والجيل الشاب. ويمكن ملاحظة أزمة القوى السياسية أيضاً في الأحزاب المحظورة كحزب النهضة، وفي حوار المراجعة لمواقف الحركة الذي أعلنه أحد أعضائها وهو الأزهر بعباع من فرنسا، حيث دعا إلى حل الحركة واستقالة قيادتها، لأنها تصر على مواجهة النظام وتحكم على نفسها بالانتحار السياسي.[1]

لقد عمل النظام منذ 1988م على تغطية يده الأمنية القاسية وغياب العدالة الاجتماعية، بالمؤشرات السياسية والاقتصادية، التي تفيد بنجاح نموذج بن علي سياسياً واقتصادياً، وادعاء التطور في الانتقال المتدرج للديمقراطية وفق حملة التحول الديمقراطي التي أطلقها بن علي عام 1988م، والتي لم تكن سوى شعارات، تحت اسم التحول الديمقراطي، لكن هذا الغطاء لم يصمد أمام الحقائق على الأرض، في ظل أزمات معيشية حقيقية، ومعاناة التونسيين على المستويين: الاقتصادي والاجتماعي، وغياب الحريات العامة، وانتشار الفساد. وخاصة من المقربين من النظام، ولذلك وظف الشعب التونسي الهامش المتاح للعمل السياسي، ولعبت بعض قوى اليسار دوراً مهماً. حيث شغلت الفراغ الذي نتج عن خطر حزب النهضة

[1] كركر، فضل، قراءه في قرار النهضة، افتتاحية المناضل، (نسخة الكترونية)،العدد الثاني عشر، 25-11-2002م. http://tunisitri.wordpress.com/ ، تم إستراجع الصفحة في 1\10\2013م.

الإسلامي، ما ساعد على بقاء مناخ ذي طابع فكري ثقافي معارض، ولو على مستوى فئات عليا من المجتمع.[1]

ظل الحراك السياسي داخل المجتمع التونسي يتفاعل بمؤسساته العريقة ذات العمق التاريخي، وقواه الثقافية والفكرية ما بين حوار التغريب والتأصيل، إلى جوار منظومة الحكم والنهج الديمقراطي، كل هذا سار بقاطرة التغيير بطيئة، إلى حد الاعتقاد بأن التغيير بات بعيدا وصعب المنال.

أراد الرئيس زين العابدين بن علي أن يرسخ شرعيته فقام بإجراء أول انتخابات في عهده، حيث كان هو المرشح الوحيد فيها، وقد أسقط البرلمان المرشح الآخر منصف المرزوقي، الذي كان يحتاج إلى ثلاثين صوتاً من أعضاء البرلمان ليخوض الانتخابات، حيث كانت بنية البرلمان لصالح الحزب الحاكم، ولها حق منح الترشيح للرئاسة في المرحلة الأولى، وعلى خلفية الاحتقان السياسي عقدت الانتخابات، ولأول مرة ليس على أساس الحزب الواحد عام 1994م، حيث أقر بالتعددية الحزبية، وألغي احتكار الحزب الواحد للسلطة من الناحية النظرية. وعلى الرغم من أهمية هذا التوجه الذي كان أهم تطور بالنسبة للنظام السياسي التونسي منذ الاستقلال، إلا أنه كان شكلياً من الناحية العملية، فقد تم اتباعه بتطور اخر هو إقرار قانون جديد يتضمن تعديلات على القانون الانتخابي، أتاحت الفرصة لأول مرة لأحزاب المعارضة منذ إنشاء مجلس النواب 1959م للمشاركة بالانتخابات، وذلك على أساس اللوائح، لكن القانون بطريقة تنفيذه حافظ على هيمنة الحزب الحاكم، حيث لم يتح المجال لأكثر من عشرين مقعداً للمعارضة، ومائة وأربعين مقعداً للحزب الحاكم. وبدا أن

[1] السرجاني، راغب، قصة تونس، مرجع سبق ذكره، ص:54-52.

الأمر لا يخرج على مفهوم ابن علي للتطور الديمقراطي كعملية شكلية لا تغير من الواقع شيئاً، ومع ذلك فقد قبلت بعض أحزاب المعارضة هذا الواقع وتعايشت معه، وبالمقابل استمر حظر الحركات الإسلامية خاصة حركة النهضة.[1]

ثانياً: خلفيات اجتماعية.

كان بالإمكان أن تضاف حالة إقدام الشاب البوعزيزي على الانتحار أمام مقر محافظة مدينة سيدي بوزيد إلى سابقيها دون أن يحدث ما أحدثته لاحقاً لولا جملة من العوامل التي لم تكن وليدة إعداد أو تخطيط مسبقين.

عرف المجتمع التونسي في تاريخه الحديث مع الدولة الوطنية بالذات جملة من الانتفاضات والاحتجاجات الاجتماعية والسياسية، وللأهمية يكتفي الباحث بذكر ما جد منها ابتداء من أواخر الثمانينيات،مثل: أحداث كانون الثاني/يناير 1978م التي عرفت بأحداث الخميس الأسود، والتي واجهت فيها الحكومة الاحتجاجات النقابية بالسلاح انذاك، والتي قادتها المنظمة النقابية العمالية الوحيدة. وأحداث الخبز سنة 1984م، واحتجاجات الحوض المنجمي 2008م، وأحداث المنطقة الحدودوية في بن قردان في تشرين الأول/أكتوبر 2010م، وأخيرا الاحتجاجات الاجتماعية المنطلقة من مدينة سيدي بوزيد والتي تحولت إلى ثورة أطاحت بأحد الأنظمة السياسية الأكثر بطشاً وقمعاً في الوطن العربي. يضاف إلى ذلك الاشتباكات السياسية الأمنية التي حصلت بين النظام السياسي وبين حركة النهضة الإسلامية سنة 1991م،

[1] تونس في عهد التغير والإصلاح والإنجاز، نبأ نيوز،8- نوفيمبر- 2010م.(صفحة الكترونية) تاريخ الاسترجاع 1\10\2013م.

والمواجهة المسلحة بين النظام من جهة ومجموعات تنسب إلى القاعدة من جهة أخرى والتي عرفت بأحداث مدينة سليمان، على الرغم من السياقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الخاصة بكل احتجاج من تلك الاحتجاجات.[1]

وما عدا تلك الأحداث المتباعدة فقد عرفت البلاد على الصعيد السياسي هدوءاً نسبياً، فمع اندحار حركة النهضة إثر المواجهات الدموية بينها وبين نظام سياسي ما زال لتوه قد استولى على مقاليد السلطة وتمكينه من السيطرة على الدولة واحتكاره بشكل عنيف. ولإحكام ذلك تم فيما بعد رهن جزء من المعارضة وابتزازه وتفتيت الجزء الاخر ومحاصرة من استعصى على ذلك. أما على المستوى الاجتماعي فقد دخلت البلد في سلم اجتماعي تبعاً لسياسة المفاوضات الاجتماعية المنعقدة بين الحكومة والاتحاد العام التونسي للشغل، المنظمة العمالية الوحيدة المعترف بها وهي تدور في مجملها حول الزيادة في الأجور كل ثلاث سنوات. لم تعكر صفوة هذا السلم سوى بعض الاحتجاجات الفردية والجماعية المحدودة بين الحين والآخر، وكانت تتخذ شكل اعتصامات وإضرابات، وكانت في جلها متعلقة برفع مظالم سياسية أو نقابية أو محاكمات غير عادلة. كانت تلك الأحداث عادة ما تنتهي دون تحقيق أهدافها.[2]

أما على الصعيد العام فإن الخارطة السياسية القانونية فقدت تمثيلها للقوى السياسية والاجتماعية، وأصبح النسيج الجمعوي مشوهاً يستعمله النظام السياسي القائم انذاك للابتزاز السياسي ومقايضة ولائهم بخدمات تقدم. وظلت شرائح واسعة وخصوصاً الشباب بمنأى عن

---

[1] Habermas, Jurgen, l'espace public (Paris: Payat, 1986).

[2] بشارة، عزمي، دراسة نقدية(مع الاشارة إلى المجتمع المدني العربي)،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط2 ، 2000م).

أي تأطير إما خوفاً أو لا مبالاة من تلك الأماكن التي لم تطأها أقدام السياسيين والنخـــب إلا قليلاً حتى نما احتجاج غير مرئي مظلل.

فقد المجتمع السياسي الروابط مع المجتمع الاجتماعي، وتفككت الهياكل السياسية والاجتماعية الوسطى التي تتولى التأطير والوساطة عند الأزمات خصوصاً وقد تم الإجهاز على الرابطة التونسية لحقوق الإنسان والاتحاد العام لطلبة تونس والنقابة الوطنية للصـــحافيين والجمعيـــة التونسية للقضاء وغيرها.

المبحث الثاني: الأسباب المباشرة وغير المباشرة للثورة التونسية.

ستظل الثورات دائماً محتفظة بقدر ما من الغموض خصوصاً إذا ما أثرنا عند مقاربتها حصر الأسباب الموضوعية التي تقف وراء اندلاعها. لقد عرفت البلاد التونسية ثورة شعبية بدأت عفوية وذلك بعد إقدام محمد البوعزيزي على حرق جسده احتجاجاً عندما هدر موظفو الدولة التونسية كرامته، وهو العاطل عن العمل لمدة طويلة. غير أن القاعدة الاجتماعية للثورة قد اتسعت، إذ انضم إليها النقابيون، والحقوقيون، والكوادر الوسطى، وقواعد الأحزاب السياسية، واتحادات الطلاب في القرى والمدن وصولاً إلى الأحياء الشعبية في العاصمة.[1]

تعتمد بعض القراءات السريعة للثورة التونسية إلى حصر نظرها في الوقائع والأحداث التي وجدت بين منتصف كانون الأول/يناير، أي على امتداد ذلك الشهر فحسب، وعلى هذا النحو تقطع الثورة من سياقاتها التاريخية ومنها.

أولاً: خصوصية الإستبداد والفساد.

تقدم التجربة التونسية مثالاً مكثفاً لحالة الاستبداد السياسي، التي تعتبر من السمات المشتركة بين مختلف أنظمة الحكم العربية على اختلاف بنياتها وتوجهاتها ونصوصها الدستورية. لقد مورس الاستبداد في الدولة التونسية منذ الاستقلال عام 1956م مع الزعيم

[1] الحناشي، عبداللطيف،(ثلاثة أشهر على الثورة التونسية.... أبرز التحديات وأهم العقبات)، الجزيرة.نت، مركز الجزيرة للدراسات، نيسان\أبريل 2011).

المؤسس الحبيب بورقيبة، الذي جسد مركباً من الزعيم الوطني والدكتاتوري الحديث، وبعد ذلك مع ورثته العسكر والبيروقراطيين إبان عهد الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي.[1]

شكل الحكم في تونس في عهد بورقيبة حكما هو أقرب إلى الشمولي الحديث منه إلى السلطوي الرث، وذلك تحت غطاء الحزب الدستوري، حيث عمل بورقيبة على توثيق علاقة الحزب بالمؤسسات المدنية وعلى رأسها الاتحاد العام التونسي للشغل. وقد اتسمت الحياة السياسية في تونس بالانفراد الكامل للزعامة البورقيبية التي وصلت إلى درجة ادعاء الأبوية، أو التعامل الأبوي بين القائد من جهة ومؤسسات الدولة والشعب من جهة أخرى. وقد أسهم التفرد البورقيبي بالسلطة في حصول شرخ عميق شق صف النخبة الاستقلالية التونسية في إطار الحزب الدستوري، وأدى هذا الصراع إلى انحسار أكبر لهامش الحرية المتاح والموروث من مرحلة التحرر الوطني.[2]

كان بورقيبة يعتقد أن المحافظة على مكانته أمر مقدس يشبه المحافظة على وحدة الوطن، وهو بذلك يبرر الكذب والتضحية بمسؤولين اخرين ثمناً لأخطائه من أجل المحافظة على مكانته، وكي يبقى فوق الشبهات كعنوان للإجماع. لقد حولت الممارسة التسلطية للسلطة بورقيبة من الزعيم الوطني إلى رجل سلطة. وقد تحول منطق الحفاظ على السلطة عنده إلى

[1] بوشلاكة، رفيق عبد السلام، الاستبداد الحداثوي العربي: التجربة التونسية نموذجاً،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2006م)، ص:85.

[2] لبيض، سالم، الهوية: الإسلام، العروبة، التونسية،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009م)، ص:115-118.

استبداد، كانت عموماً إشكالية قادة التحرر الوطني حين يدخلون في مرحلة ما بعد الدولة الاستعمارية في بلدانهم باسم الاستقلال، حيث تحول الحفاظ على السلطة إلى استبداد.[1]

مع وصول زين العابدين بن علي للحكم، أصبح الفساد في تونس مرتبطا عضوياً مع ظهور دولته، التي تمارس الاحتكار الأعمى والفعال لمصادرة الثروة والقوة للنخبة الحاكمة فيها، سواء أكانت هذه النخبة من العائلات التي تمارس النهب المنظم لخيرات تونس، أو حزب التجمع الدستوري الديمقراطي المهيمن الذي يدعي أنه حامل العصرنة السياسية، والعلمنة، أو الاثنين معاً، حيث إن الفساد شديد الارتباط بغياب كل أشكال المشاركة السياسية للمواطنين، وهو يعكس أيضاً مدى غياب المؤسسات السياسية الفعالة للدولة التونسية كإحدى مرتكزات الديمقراطية، وهو يعني الكسب غير المشروع أثناء العمل السياسي، الذي يقود إلى مراكمة الثروات والانتقال السريع من الفقر إلى الثراء، ومن عمل إلى آخر.[2]

وقد أصبح الفساد سمة ملازمة للدولة التونسية المعاصرة، فعلى الرغم من وجود خطط للتنمية في تونس، ومن تفاوت نوعية هذه الخطط، ومستوى جديتها، فإن هناك ما يكفي من الدلائل على ازدهار وتصدير السلع الخام، وأهمها الفوسفات، واتساع نطاق استيراد السلع المصنعة والغذائية، فالاقتصاد التونسي يعتبر اقتصاداً تبعياً سهل على الشركات المتعددة الجنسيات استغلال الثورات، وقد نجحت هذه الشركات نجاحاً متزايد في الحصول على امتيازات خاصة بفضل دفع الرشاوي إلى محيط الرئيس ابن علي للفوز بطلبيات متعددة، ولا سيما إلى العائلة الملكية المكونة من عائلة الطرابلسي نسبة إلى زوجة الرئيس ليلى

---

[1] بلخوجة، الطاهر، الحبيب بورقيبة: سيرة زعيم شهادة على العصر،(القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 1999م)، ص:33.

[2] حجازي، المرسي سيد،(التكاليف الاجتماعية للفساد)، مجلة المستقبل العربي،العدد 266، نيسان\أبريل 2001م، ص: 21.

الطرابلسي، وعائلة سليم شيبوب نسبة إلى صهر الرئيس، إذ تسيطر هاتان العائلتان على قسم كبير من الاقتصاد.[1]

وقد استطاعت هذه العائلة المسيطرة أن تجمع عن طريق الرشاوي أموالاً ضخمة، وكذلك بوساطة شراء شركات القطاع العام التي أخضعت للخصخصة، بفضل قروض التواطؤ، أي أنها تحصل على قروض كبيرة بلا ضمانات كافية، وإجبار الشركات المزدهرة على فتح رأسمالها تحت طائلة إجراء التقويم الضريبي، وتقديم مساعيها الحميدة إلى الشركات المتعددة الجنسيات، التي توفر الرشوة لهذه العائلة للتغلب على المنافسين، حيث تدمج تكاليف الرشاوي في أسعار البيع في كثير من الأحيان، فالرشاوي تدفع في السر دائما. ونادراً ما تقوم الحكومة التونسية التي يأخذ قادتها في قمة الهرم رشاوي كبيرة بمحاكمة دافعي الرشاوي، وتتغافل بلدان منشأ الشركات التي تدفع رشاوي عما تفعله شركاتها في تونس.[2]

ولما أضفت تونس طابعاً ليبرالياً متزايداً على سياساتها الاقتصادية وحيال رأس المال الأجنبي، بحجة جلب الاستثمارات الأجنبية، بذريعة أن هذه هي الطريقة لتسريع تطور البلاد والاندماج في نظام العولمة الرأسمالية الجديدة، فقد حصل تداخل كبير بين الدولة التونسية والشركات متعددة الجنسية عبر مؤسسات شبه دوليه، خلال الوزارات والدوائر ومكاتب التخطيط وإقامة المشاريع الكبيرة. وأصبحت الشركات المتعددة الجنسية تستخدم استخداماً متزايداً القنوات الكثيفة غير الرسمية المؤدية إلى جهاز الدولة، بوساطة الرشاوي ومنح

---

[1] الفضيل، محمود عبد،(الفساد وتداعياته في الوطن العربي)، مجلة المستقبل العربي،العدد 243، أيارامايو 1999م، ص: 7.

[2] حجازي، المرسي سيد،(التكاليف الاجتماعية للفساد)، مرجع سبق ذكره، ص: 15.

الوكالات للمقربين من الرئيس بن علي لتؤثر على القرارات والامتيازات السياسية والاقتصادية.[1]

إن الفساد في تونس مرتبط ارتباطاً عضوياً بواقع السلطة السياسية، وتحديداً في ظل غياب الشرعية، وأشكال الهيمنة والديكتاتورية، ذلك أن الدولة التونسية على الضد مما هو سائد في الديمقراطيات الغربية، فقد أصبحت السياسة فيها تمارس كطريقة رئيسة للوصول إلى تجميع الثروات الفاحشة من خلال استخدام المنصب السياسي وإخضاع المؤسسات السياسية والاقتصادية لخدمة المصالح الشخصية، قد وأثر الفساد في أنماط التوظيف والترقية في تونس إلى الحد الذي حال دون توظيف خريجي الجامعات.

إن نظام ابن علي خلال فترة حكمه التي استمرت 23 عاماً قد سمحت لعدد من أفراد عائلته وعائلة زوجته وعدد من أصهاره بالتحكم في مفاصل الاقتصاد التونسي، ليمكنهم من مراكمة ثروات مشبوهة تقدر ما بين 5 إلى 10 مليار دولار، قسم منها مستثمر في الداخل، وقسم اخر خارج البلاد، لاسيما في أوروبا. والفساد في تونس له علاقة بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن سياسة الخصخصة، التي بدأ النظام يطبقها منذ مجيء الرئيس بن علي إلى السلطة، وفي ظل غياب قوانين صارمة ضد الاحتكار تعني الخصخصة استبدال احتكار القطاع العام باحتكار القطاع الخاص، وهذا يؤدي إلى استشراء الفساد بكلفة اقتصادية واجتماعية كبيرة.[2]

---

[1] عائلة زين العابدين بن علي ابتزت شركة مكدونالدز حتى انسحبت نهائياً، صحيفة الوطن الإلكترونية،الأربعاء 19 كانون الثاني\يناير 2011م.(نسخة الكترونية)، تم الارسترجاع 1\11\2013م http://alwatan.kuwait.tt/

[2] هروب بن علي وعودة رجال الأعمال، صحيفة لوفيغارو الفرنسية،22\1\2011 م.(نسخة الكترونية)، تم الارسترجاع 1\11\2013م http://www.lefigaro.fr/

ثانياً: الأسباب والظروف غير المباشرة التي ساعدت على اندلاع الثورة.

أزمة النظام السياسي التونسي.

1. الأزمات السياسية والاجتماعية في عهد بورقيبة 1956م-1987م:

لم تعرف تونس منذ استقلالها الاستقرار السياسي, بالرغم من الانجازات المهة والرائدة التي حققتها دولة الحبيب بورقية في مجال التعليم والصحة والسكن والبنية الأساسية والحماية الاجتماعية، فالنظام الذي أسسه الحبيب بورقيبة كان نظاماً غير ديمقراطي بامتياز، بالرغم من وجود الدستور ومؤسسات النظام الديمقراطي المختلفة.[1]

أ- سياسة الإنغلاق السياسي 1956م_1961م:

قام النظام الجديد قبل اكتماله بتصفية التيار "اليوسفي"* بكل عنف وقسوة عن طريق مؤسسات الحزب والدولة وبتحالف ضمني مع الإدارة الفرنسية بتونس[2]. وبعد الاستقلال انتصبت محكمة القضاء العليا بهدف محاكمة اليوسفيين والمتعاملين سابقاً مع الاستعمار وبعض أفراد العائلة الحاكمة، وأصدرت بين تاريخ تأسيسها إلى تاريخ إلغائها أواخر تشرين الأول/أكتوبر1959م أحكاماً قاسية جداً بحق مئات المتهمين ومن بينهم مناضلون يوسفيون

---

[1] التيمومي، الهادي، تونس،1956م-1987م،(تونس: دار محمد علي للنشر، ط2، 2008)، ص21-65.

* "اليوسفية": نسبة إلى الزعيم صالح بن يوسف وهو أحد أهم قيادات الحركة الوطنية وحزب الدستور بعد بورقيبة، إذ وافق هذا على الأخير على الاستقلال الداخلي أو الذاتي باعتباره خطوة إلى الأمام ستؤدي إلى الاستقلال التام، في حين اعتبر بن يوسف ذلك خطوة إلى الوراء. ونادى بمواصلة الكفاح المسلح خاصة بعد اندلاع الثورة الجزائرية.

[2] واردة، المنجي،(جذور الحركة اليوسفية)، المجلة التاريخية المغاربية، العدد 71-72 أيارمايو 1993م، ص-558 479.

وغيرهم من المعارضين. وقد انتهى الأمر باغتيال صالح بن يوسف في سويسرا عن طريق أحد أبرز المقربين لبورقيبة.[1]

ب- سياسة رأسمالية 1962م-1969م:

وهي المعروفة بسياسة التعاضد، فمنذ 1964م اعتمدت الدولة التونسية نهج رأسمالية الدولة، وقامت بإحداث قطاعات صناعية عديدة وتجميع الفلاحين أصحاب الملكيات الصغيرة في تعاضديات فلاحية[2].

وعلى المستوى السياسي انضوت جميع المنظمات النقابية المهنية والاجتماعية إلى سلطة الحزب الحر الدستوري التونسي الحاكم وطال الأمر، إذ تم تغيير اسمه وإضافة صفة الاشتراكية إليه، وإدخال تحويرات على نظامه الداخلي باتجاه مركزة التنظيم والتسيير. فانحسرت نتيجة لذلك الممارسات الديمقراطية، الجزئية التي كانت تجري في مستوى بعض الهياكل الوسطى والدنيا، وتدرج الأمر إلى اندماج الحزب والدولة بقيادة بورقيبة صاحب القرار الأول والأخير في الحزب والدولة وهو ما أدى بالإضافة إلى أسباب أخرى إلى تناسل التنظيمات السياسية السرية المعارضة للنظام سواء من خارج الحزب أو من داخله والتصادم معه، وتعدد المحاكمات السياسية التي استهدفت المناضلين من ماركسيين وقوميين وبعثيين بمختلف توجهاتهم السياسية والفكرية، بل حتى بعض الدستوريين وذلك بعد فشل التجربة التعاضدية سنة 1969م.[3]

---

[1] بورقيبة، الحبيب، حياتي،ارائي، جهادي،(تونس: وزارة الاعلام، ط2، 1983م)، ص279.

[2] المنصور، عدنان، دولة بورقيبة، فصول في الايدولوجية والممارسة(1956م-1970م)،(تونس: كلية الاداب والعلوم الانسانية-سوسة 2004م)،ص:177.

[3] ضيف الله، محمد،(المحاكمات السياسية في تونس 1956 م-1987م): القضاء والتشريع في تونس البورقيبة والبلاد العربية،(تونس: مؤسسة التميمي ومؤسسة كونراد أديناور، 2004م)، ص159-178.

ت- العودة إلى سياسة الاقتصاد اللبيرالي:

منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي فتح المجال واسعاً أمام الاستثمار الأجنبي، وكان الارتباط أكثر فأكثر بالسوق الرأسمالية العالمية، وبالرغم مما تولد عن تلك السياسه من إنجازات غير أن الاقتصاد أخذ يرزح تحت أعباء جديدة خاصة مع بداية خصخصة بعض المؤسسات وارتفاع نسبة البطالة والتفاوت في توزيع الثروة بين الجهات. كما لم تواكب السياسة الاقتصادية الليبرالية ليبرالية سياسية وانفتاحا ديمقراطيا، برغم محاولة جناح عريض في الحزب الحاكم بقيادة احمد المستيري إقرار ذلك، فتم التصدي لتلك المجموعة وطردها من الحزب بين 1972م-1974م، وصولاً إلى إعلان أحمد المستيري تأسيس حركة الديمقراطيين الاشتراكيين وذلك في العاشر من حزيران/يونيو 1978م.[1]

كما تميز عقد السبعينيات بتأسيس الرابطة التونسية لحقوق الإنسان في أيار/مايو 1977م، وصدور أول عدد من جريدة الرأي يوم 29 كانون الأول/ديسمبر 1977م، التي كانت أول جريدة مستقلة في البلاد، وبروز الحركة الإسلامية. غير أن أهم حدث زلزل الواقع الاجتماعي والسياسي للبلاد خلال هذا العقد كان التوتر الحاد بين الحكومة من جهة وقيادة الاتحاد العام التونسي للشغل من جهة أخرى، الأمر الذي أدى إلى استقالة ستة وزراء من الحكومة وإعلان الاتحاد العام التونسي للشغل الإضراب العام في كامل البلاد يوم 26 كانون الثاني/يناير 1980م وحدوث مواجهات عنيفة نتج عنها عشرات القتلى والجرحى ومحاكمة قيادات منظمة الشغالين،[2] وكانت تلك أول مواجهة من هذا الحجم تحدث بين النظام

[1] المرجع السابق، ص: 190.

[2] ضيف الله، محمد،(المحاكمات السياسية في تونس 1956 م-1987م)، مرجع سبق ذكره، ص 192.

والمجتمع باعتبار ما مثله الاتحاد من شرعية نضالية تاريخية ووزن اجتماعي وسياسي في البلاد.

ث- فترة حكومة محمد مزالي:

تميزت فترة هذه الحكومة بالارتباك في أدائها والتضارب في مواقفها، إذ عرفت البلاد انفتاحاً سياسياً وإعلامياً واسعاً مقارنة بالعهود السابقة، فتم الاعتراف بعدد من الأحزاب السياسية والسماح بهامش نسبي من حرية الصحافة وإطلاق سراح عدد كبير من المساجين السياسيين. ولكن هذه الفترة سريعاً ما انتهت بعد تزييف الانتخابات التشريعية لسنة 1981م، وانتهجت الحكومة من جديد أسلوب التشدد إزاء القوى الديمقراطية. وفي مواجهة انسداد الافاق الاقتصادية ضاعفت الحكومة في أسعار الخبز، فانطلقت انتفاضة شعبية عفوية في كامل البلاد، التي سُميت انتفاضة الخبز، والتي اندلعت في أواخر عام 1983م وانتهت في 6 يناير 1984م، كاحتجاج شعبي على الزيادة في أسعار عدد من المواد الاستهلاكية الأساسية المدعمة من الدولة وعلى رأسها الخبز، وقد حدثت فيها مظاهرات احتجاجية أيضا ومصادمات بين المواطنين والسلطة اقتضت إعلان حالة الطوارئ أيضا ومنع التجول، ولم تهدأ إلا بعدما خاطب الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة المواطنين عبر التلفزيون وأعلن إعادة الأسعار إلى ما كانت عليه قبل الانتفاضة، وقد بدت للكثير من الملاحظين أنها انتفاضة جياع، غير أنها لم تكن كذلك في الواقع بل مثلت أحد أشكال التعبير العنيف عن المرارة والإحباط التي تلظت بها مختلف شرائح المجتمع التونسي.[1]

[1] التيمومي، الهادي، تونس، 1956م-1987م، ص: 171.

2. عهد زين العابدين بن علي:

عين الرئيس الحبيب بورقيبة السيد رشيد صقر رئيساً للحكومة، وظل هذا في موقعه لمدة أربعة أشهر تميزت بـ:

- إقرار سياسة التعديل الهيكلي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي.
- صراع حاد بين مراكز القوى في أعلى هرم السلطة حول الحكومة وخاصة حول الخلافة.
- اضطرابات أمنية واسعة لم تشهد البلاد مثيلاً لها، منها ما هو ذو طابع سياسي، وأخرى ذات طابع إجرامي.[1]

وقد مهد هذا المناخ من عدم الاستقرار والفوضى الطريق إلى زين العابدين بن علي لرئاسة الحكومة ووزارة الداخلية ليستمر شهراً واحداً فقط، ويقود الانقلاب على بورقيبة ويصبح زين العابدين رئيساً للجمهورية. تضمن بيان السابع من نوفمبر، الذي اصدره زين العابدين بن علي أغلب المطالب الأساسية التي رفعتها المعارضة ونادت بها لسنين طويلة، ولذلك كانت استجابة النخبة والجماهير واسعة لمضمون البيان.

اتخذ ابن علي العديد من الإجراءات التي عززت ثقة الناس بوعوده، لذلك اعتقدت كل القوى أن ذاك التمشي هو الذي سيصل إلى بناء الدولة الديمقراطية التي ناضل التونسيون منذ أواخر الثلاثينيات من القرن الماضي لبنائها، الا أن انتخابات سنة 1989م وما تبعها من

[1] قراسيي، كاترين وبو، نيقولا،(حاكمة قصر قرطاج): يد مبسوطة على تونس،(فرنسا: دار لديكوفرت، 2008م)، ص:87.

تزوير فج ثم ملاحقة عناصر القوائم المستقلة لحزب النهضة وعدم الاعتراف ببقية الأحزاب السياسية اجهض هذا الحلم.[1]

كل هذه الأسباب أدت إلى بداية مرحلة سياسية جديدة تقودها دولة أمنية من طراز جديد، فبدأ العسف ينتشر ويتدعم يوماً بعد آخر، فتم القضاء على حزب النهضة بطريقة وحشية ثم الالتفاف إلى اليسار ولجم حركته وصوته وقيادته، ومنعت بعض الصحف عن الصدور، وتم تطويق صحف أخرى أو تتبعها عدلياً أو شراء ذمم بعض أصحاب الصحف المتبقية، واستغل النظام أحداث أيلول/سبتمبر 2001م ليدعم مواقفه وسلوكه ويقدم نفسه كنموذج للدولة الديمقراطية المناهضة للأصولية الدينية. وكانت حكومات العالم الغربي تثني على سياسة حكومة ابن علي النموذجية تلك وتغدق عليها الهبات والمساعدات دون أي اهتمام لما يجري من خروقات ولحقوق الإنسان، والتلاعب بالانتخابات، وحرمان السياسيين من منافسة رئاسية نزيهة ووجود برلمان بتعددية زائفة، وعمليات التنقيح المتتالية على الدستور بطريقة غير دستورية بهدف استمرار ابن علي في الحكم.[2]

[1] قراسيي، كاترين وبو، نيقولا،(حاكمة قصر قرطاج)، مرجع سبق ذكره، ص:89.

[2] المرجع السابق، ص: 91.

ثالثاً: الأسباب والظروف المباشرة التي ساعدت على اندلاع الثورة.

1.تدهور الأوضاع الاجتماعية:

ضاعفت الأزمة الاقتصادية التي عرفتها تونس منذ أواخر سنة 2007م ارتباطها بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية، أزمة نمط التنمية الذي أرسته حكومات زين العابدين بن علي، كما عمقت الفوارق بين مختلف الفئات الاجتماعية في مختلف مناطق البلاد، وتمثل مشكلات التشغيل والبطالة أهم المشكلات التي تثير جميع مكونات المجتمع التونسي والدولة ومنظمات المجتمع المدني، إذ أصبحت إحدى مقدمات التهميش والإقصاء وتعطل آليات الاندماج الاجتماعي.[1]

أ- **البطالة:** تعتبر البطالة في تونس ظاهرة قديمة برزت منذ استقلال البلاد، وكانت تمس ما بين الواحد إلى ستة من مجمل الناشطين اقتصادياً، أي ما يقارب 15 و16%، فالظاهرة من حيث الكم تبدو قديمة نسبياً أما الكيف أو نوعية العاطلين فتغيرت بشكل كبير، إذ أصبحت البطالة تمس بصورة خاصة وواسعة حاملي الشهادت العليا، كما أصبحت حادة بشكل مزعج في المناطق الداخلية للبلاد وخاصة في الوسط الغربي والجنوب الغربي.[2]

مما ادى إلى تضخم عدد العاطلين عن العمل بجميع أصنافهم: (البطالة والبطالة المقنعة وغياب الاستقرار عن العمل والعمل غير المنتج) وكذلك انتشار أنماط هشة من التشغيل وتزايد انتهاكات الحقوق الأساسية للعمال، والتمييز بين الجنسين، وضعف الحماية ضد

---

[1] Paugam, Serge, L'Exclusion, l'etat des saviors(Paris: la Dceouverte, 1996), pp 13-16.

[2] التنمية الجهوية بولاية سيدي بوزيد بين الواقع المكبل والإمكانات الواعدة، الاتحاد العام التونسي للشغل، جريدة الشعب النونسي، الاحد 14 سبتمبر 2013 م.(نسخة الكترونية)، تم الارسترجاع 20\9\2013م
/http://www.echaab.info.tn

المرض، وبشكل عام تراجعت العديد من المكاسب الاجتماعية وتدهورت القدرة الشرائية للعاملين، وتكدست الثورة عند شريحة رأسمالية طفيلية همها الأول والأخير أن تربح أكثر ما يمكن بأقل وقت ممكن فشهدت العلاقات التشغيلية اختلالات عميقة أدت إلى حدوث التوترات والاحتجاجات[1].

ب- الاحتجاجات الاجتماعية: حصلت خلال شهر اب/أعسطس 2011م، مواجهات عنيفة بين السكان وأجهزة السلطة بجهة بن قردان الواقعة على الحدود التونسية الليبية، وقبل ذلك بحوالي ثلاث سنوات عاشت منطقة الحوض المنجمي حالة تمرد قادتها كوادر نقابية وسطى استمرت أشهراً عديدة فضتها السلطة بالعنف الشديد، كما سجلت في السياق نفسه احتجاجات محدودة في مناطق اخرى مثل فريانة والصخيرة وجبنيانة. أما الاحتجاجات الاجتماعية التي أطرتها هياكل الاتحاد العام التونسي للشغل فعمت مختلف القطاعات وخصوصا مؤسسات الاستثمار الأجنبي الخاصة المنتصبة في البلاد.[2]

1. **الإضرابات:** فهي تبدو متنوعة، ومن أهم أسبابها:

- عدم صرف الأجور أو المنح، أو عدم احترام مقاديرها، أو عدم صرفها في مواعيدها المحددة، أو عدم تطبيق القوانين أو الاتفاقيات المشتركة بخصوص الأجور والمنح.
- عدم توفير فرص عمل لائقة تؤمن سلامة العمال وتقيهم من الحوادث والأخطار المهنية.

---

[1] التنمية الجهوية بولاية سيدي بوزيد بين الواقع المكبل والإمكانات الواعدة، الاتحاد العام التونسي للشغل، جريدة الشعب النونسي، الاحد 14 سبتمبر 2013 م.(نسخة الكترونية)، تم الارسترجاع 20\9\2013م
http://www.echaab.info.tn

[2] الاتحاد العام التونسي للشغل، نزاعات الشغل الجماعية في تونس ما بين 1998م و2009م(تونس: قسم الدراسات والتوثيق،2010م)، ص:64.

●التضامن العمالي، أي الإضراب احتجاجاً على طرد النقابيين أو مضايقتهم، أو طرد الأجراء من قبل الأعراف.[1]

2. **الاعتصامات:** تمثل الاعتصامات شكلاً متقدماً من أشكال النضال النقابي التي تخوضها الطبقة العاملة، إذ يظل العمال المعتصمون في مكان عملهم خارج أوقات العمل الرسمي ويعطلون الإنتاج لفترات زمنية معينة إلى حين قبول رب العمل التفاوض معهم أو الاستجابة لمطالبهم. فعرفت البلاد التونسية خلال السنوات الاربع الأخيرة تزايداً في عدد الاعتصامات التي نفذها العمال في المؤسسات من27 إلى 36 اعتصاماً، أما القطاعات التي شملتها تلك الاعتصامات فهي قطاعات الاستثمار الأجنبي، حيث تهيمن فيها أشكال التشغيل الهشة والأجور المتدنية وفقدان العمال للتغطية الاجتماعية.[2]

ت- **انتحارات وانتحار:** كانت محاولات الانتحار في تونس قليلة، بل قد تكون نادرة زمن حكم الرئيس السابق الحبيب بورقيبة، ويعود ذلك لعوامل مختلفة منها ما هو ديني، أو اجتماعي، أو أخلاقي ومنها ما هو اقتصادي. ومع وصول نظام حكم ابن علي تغيرت الكثير من الأمور على المستوى القيمي والاقتصادي خاصة مع انسداد الافاق أمام الشباب.

لم يكن محمد البوعزيزي التونسي الوحيد الذي قام بالانتحار،بل كان هنالك العشرات الذين فعلوا فعلته، فحسب المعدلات الرسمية أقدم تونسي واحد من بين الألف على الإنتحار منذ عام 2005م، وحسب تصريح السيد أمان الله السعدي، وهو أستاذ بكلية الطب ورئيس قسم الإنعاش الطبي بمركز الإصابات والحروق البليغة، فإن 12 % من عدد الوافدين على

[1] الاتحاد العام التونسي للشغل، نزاعات الشغل الجماعية في تونس ما بين 1998م-2009م، مرجع سبق ذكرة، ص:35-46.

[2] المرجع السابق، ص:55.

المركز المذكور كانت بسبب محاولاتهم الانتحار، مع العلم أن المركز يستقبل كل حالات الإصابة والحروق البليغة وهي حالات خاصة بالمركز دون غيره من المستشفيات المركزية أو الجهوية، كما صرح الطبيب المسؤول نفسه أن المركز قد استقبل خلال سنة 2010م من شهر كانون الثاني/ يناير حتى نهاية تشرين الأول/ أكتوبر نحو 280 حالة انتحار أي بمعدل: 280 حالة على 10 أشهر ما يساوي 28 حالة شهريا أي معدل حالة انتحار واحدة يومياً.[1]

فتجدر الإشارة إلى أنه منذ اندلاع الانتفاضة وظف النظام كل وسائل القمع التي بحوزته لإجهاضها، فتم استدعاء الوازع الديني قصد التشويه والتشكيك في مصداقية هذا الحراك الشعبي، حيث جاء في تصريح لمفتي الجمهورية في الثامن من كانون الثاني/يناير أن "الانتحار ومحاولته جريمة كبيرة من الكبائر، ولا فرق شرعاً بين من يتعمد قتل نفسه أو قتل غيره"، مؤكداً عدم جواز الصلاة على المنتحر ودفنه في مقابر المسلمين.[2] فلم تكن تونس أشد فقراً من البلدان العربية، بل يمكن القول إن نسب الفقر في تونس هي أقل من غيرها من البلدان ومنها المجاورة، أي تلك التي تتمتع بإمكانيات وبموارد الطاقة الكبيرة.[3] ويظهر أن ما دفع إلى ارتفاع نسب الانتحار في تونس هو استبداد اليأس بالشباب العاطلين عن العمل وخاصة من حاملي الشهادات العليا الذين فقدوا الأمل تماماً بحياة أفضل، ولكن هذا العدد الوافر من حالات الانتحار التي عرفتها تونس لم تشكل أي حالة من تلك الحالات دافعاً أو سبباً لاندلاع انتفاضة، لذلك يمكن القول إن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والنفسية

---

[1] بريك، الهادي، افتنا في بقرة سمينة حلوب يفترسها ذئب ماكر يا حضرة مفتي والينا، الحوار نت،8\1\2011م. تاريخ الاسترجاع 20\9\2013م.http://www.alhiwar.net /

[2] مفتي الجمهورية لجريدة الصباح حول حالات الانتحار حرقاً، الصباح تونس، 8\1\2011م. تاريخ الاسترجاع 3\11\2013م. http://www.assabah.com.tn/

[3] بريك، الهادي، افتنا في بقرة سمينة حلوب يفترسها ذئب ماكر يا حضرة مفتي والينا، الحوار نت،8\1\2011م. تاريخ الاسترجاع 20\9\2013م.http://www.alhiwar.net /

والسياسية التي دفعت البوعزيزي للانتحار هي نفس الظروف التي دفعت سكان سيدي بوزيد للانتفاضة والثورة ضد المسببين في تعاستهم ويأس شبابهم وخيبتهم التاريخية أيضاً.

ث- دور وسائل الاتصال الحديثة: أغلق نظام ابن علي الإعلام وسيطر على كل مكوناته، أما الصحف الثلاث (الموقف، والطريق الجديد، ومواطنون) التي ظلت بعيدة عن سيطرتة فعمد إلى تعطيلها ومصادرة بعض أعدادها تارة، وغلق أبواب الإشهار أمامها وتتبعها أمنياً وعدلياً تارة أخرى. مقابل ذلك شجعت الدولة اقتناء الحواسيب وسهلت عمليات إداخلها إلى البلاد عبر التخفيض من الأداءات الجمركية عند توريدها، هذا الأمر يسر على الشباب الاشتراك بشبكة بالإنترنت بشكل واسع، إذ وصل عدد متصفحي الإنترنت والمشتركين في صفحات التواصل الاجتماعي إلى نحو 3,6 مليون مشترك من أصل 10 ملايين تونسي، فكانت تلك الوسيلة من أهم العوامل التي استخدمها الشباب للتحريض على التظاهر في المدن والقرى.[1]

كما كانت الهواتف النقالة تنقل الصورة، والصوت، والحوارات، والمقالات النقدية والتحليلية المحرضة على سطوة السلطة وإرهابها، ومن خلال كل ذلك تم الكشف بدقة عن دموية السلطة في تعاملها مع احتجاجات المتظاهرين في منطقتي تالة والقصرين وبعد ذلك في باقي المدن والقرى.

وهو ما يشير إلى الدور البارز الذي أداه الإنترنت في مواكبة كل التطورات التي كانت تعيشها البلاد، واستطاع الشباب بذلك الالتفاف على جميع الحواجز وتدمير سلطة الرقابة التي كانت تحجب المدونات والمواقع المعارضة، لذلك يمكن القول إن تلك التقنية قد ساهمت إلى

[1] جيل الإنترنت العربي وكسر تابو السلطة السياسية، جريدة السفير، 19\2\2011م.(نسخة الكترونية)، تم الارسترجاع 20\9\2013م http://www.assafir.com/

حد بعيد في انتشار حركة الاحتجاج والعصيان والثورة في المناطق المجاورة لمنطقة سيدي بوزيد التي تعاني من نفس المشاكل والالام، ثم لتصل إلى بقية أجزاء البلاد التونسية.[1]

2.تردي الأوضاع الاقتصادية:

عرف الاقتصاد التونسي خلال السنوات الثلاث الماضية نمواً ضعيفاً، وكان نسق التراجع هذا حاداً خاصة، بين العامين 2009م و2010م، ان تقف وراء ذلك عدة عوامل منها: انعكاس الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، وخاصة بسبب الأزمة التي اجتاحت دول الاتحاد الأوروبي التي يرتبط الاقتصاد التونسي باقتصادها ارتباطاً وثيقاً، وبالإضافة إلى ذلك بل ارتفاع متوسط التضخم المالي، الذي بلغ خلال السنوات الأربع الأخيرة نحو 4,5 %، مما أدى إلى استنزاف الطاقة الشرائية للجماهير ومنهم العاطلون عن العمل، كما ارتفعت الديون الخارجية خلال العقدين الماضيين، وبالرغم من أن دفع نحو 48%من جملة تلك الديون كان عن طريق حاصل الإنتاج الداخلي الخام أواخر 2010م غير أن الديون امتصت نحو 12%من عائدات الصادرات.[2]

لقد كان لتراكم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عرفتها البلاد منذ الاستقلال، واستفحالها، منذ أواسط الثمانينيات من القرن الماضي، خاصة بعد ارتباط الاقتصاد التونسي بالرأسمالية المعولمة مع ما أفرزت ذلك من تحولات عميقة في المجتمع التونسي المنفتح بطبيعته على التقدم التقني والقيمي للمجتمعات الأخرى المتقدمة، اثار عميقة

[1] يومية– كانت محجوبة في تونس قبل الثورة، مجلة وراديو كلمة الإلكترونية، 2 كانون الثاني\يناير 2011م.نسخة الكترونية)،تم الارسترجاع 20\9\2013م / http://www.Kalima-tunisie.info

[2] Guen, moncef, (la crise economique mondiale, un declic dans La revolution), Jeune Afrique, 9\2\2011. http://www.jeuneafrique.com/Article

على أوضاع كل الفئات الاجتماعية وخاصة الشباب المتعلمين من خريجي الجامعات، في المناطق الداخليه، وخاصة الذين انسدت أمامهم أبواب العمل وظلوا على هامش الدورة الاقتصادية لوقت طويل يعانون التهميش والمرارة والاغتراب في الوقت الذي كانت فئات محدودة تنعم بجميع خيرات البلاد.

الفصل الرابع

أحداث الثورة التونسية.

المقدمة:

بدأت ثورة تونس بانتفاضات خبز محلية تكررت عدة مرات في وسط البلادد وجنوبها خلال الاعوام الماضية، ولكن الانتفاضة الأخيرة دامت زمناً يكفي كي تنضم إليها المدن والنواحي التونسية الأخرى.

تميزت الثورة التونسية بكونها الشرارة الأولى التي أطلقت ربيع الثورات العربية، فأصبح كل ما يجري فيها له أبعاد، ولأسباب كثيرة متعلقة بمنسوب الوعي الثقافي والاجتماعي للمواطن التونسي، وطبيعة الصفات العامة التي تميز الشخصية التونسية المسالمة بطبعها، كما طبيعة البنية الاجتماعية والسياسية والثقافية للمجتمع التونسي، كل ذلك أدى إلى أن تأخذ الثورة شكلاً سلمياً مبدعاً، أسقط كل الذرائع التي تلجأ إليها الأنظمة الدكتاتورية عادة في قمع الثورات، وتطورت الأحداث وفقاً للمسار التطوري الطبيعي للثورات الشعبية السلمية[1]. وعليه فقد تم تناول المحاور اللآتية لبيان ماهية الأوضاع وفق التالي:

المبحث الأول: المحطات الرئيسية في مجريات الثورة.

المبحث الثاني: دور قوى الأمن والجيش في الثورة.

المبحث الثالث: الدور الدولي والعربي في دعم الثورة التونسية.

[1] عبيد، مصطفى، موسم سقوط الطغاة العرب، مرجع سبق ذكره، ص: 47.

المبحث الأول: المحطات الرئيسية في مجريات الثورة.

في صباح يوم الجمعة 17 ديسمبر توجه المواطن التونسي محمد البوعزيزي إلى مقر ولاية سيدي بوزيد الواقعة جنوب غرب العاصمة تونس، في محاولة لمقابلة المحافظ، لتقديم شكوى في حق شرطية صفعته على الملأ أثناء قيام قوة من البلدية بمصادرة العربة التي كان يبيع عليها بعض الخضروات والفاكهة، وذلك في محاولة للتكسب والتحايل على ظروفه المعيشية الصعبة من جراء بطالته، رغم كونه من حاملي الشهادات الجامعية، رفض المحافظ مقابلته، فأقدم محمد البوعزيزي على الانتحار، من خلال اشعال النار في جسده.[1]

تطور الأحداث:

هز حادث انتحار الشاب بوعزيزي وجدان الشعب التونسي بشدة، وكان زملاؤه أول الغاضبيين، حيث تجمعوا أمام مقر ولاية سيدي بوزيد املين في أخذ حقهم وحق رفيقهم من هذه الحكومة الظالمة، التي يمثلها لديهم هذا المحافظ. انضم إلى البائعين المحتجين أمام مقر الولاية مئات الشباب الغاضبين، مما أشعر رجال الأمن بالخطر فقاموا على الفور بمحاولة تفريق هذه الجموع الغاضبة، ليتطور الأمر بطبيعة الحال ولعدم وجود عقل راشد يدبر الأمور إلى مواجهات شديدة بين رجال الأمن والمواطنين التونسيين في مدينة سيدي بوزيد، أسفرت عن احتراق بعض السيارات، واعتقال العشرات، ومهاجمة المباني الحكومية في الولاية وحرق بعضها.[2]

وكما هي العادة في اغلب البلدان العربية قامت سلطة بن علي بتوجيه تعلميات بضرورة توجيه ضربة بوليسية لردع تلك الاحتجاجات ووضعت مدينة سيدي بوزيد تحت حصار

---

[1] النجار، أحمد السيد،(محمد البوعزيزي.. مأساة البطالة تونسياً وعربياً)، صحيفة الأهرام المصرية،(مصر، العدد(45307)، 23ديسمبر 2010م.

[2] صحيفة الشرق الأوسط، العدد(11711)، 21ديسمبر 2010م، تم الاستراجاع 1\10\2013م .http://www.aawsat.com

القبضة الأمنية برغم أن الحل الحقيقي والدائم للأزمة يكمن في توفير فرص العمل للعاطلين تمكنهم من كسب عيشهم بكرامة بما ينقذهم من الفقر.[1]

لقد قرر نظام ابن علي استخدام القوة، لأن هذه الطريقة هي السبب في بقائه على عرش تونس، ففي مساء 24 ديسمبر 2010م تم تسجيل أول حالة وفاة بالرصاص الحي في احتجاجات ولاية سيدي بوزيد، ومع هذا لم يفر الناس أمام رصاص قوات الأمن بل زاد هذا الأمر من حدة الاحتجاجات، التي تحولت إلى تظاهرات عارمة اتسع مجالها خارج نطاق ولاية بوزيد إلى تونس العاصمة، التي خرج فيها مئات التونسيين في مظاهرة احتجاجاً على تفشي البطالة، وللتعبير عن تضامنهم مع شباب منطقة سيدي بوزيد، وقد شارك فيها نقابيون وحقوقيون وطلبة.[2]

حاول ابن علي أن يكسب عطف الشعب التونسي عن طريقة زيارة الشاب المحترق في المستشفى، لكن الخدعة لم تطل على الشعب التونسي واستمرت المظاهرات رغم اشتداد عنف قوات الأمن وسقوط المزيد من القتلى، ثم قرر ابن علي تقديم تنازلات كمحاولة لحل الأزمة التي زاد تفاقمها، ففي 29 ديسمبر قام ابن علي بإجراء تعديل وزاري محدود شمل خمس وزارات، هي الاتصالات، والتجارة، والشباب والرياضة، والشئون الدينية، والشئون الخارجية، كما طالب ابن علي خلال اجتماع وزاري بوضع برنامج عاجل وشامل للتشغيل وتوفير فرص عمل لحاملي الشهادات العليا ممن طالت فترة بطالتهم، ولكنه لم ينس التأكيد على ضرورة وقف التظاهرات.[3]

---

[1] النجار، أحمد السيد،(محمد البوعزيزي)، صحيفة الاهرام، مرجع سبق ذكره.

[2] صحيفة الشرق الأوسط، العدد(11716)، 21ديسمبر 2010م، تم الاستراجاع 1\10\2013م .http://www.aawsat.com

[3] وكالة أنباء روسيا اليوم، 29 ديسمبر 2010م.

يبدو أن ما فعله ابن علي لم يكن كافياً، فالمظاهرات ما زالت مستمرة، وتفسير ذلك أن الشعب التونسي، تأكدوا أن هذه التنازلات لها هدف واحد، وهو إسكات صوتهم وإخماد انتفاضتهم. اضطر ابن علي أمام استمرار الغضب الشعبي أن يقدم المزيد من التنازلات، فقام في 30 ديسمبر بإقالة محافظ سيدي بوزيد، في محاولة لإرضاء الجموع الغاضبة، لم تهدأ الأمور بل ازدادت سخونة بانضمام عنصر جديد إلى المظاهرات وهم الطلبة، حيث شارك نحو 250 متظاهراً، معظمهم من طلاب الثانوية، في مسيرة سلمية بالعاصمة التونسية للتعبير عن دعمهم للتحركات الاحتجاجية ضد البطالة وغلاء المعيشة في منطقة سيدي بوزيد، ولكن الأمر تطور إلى مواجهات مع قوى الأمن.[1]

كما زاد الأمر اشتعالاً إعلان وفاة الشاب محمد البوعزيزي يوم الثلاثاء 4 يناير 2011م، وتسبب موته في اندلاع موجة جديدة من الاحتجاجات في ولاية سيدي بوزيد لتنتشر بعد ذلك في عدد من المدن التونسية على غرار تونس العاصمة، وسوسة، وصفاقس، وقفصة، والقصرين، والكاف، وقابس[2].

عاد بن علي الظهور على شاشة التلفاز ليلقي خطاباً على مسامع الشعب التونسي في يوم الاثنين 10يناير/2011، واتهم فيه أطرافاً خارجية وعصابات ملثمة بالوقوف وراء الاضطرابات، ويعلن جملة قرارات لمكافحة البطالة واصفاً المظاهرات المنتشرة بأنها عمل إرهابي، وبالطبع ما دام وصف الرئيس في خطابه المظاهرات بأنها عمل تخريبي وإرهابي يقوم به عملاء من الخارج، فهي إشارة إلى قوات الأمن والجيش باستعمال أكبر قوة ممكنة

[1] صحيفة المصري اليوم، العدد(2397)،5 يناير 2011م، تم الاسترجاع 1\10\2013م .http://www.almasryalyoum.com

[2] وفاة البوعزيزي مفجر احتجاجات تونس، الجزيرة نت، 5يناير 2011م، تم الاسترجاع 1\10\2013م، .http://www.aljazeera.net

لديهم في سحق هؤلاء الخونة، وبالفعل تناقلت الأنباء مقتل ثمانية متظاهرين بالرصاص الحي في مدينة تالة على يد قوات الجيش التونسي.[1]

لكن المظاهرات لم تتوقف ولم تتراجع، مما دعا الناطق الرسمي باسم الحكومة التونسية أن يدلي بتصريح، الثلاثاء 11 يناير، بأن رسالة المحتجين وصلت وأعلن عن اتخاذ تدابير حكومية وإجراءات تصحيحة لوضع حد للاضطرابات والاحتجاجات على تردي الأوضاع المعيشية، ثم قام بن علي بإقالة وزير الداخلية التونسي، بعدما حمله مسئولية إطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين، في الوقت الذي انتشر فيه الجيش بالضاحية الغربية للعاصمة التونسية، وحول المرافق الحيوية، وتم فرض حظر للتجول ليلاً، وتأتي ذلك في وقت أشارت فيه مصادر من المعارضة إلى إقالة أحد قادة هيئة أركان سلاح البر الجنرال رشيد عمار، الذي رفض إعطاء الأمر إلى الجنود بقمع الاضطرابات التي انتشرت في البلاد، وعبر عن تحفظه إزاء استخدام القوة بشكل مفرط ضد الجمهور التونسي الغاضب.[2]

ظهر بن علي مرة أخرى على شاشة التلفاز، الخميس 13 يناير، ليلقي خطاباً، يعلن فيه أنه فهم الشعب التونسي ويعلن استجابته لمطالب الشعب، وعدم الترشح للانتخابات الرئاسية التونسية المقبلة في 2014م، كما يعلن عن تشكيل لجنة للتحقيق في الفساد ويطلق حرية الإعلام ويلغي الرقابة على الإنترنت، ويعلن تكليفه الحكومة بتخفيض أسعار السلع الأساسية، جاء يوم الجمعة 14يناير 2011م وهو اليوم الذي فر به بن علي، فقرابة السابعة والنصف

---

[1] صحيفة الأهرام المصرية، العدد(45325)،10 يناير 2011م، تم الاستراجاع 1\10\2013م، http://www.ahram.org.eg.

[2] صحيفة الشرق الأوسط، العدد(11734)، 13 يناير 2011م، تم الاستراجاع 1\10\2013م http://www.aawsat.com.

من مساء الجمعة وقد أعلن رئيس الحكومة التونسية محمد الغنوشي عن تنحي ابن علي عن السلطة، وتوليه ممارسة مهام رئيس الدولة بصفة موقتة.[1]

غادر ابن علي مطار تونس، متوجهاً إلى مالطا، بعدما أعلنت فرنسا، عدم ترحيبها بـــه، فاستقر به الحال في المملكة العربية السعودية. وقد أثار خبر فراره العديد من ردود الأفعـــال الدولية ثم العربية، التي أجمعت في معظمها على احترام إرادة الشعب التونســـي والحـــوار الوطني، وقد أعلن محمد الغنوشي عن تشكيلة حكومة وحدة وطنية مؤقتة، للإعداد لانتخابات مبكرة قد تجرى في غضون ستة أشهر، وتضم ممثلي الأحزاب المعترف بهـــا وشخصـــيات مستقلة ونقابية وحقوقية، يأتي ذلك مع غياب عدة أحزاب سياسية توصف بـــالمحظورة عـــن المشاورات والتشكيلة مثل حركة النهضة التونسية الإسلامية.[2]

وخلال أربعة أيام بين 14-19 يناير/2011، بدأت مرحلة تاريخية جديدة وجدت لها مدخلاً إلى المرحلة المقبلة، وبدأت عدوى الثورة تنبعث في دول عربية أخرى تتميز بقابليتها للثورة، ولكن من تولى المرحلة الانتقالية هم موظفو مرحلة زين العابدين بن علي، ويصح ذلك فـــي حالة محمد الغنوشي، ولكنه بمعنى موظف مدني أقل أيديولوجية من رجال النظام مثل رئيس مجلس النواب، رئيس المرحلة الانتقالية فؤاد المبزع، ورئيس الحكومة الثانية البـــاجي قائـــد السبسي، وهما من رجال النظام البورقيبي تحديداً. لقد تفاوتت آراء الأحزاب بين من اعتبـــر هذه الحكومة إنجاز، ومرحلة ضرورية، ومن رفض وجود ممثلي الحزب الحاكم فيها، وفـــي الحالات كافة جرى النقاش بحضارية ملفتة للانتباه، دون تخوين أو عنف. واستمر الاحتجاج حتى حلت حكومة الغنوشي وقامت حكومة السبسي.[3]

---

[1] صحيفة المستقبل اللبنانية، العدد(3882)، 14يناير 2011م.

[2] صحيفة الشرق الأوسط، العدد(11738)، 17 يناير 2011م.

[3] صحيفة المستقبل اللبنانية، العدد(3886)، 18يناير 2011م.

كانت ثورة الياسمين أول ثورة شعبية تندلع في الوطن العربي لإسقاط نظام حكم استبدادي بعد سنوات من الركود السياسي، وقد افتتحت هذه الثورة ربيعاً من الثورات في الدول العربية الأخرى، فشكلت نموذجاً من عدة نواح:

1. الطابع الاحتجاجي بداية: بدأت الثورة كحركة احتجاج اجتماعية تجمع ما بين الفقر والبطالة في ظل نظام سياسي استبدادي يجمع بين الاستغلال والتهميش الاجتماعي والقمع السياسي الذي يصل إلى حد تنكيل الأجهزة الأمنية بالشعب وممارسة التعذيب في السجون.[1]

2. الشعبية التي تجمع بين العفوي والمنظم: العفوية في الموضوع أنه لم يكن مخططا للاحتجاج بشكل مسبق أن يتحول إلى ثورة، إنها حركة شعبية منظمة من عدة بؤر تنظيمية، ولكنها عفوية من حيث تطور احتجاجاتها في هذه الأثناء إلى شعار إسقاط النظام.

3. نشأة الحراك الثوري خارج إطار الأحزاب المعارضة القائمة: فقد نشأت في ظل وجود أحزاب سياسية معارضة شرعية وغير شرعية نجح النظام في احتوائها أو إرهابها، لكنه تمسك باستمرارها كي تستمر في أداء دور حداثية النظام وديمقراطيته المزعومة، وفي الحالتين باتت هذه الأحزاب غير قادرة على تجنيد جمهور واسع بل عن قيادة مثل هذا الجمهور في تحرك ثوري. وقد برزت في هذه الثورة ظاهرة تمرد قواعد الأحزاب الشبابية على روتين أحزابها، وتجاوز الشباب للحدود والحساسيات الفاصلة بين الأحزاب إلى تعاون بين شباب الأحزاب كافة.

4. الطرح السياسي الشامل: فقد انتقلت الثورة التونسية إلى طرح شعار إسقاط النظام بسرعة نسبياً.

[1] عبيد، مصطفى، موسم سقوط الطغاة العرب، مرجع سبق ذكره، ص: 51-52.

5. اللاعنف: إنها كانت سلمية وغير عنيفة، ولكنها واجهت عنفاً، وبعد كل موجة عنف ازدادت صلابة وانضمت إليها قوى اجتماعية جديدة ناقمة على العنف ذاته.

6. القدرة على تحييد الجيش: فقد حافظ الجيش على حياده في المعركة ولم يتدخل لحماية النظام القائم.[1]

7. استعمال وسائل الاتصال بكثافة بين الشباب في الإعداد للثورة وفي الثورة ذاتها، فالمتظاهرين الشباب استخدموا وسائل الاتصال الحديثة لتنظيم أنفسهم، وطرح المبادرات قبل الثورة، والتواصل فيما بينهم في نواحي البلد المختلفة ونقل أخبار الثورة وصورها وتجنيد التضامن العربي والعالمي معها بعد نشوبها.

8. التأكيد على المواطنة: جرى التأكيد بشكل غير مسبوق على حقوق المواطنة في تزامن مع إبراز مشاعر الوطنية وحب الوطن، والتاكيد على الهوية الوطنية المحلية.[2]

9. غياب قيادة واضحة سواء أكانت فردية أم حزبية: لم يبرز للثورة قائد ملهم ولا حزب قائد. كان الاحتجاج في تونس منظماً، ولكن الثورة كانت عفوية، وأصبحت أكثر تنظيماً مع دخول ناشطين ميدانيين حزبيين وغير حزبيين ثم قيادات نقابية وقيادات أحزاب، ولكنهم جميعاً انضموا إلى الثورة، ولم يقودها أو يحسبوا خطواتها في مراحلها كافة حتى هروب بن علي.[3]

---

[1] المديني، توفيق، سقوط الدولة البوليسية في تونس،(بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011م)، ص:265-272.

[2] عبيد، مصطفى، موسم سقوط الطغاة العرب، مرجع سبق ذكره، ص: 53.

[3] المديني، توفيق، سقوط الدولة البوليسية في تونس، مرجع سبق ذكره، ص: 272.

المبحث الثاني: دور قوى الأمن والجيش في الثورة.

إن الاحتجاجات الاجتماعية التي انطلقت في تونس التي تحولت على مدى ثلاثة أسابيع إلى ثورة شعبية عارمة اتسمت بالطابع العفوي، نجحت في تحويل مطالبها الاجتماعية من حق المواطن بالتمتع بمقومات الحياة الكريمة إلى مطالب سياسية تتمثل في استرداد الشعب لعزة النفس والكرامة والسيادة، ولم يكن لهذه الثورة الشعبية أن تكلل بالنجاح لولا التفاعل الإيجابي لبعض العوامل الموضوعية من بينها دور الجيش.

إن من المفيد جداً لفهم سلوك الجيش التونسي حيال الحراك الشعبي الذي تطور للمطالبة بإسقاط رئيس الجمهورية، وإجراء إصلاحات جذرية في النظام تضع حداً لحكم الاستئثار والإقصاء والفساد، العودة إلى تاريخ علاقة الحاكم بالؤسسة العسكرية، حيث إن الجيش التونسي، نظم وأنشىء في الأساس على أساس وطني غير طائفي أو ديني أو فئوي، لكن استعمال النظام المفرط للعنف والقمع من قبل النظام ضد المحتجين بكل أشكاله بما في ذلك إقتحام مليشيات الحزب الحاكم بنية التخريب وإظهار حركة الاحتجاج بمظهر عصابات الحق العام والتي لا تتعدى أهدافها السلب والنهب والاعتداء على الأملاك العامة والخاصة زادت من عزم وإصرار حركة الاحتجاجات في المضي قدماً بالمطالبة الصريحة برحيل ابن علي ونظامه.[1]

ولعل النقلة النوعية في المسار القمعي الذي اتبعه نظام ابن علي هو استعمال الذخيرة الحية وذلك باستدعاء فرق الموت من قناصي الأمن الرئاسي وأجهزة وزارة الداخلية بهدف القتل مع سابق الأصرار والترصد ومحاولة تصوير ما يحدث من اضطرابات أمنية لأطراف

[1] جبنون، نور الدين، الخارج وتغيب الديمقراطية: الحالة التونسية نموذجاً، الاخبار بيورت 8\1\2011.

خارجية على أنها من صنع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. وأمام التدهور الأمني الذي شهدته البلاد التونسية على مدى ثلاثة أسابيع توالت فيها الأحداث بوتيرة سريعة، ووقع استدعاء الجيش نتيجة فشل قوات الأمن الداخلي بكل تشكيلاتها في السيطرة على الشارع وذلك على الرغم من عددها وعتادها، وبعد أن تجلى بوضوح الوجه الحقيقي لنظام ابن علي الذي ظهر بمظهر السلطة العاجزة عن التعامل بأسلوب حضاري مع شبابها والتي لا تؤمن إلا بالحلول الأمنية التي تستند إلى شرعية القوة وتفتقر إلى قوة الشرعية[1].

وتم انتشار الجيش لأول مرة في محافظتي سيدي بوزيد والقصرين في التاسع من كانون الثاني–يناير/2011، بهدف حماية بعض المنشآت والبنى التحتية من مؤسسات مالية وعامة وخاصة وبنايات تابعة للدولة مثل مقرات المحافظات والمعتمديات والبلديات، غير أن المنهج القمعي الذي اتبعته قوات الأمن في هذه المناطق أدى إلى مناوشات بين الجيش وقوات مكافحة الشغب خاصة في مدينة الرقاب بمحافظة سيدي بوزيد حيث هددت وحدات من الجيش الوطني المرابطة في هذه المدنية بإطلاق النار على عناصر من الشرطة الذين كانوا يطاردون مواطنين عزل بهدف الاعتداء عليهم، بعد أن حاول هؤلاء الاحتماء بقوات الجيش.[2]

ولا يعتقد أن هذا التصرف جاء نتيجة أوامر واضحة من القيادة العسكرية بقدر ما يعتبر تصرفاً فردياً مرتبطاً بتقييم آني للوضع الميداني من قيادة هذه الوحدات، وأمام تسارع الأحداث بدأت منذ الثاني عشر من كانون الثاني–يناير/2011 وحدات من الجيش الوطني

[1] جبنون، نور الدين، الخارج وتغيب الديمقراطية: الحالة التونسية نموذجاً، الاخبار بيورت 8\1\2011..

[2] السعداني، المنجي، تونس: إطلاقة قائد الجيش أثارت قلق النخب وخلقت انقسامات وتأويلات بشأن أهدافها، الشرق الأوسط، 26\1\2011م، تاريخ الاسترجاع 3\11\2013م، http://www.aawsat.com/sections.asp.

تأخذ مواقعها داخل العاصمة تونس وضواحيها، مع العلم أن الوحدات الأولى التي أوكلت إليها مهمة الحفاظ على الأمن داخل مدينة تونس تنتمي إلى فيلق القوات الخاصة المتمركزة بمدنية بنزرت. وهي قوات النخبة لجيش البر، المدربة على مهام متعددة من بينها القيام بعمليات تخريبية وراء خطوط العدو والتعامل في إطار الحرب غير التقليدية مع القوات غير النظامية.[1]

وعلى الرغم من أن انتشار هذه الوحدات جاء كثيفاً، إلا أن نوعية الأسلحة الخفيفة التي كانت بحوزة هذه القوات ووسائل النقل من مركبات همفي، الأميركية الصنع، التي كانت تحت تصرفها، وهي ليست أسلحة حسم ميدانية، إن دلت على شيء فهي تدل بوضوح على توجس النظام من تسليم العاصمة إلى قوات ذات تسليح ثقيل لربما تساير حركة الاحتجاجات ويكون لها الدور الحاسم في تغيير الوضع السياسي القائم. فمن الملاحظ أن الحرس الوطني كان له تفوق نوعي واضح نتيجة لنوعية الأسلحة الثقيلة التي كانت بحوزة قواته والتي كانت توفر لها القدرة السلسة على الحركة والمناورة وقوة النيران العالية. بالإضافة إلى قوات الأمن الرئاسي التي كانت بدورها مدججة بأسلحة نوعية وما زالت في تلك اللحظة متمسكة وتخضع مباشرة لابن علي عن طريق مدير الأمن الرئاسي علي السرياطي، فإنه يصبح واضحاً أن السلطة السياسية رتبت أوراقها بطريقة لا تمكن الجيش من أخذ أي مبادرة من شأنها أن تهدد أمن واستمرارية النظام. كما أن الأوامر التي صدرت في الثالث عشر من كانون الثاني-يناير/2011، إلى وحدات الجيش المنتشرة في العاصمة بالانسحاب لا يمكن أن تقرأ من زاوية الشك الذي سيطر على العلاقة بين السلطة السياسية والمؤسسة العسكرية على

[1] المازقي، صالح، موقف الجيش التونسي من الثورة، بوابتي، 3\7\2011م، تاريخ الاسترجاع 3\11\2013م، http://www.myportail.com.

مدى ثلاث وعشرين سنة من حكم بن علي والتي جعلت هذه اللحظة قمة الارتباك والارتجال في صناعة القرار السياسي تجاه الدور المطلوب من القوات المسلحة[1].

وعلي الرغم من حملات التشكيك في نيات الجيش وقيادته تجاه العملية السياسية التي انبثقت عن ثورة الرابع عشر من كانون الثاني-يناير/2011م، فإن تصريحات رئيس أركان الجيوش ورئيس أركان جيش البر والأعلى رتبة في الجيش التونسي الفريق أول رشيد عمار في الثاني والعشرين من كانون الثاني\يناير والتي أعلن فيها أن "الجيش حامي الثورة ولن يخرج عن الدستور"، لم تترك أي مجال للتأويل الخاطئ حول دور المؤسسة العسكرية في الفترة الانتقالية وما بعدها، أما بالنسبة للأسباب التي أجبرت الجيش التونسي على القيام بهذا الموقف[2]، فهي:

1. علاقة الفتور بين المؤسسة العسكرية ورئيس الجمهورية.
2. تسارع الأحداث والحركة الشعبية بحيث تجاوزت في وقت قصير قدرات الجيش على كبحها بالوسائل المقبولة في حفظ الأمن والنظام.
3. بقاء الانتفاضة الشعبية سلمية بشكل تام.
4. اقتناع الجيش بأحقية المطالب الشعبية المتمثلة برفض الفساد والإقصاء.
5. خشية الجيش من اندلاع أعمال قتال والتسبب بنشوء حركات مسلحة تعقد الأمور وتبرر التدخل الأجنبي.

---

[1] المازقي، صالح، موقف الجيش التونسي من الثورة، بوابتي، 3\7\2011م، تاريخ الاسترجاع 3\11\2013م، http://www.myportail.com

[2] الصيداوي، رياض، ثورة تونس نموذج في علم الاجتماع الثورات، الحوار المتمدن،14\1\2012م، تاريخ الاسترجاع 3\11\2013م، http://www.ahewar.org .

المبحث الثالث: الدور الدولي والعربي في دعم الثورة التونسية.

قد أثار خبر فرار ابن علي من تونس العديد من ردود الأفعال الدولية ثم العربيـــة، التـــي أجمعت في معظمها على احترام إرادة التونسيين والحوار الوطني ومنها:

1. الموقف الأمريكي: يلاحظ أن لهجته تصاعدت مع تطورات الثورة وتفاعلاتها، فقد اتسم هذا الموقف بداية بالدعوة إلى ضبط الأمن، وحماية المتظاهرين، إلا أنه انتهى إلى الثناء على الثورة والإشادة بها. إن الولايات المتحدة انتقلت من دعم نظام دكتاتوري ومستبد بشكل سافر إلى توجيه النصائح في كيفية الانتقال إلى الديمقراطية، كأنها كانت دائما تدعو إليها أو تدعمها في تونس، كانت حالة تونس هي الأولى التي تمتحن فيها الولايات المتحدة بين الوقوف إلـــى جانب ثورة حقيقية شعبية تدعو إلى الديمقراطية وبين الاستمرار في دعم نظام حليف لهـــا، فانحازت للنظام ثم ارتبكت بعد أن اتضح حجم الحركة الشعبية المشاركة.[1]

2. موقف الاتحاد الأوروبي: لقد عبر الاتحاد الأوروبي خلال الثورة التونسية عن موقـــف مرتبك، فقد فضلت غالبية الدول الأوروبية التجنب من رد فعل النظام في حالة نجاحـــه فـــي قمع الثورة، مع وجود مواقف مؤيدة بشكل كامل لزين العابدين كما في حالة فرنسا. انتظـــر الاتحاد الأوروبي حتى العاشر من كانون الثاني–يناير/2011، ليعبر عن رأيه فـــي أحـــداث الثورة التونسية عن طريق مايا كوسيانشيك، الناطقة الرسمية باسم كاثرين اشـــتون وزيـــرة الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي، مركزة على قضية المعتقلين، وعلى ضرورة احتـــرام الحقوق المدنية الأساسية للتونسيين، وجاء في البيان "تدعو إلى ضبط النفس في استخدام القوة وإلى احترام الحريات الأساسية. ندعو على وجه الخصوص إلى الإفراج الفوري عن المدنيين

[1] الخارجية الأمريكية تستدعي السفير التونسي، بي بي سي، 7\1\2011م، تم الاسترجاع 1\11\2013م . /http://www.bbc.co.uk/arabic

والصحفيين والمحامين وغيرهم من المعتقلين الذي كانوا يتظاهرون سليماً في تونس".[1] جاءت هذه الدعوة المتأخرة بعد مقتل أكثر من عشرين متظاهراً على يد قوات الأمن، ثم عاد الاتحاد الأوروبي، والتزم الصمت حتى فرار ابن علي.

3. الموقف الفرنسي: تقلب الموقف الفرنسي من الثورة التونسية بين قطبين متناقضين، فقبل تنحي ابن علي لم يصدر عن فرنسا أي موقف، إلا موقف وزيرة الخارجية الفرنسية ميشـــيل ألبو ماري أمام البرلمان الفرنسي. وبعد خلع ابن علي، صدر الموقف الفرنسي الثاني، الـــذي تخلت فيه عن بن علي بشكل مطلق، وجاءت أولى ردود الفعل الفرنسية علـــى التظـــاهرات التونسية من أعضاء في الحزب الاشتراكي الفرنسي المعارض في 31 كانون الأول\ديسمبر 2010م، أدانوا فيها تدخل الأمن التونسي في الاحتجاجات، وقمعه القاسي، وقد عبر الحزب الحاكم في تونس عن رفضه لما وصفه بتدخل الحزب الاشتراكي الفرنسي في الشأن الداخلي التونسي[2].

4. الموقف البريطاني: فقد قال المتحدث باسم وزارة الخارجية البريطانية في الخامس عشر- كانون الثاني-يناير/2011، عقب إطاحة بن علي "إن تونس تعيش لحظة تاريخية" مشيراً إلى أن التونسيين عبروا في الأسابيع الماضية عن تطلعاتهم، وفي يوم السادس عشر من الشـــهر ذاته، ندد وزير الخارجية البريطاني وليام هيغ بـــ "أعمال العنف والنهب في تونس" معتبـــراً

---

[1] أمزيان، محمد الاحتجاجات في بلد الاعتدال والمعجزة الاقتصادية تحرج أوروبا، إذاعة هولندا الحرة، 11\1\2011م تم الاسترجاع 1\11\2013م http://www.rnw.nl/arabic.

[2] تونس ترفض تدخلاً فرنسياً بشؤونها، الجزيرة نت، 1\1\2011م، تم الاستراجع 1\11\2013م، http://www.aljazeera.net/portal.

أن العودة إلى الهدوء ضرورية، كما رحب بجهود "السلطات لإجراء انتخابات في أسرع وقت ممكن."[1]

5. الموقف الألماني: حيث دعت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل في 15 كانون الثاني\يناير تونس إلى تأسيس الديمقراطية وعرضت مساعدة برلين لها في هذا الصدد. أما الخارجية الألمانية، فقد أعربت عن قلقها إزاء تطور الأوضاع في تونس وجاء في بيانها أن وزير الخارجية الألماني غيدو فيسترفيله يتابع تطورات الأوضاع في تونس ب "قلق بالغ".[2]

6. الموقف الروسي: خلال الأيام الأولى للثورة، وصف التلفزيون الروسي الانتفاضة في تونس ضد الرئيس زين العابدين بأنها انقلاب، فيما نأى الكرملين بنفسه عن توجيه أي تحذيرات للنظام التونسي، فيما يخص استخدام العنف أو غيره، وأكتفى بالصمت. بعد سقوط بن علي، أصدرت وزارة الخارجية الروسية بياناً أعربت فيه عن أملها في إنهاء أعمال العنف في تونس، حيث جاء فيه "تتابع موسكو بقلق كبير تطور الأوضاع في تونس الصديقه".[3]

7. الموقف الأيراني: بعد سقوط بن علي، حاولت إيران أن تتكيف بشكل حذر مع الواقع الجديد، وأعربت الخاجية الإيرانية في السادس عشر من كانون الثاني-يناير/2011، عن "أملها في استتباب الأمن في تونس في أقرب وقت ممكن، داعية إلى تلبية مطالب الشعب

---

[1] تواصل ردود الفعل الدولية عن تونس، الجزيرة نت، 15\1\2011م، تم الاسترجاع 1\11\2013م، http://www.aljazeera.net/portal

[2] اخر التطورات في تونس، مودرن نيوز، 15\1\2011م، تم الاسترجاع 1\11\2013م، www.modern-news.net.

[3] موسكو ترفض التدخلات الخارجية في مصر،اليوم السابع، 4\2\2011م، تم الاسترجاع 3\11\2013م، http://www.youm7.com/.

التونسي... وأن ما يجري في تونس شأن داخلي يشير إلى حركة شـــعبية". ونصـــحت كـــل الأطراف بالعمل على صيانة الأمن ومتابعة مطالبهم عبر القنوات القانونية والسلمية.[1]

8. الموقف العربي: التزمت غالبية الدول العربية الصمت إزاء تطورات الأحداث في تونس، اعتباراً منها أنها لا تتدخل في الشؤون الداخليه للدول الأحرى. ومن الواضح أنها التزمـــت الصمت ليش موافقة أو عدم موافقة على ما يجري، بل حذراً وترقباً، ومن ناحية ثانية ترى أن أي تحرك شعبي يطيح نظاماً أمراً غير محمود العواقب بالنسبة إلى الدول العربية كافـــة، لأنها جميعاً غير ديمقراطية. فإن المستغرب هو ليس صمت الدول العربيـــة كـــدول غيـــر ديمقراطية أو ارتباكها، بل انتشار التوقعات والمطالب على مستوى الرأي العام العربي مـــن الدول العربية أن تفعل شيئا لمساعدة الشعب الثائر أثناء كل ثورة.

فبالنسبة لمصر مثلاً، قالت وزارة الخارجية المصرية في بيان لها أنها تحتـــرم خيـــار الشعب التونسي، وأضاف البيان: "تؤكد مصر احترامها لخيار الشعب في تونس الشقيقة لأنها تثق بحكمة إخوانها التونسيين". أما بالنسبة للسعودية فوافقت على استضافة الرئيس التونسي المخلوع وأسرته، وأصدرت بياناً للديوان الملكي إن السعودية رحبت بـــبن علـــي "تقـــديراً للظروف الاستثنائية التي يمر بها الشعب التونسي الشقيق"، وأكد البيان تأييد الرياض "لكـــل إجراء يعود بالخير على الشعب التونسي الشقيق".[2]

كذلك كانت حال جامعة الدول العربية التي دعت القوى السياسية التونسية إلى التكـــاتف والتوحد، فقد جاء في بيان صادر عنها "تتوجه جامعة الدول العربيـــة بنـــداء إلـــى القـــوى

---

[1] تواصل ردود الفعل الدولية عن تونس، الجزيرة نت، 15\1\2011م، تم الاستراجع 3\11\2013م، http://www.aljazeera.net/portal

[2] التطورات في تونس ردود الفعل، بي بي سي، 15\1\2011م، تم الاسترجاع 3\11\2013م /http://www.bbc.co.uk/arabic

السياسية وممثلي المجتمع التونسي والمسؤولين كافة للتكاتف والتوحد والتوصل إلى توافق وطني بخصوص سبل إخراج البلاد من هذه الأزمة وبما يضمن احترام إرادة الشعب التونسي."[1]

[1] وسط صمت سمي ترحيب عربي بتغيير تونس، الجزيرة نت، 15\1\2011م، تم الاستراجع 3\11\2013م، http://www.aljazeera.net/portal

الفصل الخامس

الابعاد السياسية والاجتماعية للثورة التونسية.

المقدمة:

منحت مبادرة حدث الخروج إلى الشارع في المدن التونسية وهوامشها، كل سمات الفعل السياسي الاجتماعي المدني، المرسوم بالجرأة والشجاعة، ومنحت العمل السياسي والاجتماعي المناهض للاستبداد، وفقاً للتحرك الهادف إلى الدفع بمشروع الإصلاح السياسي والاجتماعي، إلى حدوده القصوى. فاستطاعت بلورة مفاهيم جديدة يمكن أن تؤسس لحياة ديمقراطية تقوم في الاساس على التداول السلمي للسلطة وتسمح بتشكيل احزاب قادرة على ايجاد حياة سياسية فاعلة تستطيع من خلالها أن تلبي طموحات وحاجات الشعب. فبناء على ذلك قد تناول هذا الفصل:

المبحث الأول: الأبعاد السياسية والاجتماعية للثورة.

المبحث الثاني: الاسلام السياسي وحزب النهضة.

المبحث الثالث: مستقبل الثورة التونسية في ضوء المتغيرات الحالية.

المبحث الأول: الأبعاد السياسية والاجتماعية للثورة.

ادت الثورة التونسية دوراً مركزياً في عملية خلخلة أركان النظام التونسي التسلطية، فكانت فعلاً سياسياً تاريخياً، انتفض الشباب من خلالها ضد التسلط السياسي القائم، ووضعوا أمامه قيم الحرية والتحرر من الطغيان، فقد تركزت شعاراتهم ضد الفساد والتسلط، الذي اصاب المجتمع، الا ان الثورة التونسية عززت مسار تشكيل فعل المواطنة كفعل سياسي، ومكنت من إنجاز مسار تشكل قيم المواطنة القائمة على المبادرة بالفعل، والمبادرة في إعلان الرفض وتجاوز الخوف الذي كان قد منع المواطنين من التظاهر ومن إعلان مواقفهم الرافضة للتسلط، وليبدأ بعد ذلك التأسيس وبناء دولة القانون والمؤسسات.[1]

شهدت تونس خلال سنة2011 تطورات سياسية في غاية من الأهمية، فكل ثورة تحدث تجلب معها تغييراً عادةً ما يكون جذرياً على مختلف الاصعدة، وعادةً تحمل برنامج حول النظام الذي سيسود فيما بعد، لكن على العكس من ذلك، فلم يكن هناك أي برنامج أو مطالب مفصلة، وانما ثورة قامت من اجل طرد الدكتاتور، وحلّ الحزب الحاكم وإطلاق الحريات، وإضعاف السلطة الداخليّة، وأخيراً وصول حزب حركة النهضة الإسلامي إلى السلطة، بعد انتخابات حرّة، كانت الأولى من نوعها في تاريخ البلاد. غير أن هذا الأمر كشف عن خلل كبير على مستوى سير المؤسسات وعن فساد عم جميع القطاعات ، وتعمق الأزمة الاجتماعية، وتدهور أحوال الطبقات الشعبية، حيث بلغ معدّل البطالة 5,18%، أما بالنسبة إلى الفقر فهو يصيب ربع السكان[2].

---

[1] فارس، عبير،(الثورة التونسية: استرجاع الحرية)، مجلة سياسات، العدد 15، 2011م، ص: 85-88.

[2] السبتي،عيد الأحد، الشعوب العربية وعودة الحدث: التاريخ لا يكتب بعد حين، أخبار اليوم، 6\4\2011م، تم الاسترجاع 06\11\2013م.

أما النشاط الاقتصادي فقد شهد بدوره ركوداً واضحاً وتدني نسبة النمو إلى مستوى الصفر، وتراجع الاستثمار ومؤشر الانتاج الصناعي، مما أصبح يهدد بإندلاع أزمة اقتصاديّة لن تزيد الوضع العام إلا تدهوراً وتعقيداً. ومع السعي إلى تفادي محاسبة النظام، وتحميله مسؤولية الأزمة الاجتماعية والسياسية، كان الهدف الأساسي فرض بديل سياسي لسلطة بن علي المنهارة، وكان من الضروري أن تحصل هذه السلطة الجديدة على موافقة الشعب، لذلك كانت الانتخابات أفضل طريق لتحقيق ذلك، لذلك كان الهدف الأساسي من انتخابات المجلس الوطني التأسيسي إعطاء الحكومة الشرعية الانتخابية، التي ستساعدها على إعادة التحكم في الوضع العام في البلاد، وليس صياغة دستور جديد، حيث أن الطبقات الشعبية وجماهير الشباب لم تثر نتيجة عدم رضاها على الدستور السابق، أو للمطالبة بدستور جديد، بل إن الدافع الأساسي لثورتها إنما كان البطالة والفقر والاحتقان، جراء فساد السلطة الحاكمة وظلمها[1].

في في ظل هذه الظروف ساد الاعتقاد بأن عودة الأمن للبلاد هي الإولوية الاولى، وتحقيق الانتقال الديمقراطي، الذي سيتأسس على شرعية جديدة. وكان الشعار الأكثر تداولاً، خلال الأشهر التسعة التي سبقت انتخابات 22 أكتوبر–تشرين الأول/2011، هو تأجيل المطالب الاجتماعية والاقتصادية، والامتناع عن الاضرابات والاعتصامات، فبدأ المشهد السياسي الجديد يتشكل، ولم يكن من حديث أو نقاش أو جدل إلا عن الانتخابات، والدستور والمجلس التأسيسي، وآليات الانتقال، والقوانين المنظمة لذلك.

[1] الحناشي، عبد اللطيف، ثلاثة أشهر على الثورة التونسية.. أبرز التحديات وأهم العقبات، الجزيرة نت15\12\2011م، تم الاسترجاع 6\11\2013م.

وعلى نقيدها قد عمل حزب النهضة بعد فوزة في انتخابات22/اكتوبر/ 2011، على تشكيل حكومة ائتلافية مع حزبي المؤتمر من أجل الجمهورية، والمنتدى الديمقراطي للعمل والحريات،أما الان وبعد مرور عام ونصف على فوز حزب النهضة، طفت الأزمة الاجتماعية من جديد إلى السطح، وتأججت المطالب الاجتماعية، في كل مكان، وأصبح المشهد الاجتماعي اليوم، أقرب إلى أجواء العصيان المدني من أي شيء آخر، فلقد تعددت الاضرابات والاعتصامات، وتكاثرت لتشمل القطاعات كافة، وانتشرت عمليات قطع طرق المواصلات، وغلق مداخل الوحدات الانتاجية العمومية الكبرى، كما انتشر في الأيام الأخيرة شكل آخر أكثر راديكالية، هو دخول مدن بأكملها في إضرابات عامة، لا محدودة. وعلى الرغم من نداءات الحكومة المتكررة للهدوء، وطلب إمهالها مدة زمنيه، وبرغم الوعود وحملة التجريم للتحركات الاجتماعية، ووصولاً للتهجم عليها، ونعتها بالخيانة والفوضى والتخريب، هذا كله زادها اشتعالاً يوماً بعد يوم[1].

لقد ضاقت الطبقات الشعبية، جراء طول الانتظار، وهي التي استنزفت طاقاتها، منذ نصف قرن قبل أن يخضعها نظام ابن علي، إلى سياسة تقشف شرسة، ونسق استغلال اقتصادي غير مسبوق. ولكن الأهم في كل هذا هو عدم امتلاك حكومة النهضة للوسائل، التي من شأنها أن تجعلها قادرة على تهدئة الأوضاع، بعد أن أصبح من الواضح أن هذا الحزب لا يختلف في جوهره عن الحزب الحاكم، سابقاً. وبالتالي، وبالنظر إلى ما آل إليه الوضع الاجتماعي والسياسي الراهن، من تدهور خطير، وتراجع النشاط الاقتصادي، فإن الأوضاع

[1] الجورشي، صلاح الدين، تونس بعد عام من الثورة: مخاوف واعتصامات وانقسامات، مجلة الحرية الفلسطينية، 26\1\2012م، تم الاسترجاع 6\11\2013م.

مهيأة للانفجار مجدداً، وفي كل لحظة، وهو ما يدل عليه في الآونة الراهنة تأجج الاحتجاجات الاجتماعية، في كامل أنحاء تونس[1].

اصبح الصراع الإيديولوجي من أهم مظاهر التحدي التي تواجه الثورة، فإن هذا الصراع الحاد في المكون الإيديولوجي، والفكري والثقافي داخل المجتمع، ينبع من التحدي في المكونات الثقافية للمجتمع التونسي في ظل الثورة، والتي لم تحسم بعد الصراع بين القيم الفكرية والثقافية للمرحلة السابقة والقيم الفكرية والثقافية لمرحلة الثورة، حيث سادت قيم الليبرالية والعلمانية قبل الثورة بينما غابت الديمقراطية، وفي ظل الثورة التي استهدفت تحقيق التحول الديمقراطي، ظهر واقع جديد، فأعاد قوى محظورة إلى مكانها في الواقع الاجتماعي والسياسي بما تحمله من فكر وثقافة وإيديولوجيا، الأمر الذي أدى إلى تقاطعات في المصالح من نوع جديد، مثل عودة الاحزاب الاسلامية التي كانت مرفوضة سابقا الى الحياة السياسة، واشتراكها بشكل حقيقي في الحكومات من خلال الترشح والانتخاب.

تعانى تونس بعد الثورة حالة صراع سياسى واجتماعي بين ما يمكن تسميته بالنخب القديمة والنخب الجديدة خلال المرحلة الأولى من مسار التحول الديمقراطى الذى شهدته الدولة بإجراء انتخابات المجلس التأسيسى واختيار الرئيس الذى يقود ذلك المسار فى مرحلته الانتقالية وما يرتبط بها من تأسيس وتكوين مؤسسات وهيئات انتقالية تتم عبرها عملية التحول تلك، ولأنها مرحلة انتقالية سمتها الأساسية عدم الاستقرار وصولا لتشكيل مؤسسات مستقرة، فمن الطبيعى أن تشهد حالة من الصراع بين القوى السياسية المحسوبة على نظام ابن على وبين القوى الجديدة التى أفرزتها الثورة سواء تلك القوى الثورية التى تتخذ من

[1] الثورة الدائمة، جريدة المناضل–ة، 4\كانون الثاني\2013م، تم الاسترجاع 6\11\2013م.

الشارع وسيلة الضغط الأساسية تحقيقا لأهداف الثورة، أو تلك التى عادت إلى واجهة العمل السياسى بعد سنوات من الحرمان على اعتبارها كيانات وحركات حزبية محظورة، أو تلك القوى التى تمرست فى العمل السياسى من اليساريين والليبراليين والعلمانيين.[1]

وفى ضوء ذلك فإن عملية الصراع بين تلك النخب موجودة ومرشحة للتصعيد، وفى هذا الإطار اعتبر الاستقطاب الإيديولوجى أيضا رافدا مهما من روافد الصراع الداخلى بين النخب السياسية والمجتمعية قبل الانتخابات التأسيسية وتمثل بوضوح فى حالة التجاذب الحزبى حول مسارات عملية الانتقال الديمقراطى، وحول تحديد موعد انتخابات المجلس التأسيسى، وداخل الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة، مما يدعو إلى التساؤل بشأن كيفية تفاعل الساحة السياسية والاجتماعية التونسية الجديدة مع نتائج ومردود هذا الاستقطاب.[2]

وقد اتسمت الثورة التونسية أيضا خلال المرحلة الانتقالية وقبل انتخابات المجلس التأسيسى بارتفاع حدة الاستقطاب ووجود فجوة بين تطلعات النخب والسياسيين وتطلعات الفئات المهمشة والمحرومة سياسيا واقتصاديا، أيضا ازداد العزوف السياسى عن اعتبار الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة هيئة ذات شرعية لأنها ببساطة تعتبر أن لقرارتها صفة الإلزام بما يتجاوز دورها كهيئة استشارية وهو ما يعنى تحولها إلى سلطة تشريعية غير منتخبة، مما اعتبر من جانب العديد من القوى السياسية عرقلة لمسار التحول الديمقراطى

[1] فارس، عبير،(الثورة التونسية: استرجاع الحرية)، مجلة سياسات، مرجع سبق ذكره.

[2] الجروشى، صلاح الدين، تونس بعد عام من الثورة: مخاوف واعتصامات وانقسامات، مجلة الحرية الفلسطينية، 26\1\2012م، تم الاسترجاع 6\11\2013م.

وفرض لوصاية الأقلية على الأغلبية وعلى إثر ذلك سحبت العديد من القوى ممثليها من الهيئة.[1]

وعلى الرغم من مزايا هذه الثورة، إلا ان هناك نقاط ضعف أساسية، فهي ثورة لم تفرز حزبها السياسي الثوري، ولم تكن لها قيادة موحدة، ولا برنامج سياسي، ولا مشروع مجتمعي بديل لكي تكون لها القدرة على النهوض بشؤون المجتمع بعد الإطاحة بالرئيس. وإذا كان إسقاط الديكتاتورية، وتفكيك المنظومة الحزبية والأمنية التي كان يعتمد عليها الرئيس المخلوع بن علي، يعتبر مكسباً مهماً للشعب التونسي، فإن نتائج انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، أفرزت فوز حزب النهضة الإسلامي، الذي شكل الحكومة الإسلامية الجديدة بمشاركة هامشية من قبل حزبين آخرين: حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، والذي اختير منه عضو ليكون رئيساً موقتاً للجمهورية، وحزب التكتل من أجل العمل والحريات، والذي اختير منه عضو ليكون رئيساً للمجلس التأسيسي، وانتهت بمطاف الثورة التونسية إلى تبديد الكثير من الحريات التي تم الاستحواذ عليها[2].

ومن الخصائص البارزة لهذه الثورة انها نتجت من رحم الحراك الاحتجاجي ذي الطابع الجماهيري العفوي والمطلبية الاجتماعية والسياسية المباشرة، فإن هذا الحراك الجماهيري ذا المضمون الاجتماعي الصريح والمباشر كان كذلك ذا صبغة عفوية لأنه افتقد أي ضرب من ضروب القيادة السياسية أو المنظماتية المدنية، وقد أكدت بعض البحوث الميدانية التي جرت في تونس بعد الثورة حقيقة هذه الصبغة الاجتماعية والسياسية المطلبية، وهذه الصفة

---

[1] بشارة، عزمي،(وجهات نظر بصدد ثورة تونس الشعبية المجيدة)، الجزيرة نت، مركز الجزيرة للدراسات،14\9\2011م.

[2] المدني، توفيق،(كلمة في الثورة التونسية في الذكرى الأولى للثورة التونسية: التحديات والعوائق)، مرجع سبق ذكره.

الجماهيرية العفوية التي التصقت بالثورة التونسية، ففي احدى استطلاعات الرأي أكد نحو 96% من المستجوبين أن فئة الشباب هي التي قامت بالثورة، وذهب 87,3% منهم إلى أن الفقراء هم الذي قاموا بدور ريادي فيها، واعتبر ما نسبته 83,3% أن العاطلين من العمل هم الذين أنجزوا هذه الثورة. وفي استطلاع ثانٍ للرأي ثان جاء أن تقليص البطالة يقع في مرتبة أولى من سلم أولويات ما ينتظر من الحكومة المؤقتة بالنسبة إلى العينة المستجوبة (نسبة 61,9%). كما أكدت هاتان العمليتان القطيعة التي تفصل الشعب التونسي عن الأحزاب والحركات السياسية. ففي الاستطلاع الأول اكد نصف المستجوبين عدم معرفتهم بأي حزب سياسي، في سؤال الاحزاب المعروفة، وكانت من نصيب التجمع الدستوري الديمقراطي الحزب الحاكم السابق،ثم كانت النسبة الأقل لحركة النهضة الإسلامية المحظورة، ولم تحظ الأحزاب الاخرى ألا بنسب قليلة.[1]

فهذه الثورة تثير إشكالية حينما نجعل الانتقال الديمقراطي الأفق الطبيعي والضروري لها، إذ لا بد من أن نضع في الاعتبار هذا التمايز الواضح بين العمق الاجتماعي العفوي للثورة ومنطلقاتها المطلبية المعاشية من جهة، والافاق السياسية المؤسساتية التي يرسمها هدف الانتقال الديمقراطي، خاصة حينما يطرح باعتباره نطاقاً لمشكلة السلطة الاستبدادية فحسب، من جهة ثانية. فمن الطبيعي أن تكون المطالب الاجتماعية العفوية تتضمن بالضرورة موقفاً سياسياً، لكنها تفترق بشكل واضح عن صيغة البرنامج الاجتماعي الذي يكون مدار نضال أحزاب سياسية أو منظمات مدنية في الإطار السياسي الديمقراطي.[2]

---

[1] جريدة الصباح التونسية، 8\2\2011م.

[2] الخشناوى، ناجي، المعارضة تتكتّل.. والائتلاف الحاكم يتصدّع، الاخبار اللبنانية، العدد 1622، 30\1\2012م، تم الاسترجاع 6\11\2013م، http://www.arabnews.ca/NEWS.

قد تفسر الثورة بسياسات الحكم الاستبدادي التي تقمع تنظيمات المجتمع السياسي والمدني وتحول دونها والتواصل مع الجماهير، وقد يفسر كذلك بالقول إن هذه التنظيمات لم تكن تعبر في برامجها عن طموحات الجماهير الاجتماعية، غير أن الاستعدادات الهائلة للتضحية، التي أبانت عنها الجماهير في حراكها الثوري تضع موضع استفهام صلاحية تفسير ابتعادها من العمل الحزبي بعامل استبداد السلطة. إذن أن مسيرة الثورة الشعبية إلى صيرورة التغيير الإيجابي في الابعاد السياسية والاجتماعية ليس محسوماً سلفاً، وانه مرتهن باتخاذ القرارات المناسبة للظرفية التاريخية المناسبة وللأفق الانتقالي المنشود.

المبحث الثاني: وصول الاسلام السياسي إلى الحكم.

أعادت الثورة التونسية الاعتبار إلى الأحزاب السياسية التي وجدت نفسها في الصدارة على إثر فرار الرئيس بن علي، وهو أمر طبيعي، حيث لا يمكن الحديث عن بناء نظام ديمقراطي إلا عبر أحزاب قوية وممثلة. لكن بقدر ما وفرت الثورة هذه الفرصة التاريخية للأحزاب السياسية، فإن الاحزاب وجدت نفسها تواجه تحدياً ليس سهلاً، وذلك بسبب حالة الضعف الذي بقيت تشكو منه نتيجة المرحلة الاستبدادية التي مرت بها تونس منذ العهد البورقيبي، والتي ازدادت اتساعاً وخطورة مع تركيز نظام بن علي على الأمن.

لم يكن ضعف الأحزاب التونسية صدفة، بل كان ذلك حصيلة سياسة ممنهجة اتبعتها السلطة، خصوصاً منذ تولي الرئيس ابن علي السلطة قهراً وليس اختياراً في ظروف استثنائية، اضافة الى عوامل ذاتية صاحبت نشأت هذة الأحزاب وعطلت نموها وأعاقت تجذرها في المجتمع. وفيما بعد خاضت هذه الأحزاب الإنتخابات، فقد وصل حزب النهضة الاسلامي إلى السلطة بفضل ثورة لم يشارك فيها، وتحديداً بواسطة انتخابات حرة منح من خلالها أكثر من 40% من اصوات الناخبين إلى مرشحي حزب النهضة، الذين رفعوا طوال حملتهم الانتخابية شعار تحقيق أهداف الثورة، وتستروا بالتقوى والوازع الديني، فيما كان برنامجهم يعد الفقراء والمهمشين والعاطلين عن العمل، وكل الذين استبد بهم نظام بن علي وأضر بهم، يعدهم بتلبية مطالبهم، وضمان حقوقهم وتعزيز كرامتهم الانسانية وسيادتهم الوطنية، من خلال جعل مطالبهم الدليل الذي يحدد سياسة حزب النهضة الاسلامي. لكن

زعماء الحزب الاسلامي كانوا في ذات الوقت يتآمرون، في السر، مع الدوائر الرأسمالية وحكومات الدّول الامبرياليّة، على هذه الحقوق، بهدف كسب ثقتها.[1]

وبالتالي فإنّ انشغال القوى الغربية، في هذه الثورة يفسر دعمها السياسي والمالي للائتلاف الحكومي الحاكم في تونس، وخاصة مكونه الأساسي حزب النّهضة الاسلامي، ولقد وجدت هذه القوى في هذا الحزب الذي استطاع أن يبرهن للقوى الاجنبية أنه جدير بثقتها، وأنه بإمكانها التعويل عليه، لحراسة مصالحها في تونس، ويحمل تواطؤ حزب النهضة في طياته تهديدات حقيقية، ليس فقط لمطالب الثورة بل أيضاً لمستقبل البلاد التونسية. هكذا استطاع حزب النهضة الحفاظ على دعم الاتحاد الأوروبي، وكسب دعماً قوياً من الادارة الأمريكية، الشيء الذي فشل ابن علي في تحقيقة. فالوعود الانتخابية لحزب النهضة التي قدموها للطبقات الشعبية، ومدى سعيهم للالتفاف على مطالب الثورة، أدى إلى سقوط شرعية هذه الحكومة بالإضافة إلى افتقادها للشرعية الثورية، فإن شرعيتها الانتخابية التي كانت محدودة في البداية هي في تراجع مستمر، منذ انتخابات 23 أكتوبر/تشرين اول 2011 لاختيار نواب المجلس الوطني التأسيسي، ولقد ترشح لها أكثر من 12 ألف شخص ضمن 1517 قائمة للتنافس على 217 مقعداً. لكن رغم أهميتها السياسية والاجتماعية، إلا أن نسبة المشاركة فيها لم تتعد 52% من إجمالي الناخبين.[2]

لقد أثبتت حركة النهضة بالفعل، أن هناك افتراقاً بين ما طرحته نظرياً في برنامجها الانتخابي، وما مارسته عملياً خلال عامين من حكمها، وعليه فإن حركة النهضة، ربما تدفع

---

[1] الشامخي، فتحي، تونس في ظل الثورة، مجلة الثورة الدائمة، العدد الثالث، اذار 2013م، تاريخ الاسترجاع 7\11\2013م.

[2] الشامخي، فتحي، تونس في ظل الثورة، مجلة الثورة الدائمة، مرجع سبق ذكره.

ثمن سياساتها الحزبية الضيقة ومحاولتها السيطرة على أجهزة الدولة، إضافة إلى ثمن إخفاقها، في تنفيذ الشق الاقتصادي من برنامجها الانتخابي، المتعلق بزيادة معدلات النمو وتحسين الظروف المعيشية ومكافحة الفقر والبطالة. فمن جانب آخر يشكك البعض في مصداقية العديد من قوى المعارضة، ويرى بأن انتهازيتها قد تنعكس سلباً على الثورة، بينما يعبر البعض الآخر، عن مخاوفه بشأن القوى السياسية التي تشكلت بعد الثورة، لكن مواجهة هذه القوى لا يكون بتغييبها القسري عن المشهد السياسي، وإنما من خلال الصراع السياسي معها وكشف حقيقتها أمام الجمهور.[1]

فقد أثار موقف حركة النهضة التونسية من خلال تشبثها بالفصل الأول من الدستور السابق دون تغيير، والذي ينص على أن *"تونس دولة حرة مستقلة، ذات سيادة، الإسلام دينها والعربية لغتها والجمهورية نظامها"*، بعض الجهات في تونس اعتبر ان حركة النهضة تراجعت عن أحكام أو مبادئ الشريعة الإسلامية، وتنازلت وفرطت في أمور الدين، على اعتبار أن النص المذكور لا يدافع كفاية عن مبادئ الشريعة الإسلامية. وقد أوضح حبيب خضر النائب عن حركة النهضة بالمجلس التأسيسي *"أن مسألة التنصيص على الشريعة في الدستور مسألة سياسية تخضع للاجتهاد والتقدير وفهم الواقع ولا يحق لمن قد يخطئ فيها أن يتهم بالخروج من الإسلام، إذ اقترنت المطالبة بالشريعة بانحرافات من نوع رفض النظام*

[1] حسن، سامي،(هل تفعلها تونس.. ويستعاد ربيع العرب من جديد؟)، صحيفة العرب،(العدد: 9362، ص:9)، 28\10\2013م.

الجمهوري والديمقراطية،"[1] حيث أدى هذا الأمر إلى قدر كبير من الالتباس وسوء الفهم دفع النهضة إلى أن تتخذ موقفا واضحا وباتاً من الأمر.

الإسلام السياسي ليس متوافقاً مع أهداف الثورة التونسية، والتوجه الإسلامي لحركة النهضة يمثل في حد ذاته فكراً ليس متماثلاً مع الديمقراطية والحرية، على نقيض من ذلك، فإن الأحزاب اليسارية والديمقراطية، تمتلك أكبر فرصة في الوقت الحالي للتطور لكي تصبح على المدى الطويل أحزاباً شعبية قادرة على الحصول على أغلبيات في الانتخابات المقبلة، وقادرة أيضا على تحقيق أهداف الثورة التونسية. فأصبح الشعب التونسي على قناعة بأن العلاقة بين التوجه الإسلامي في تونس والمعتقدات الديمقراطية، غير ممكنة، فالأمر المهم بالنسبة للثورة التونسية، هو بناء الديمقراطية الفعلية، ودولة القانون، والمجتمع التعددي، والتسامح الديني، وكذلك بالحفاظ على السلم الداخلي والخارجي، وحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وانتهاج خيارات اقتصادية اجتماعية تقطع مع نهج التبعية، هذه هي المقاييس الحقيقية التي يطالب بها المجتمع المدني والمعارضة الديمقراطية، في تونس.[2]

عندما استلمت حركة النهضة الإسلامية السلطة، لم تدرك أن الشعب التونسي الذي صنع ثورته، وأسقط النظام السابق، يحتاج إلى بناء دولة ديمقراطية تعددية، وخلق مجتمع جديد، وانتهاج خيار اقتصادي واجتماعي جديد يجسد القطيعة مع الخيارات الاقتصادية والاجتماعية المنحرفة في عهد الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي، ولهذا السبب عجزت حركة النهضة عن مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها تونس في زمن ما

---

[1] خضر، حبيب، النهضة لم تخن مبادئها بل ثبتتها ودافعت عنها، موقع حزب العدالة والتنمية، 29\3\2012م، تم الاسترجاع 7\11\2013م.

[2] غانم، ابراهيم، النهضة التونسية.. وتحديات ما بعد الانتصار، مجلة المجتمع،3\11\2013م، تم الاسترجاع 7\11\2013م، http://magmj.com .

بعد الثورة، لأنها لا تعرف حاجات الشعب التونسي الاقتصادية والمعيشية فلم تهتم بها, وأخفقت أيضاً في بلورة خطة حقيقية للتنمية المستدامة تقطع مع نهج التبعية.[1]

بما أن حركة النهضة الإسلامية لم تكن قوة ثورية في تاريخها، ولم تشارك في صنع الثورة، وقطفت ثمارها فقط، فإنها عجزت عن تقديم مشروع مجتمعي جديد يلبي التطلعات والانتظارات للشعب التونسي، ويحقق أهداف الثورة، لذلك حافظت على الأساليب القديمة في القمع، وبدأت تقوض الإسلام المستنير الإصلاحي والمتسامح. فلاتزال حركة النهضة الإسلامية التي استغلت الديمقراطية للوصول إلى السلطة، تراوغ في إيمانها بمبادئ الديموقراطية، وترتكب الأخطاء عينها التي ارتكبها النظام السابق، فهي ليست قادرة على بناء الدولة الديمقراطية التعددية، التي تؤكد على حرية المعتقد، وحرية التعبير، والتظاهر، والتنظيم، وقبول الرأي الآخر، ووجود قضاء مستقل ومحايد ونزيه، وإقرار الفصل بين السلطات لضمان الضوابط والموازين داخل الحكومة، وصياغة دستور ديمقراطي يتضمن مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وبعض مبادئ الديموقراطية مثل القضاء المستقل والانتخابات وغيرها، كمرجعية كونية.[2]

بالمقابل تصاعدت التظاهرات الشعبية اليومية، وأظهرت حدة الغضب على الحكومة، اذ رفضت كتلة النهضة في المجلس الوطني التأسيسي تحديد موعد للتداول السلمي للمجلس وماطلت في تحديد موعد الانتخابات. يعزز ذلك غياب البرامج وطغيان مسألة الزعاماتية وسيطرة الحسابات الحزبية الضيقة، ويبقى التحدي الذي يواجه جميع الاطراف السياسية بما

---

[1] الانتخابات التونسية محطة تاريخية على طريق التحول الديمقراطي، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسيات، 27\10\2011م، نسخة الكترونية، تم الاسترجاع 7\11\2013م، http://www.dohainstitute.org.

[2] صحيفة تشرين، الإضراب العام في تونس بمواجهة خطوات النهضة الساداتية، 11\12\2012م.

فيها الاسلاميون هو ادماج حركة النهضة في الحياة السياسية الديمقراطية. يتناغم هذا الصراع المتفاقم داخل صفوف حزب النهضة على القيادة بين العائدين من قيادات الخارج برئاسة راشد الغنوشي الذين يسيطرون على اللجنة التنفيذية والقريب من التيار السلفي، وكوادر الداخل بقيادة حمادي الجبالي الامين العام لحزب النهضة، ويدعون الى اسلام تونسي معتدل متفاعل مع التجربة التونسية التحديثية، وبذلك أضحى الصراع بين القوى المعتدلة وممثلي التيار الآخر يهدد باحتمال انشقاق حزب النهضة، في ظل هذه التطورات تفاقمت الازمة السياسية.[1]

وفي ضوء ماتقدم، أصبح النظام السياسي في تونس يواجه الاخفاق في ادارة الشأن العام للدولة وتراجع النمو الاقتصادي وتعطيل التنمية وتفشي البطالة وانتشار الجريمة المنظمة وتنامي الاحتقان السياسي والاجتماعي، فضلا عن اسلوب السلطة الفج في تعاطيها مع الاحتجاجات، كل هذه باتت معضلات تهدد مسار الانتقال الديمقراطي في تونس الذي مهدت لها الثورة.

[1] الكروي، محمود، مأزق الحكم في تونس، جريدة الزمان، 20\9\2013م.

المبحث الثالث: مستقبل الثورة التونسية في ضوء المتغيرات الحالية.

على أثر الثورة التونسية وبعد فترة وجيزة، قامت الحكومات الأنتقالية الـثلاث بـاجراء انتخابات المجلس التأسيسي، فقد استمرت الحكومة الاولى شهرا واحدا وكانت بقيادة "محمـد الغنوشي"، في حين ان الثانية قادها الباجي قايد السبسي، واستمرت لمدة تسعة شهور، وبعـد هاتين التجربتين اجريت في تونس اولى انتخاباتهـا الحـرة والناجحـة فـي 27/تشـرين اول/2011، وكان الهدف من هذه الانتخابات انشاء جمعية دستورية يوكل اليهـا صـياغة مسودة الدستور الجديد لتونس، كما عهد اليها ايضا تصريف شؤون الدولة بشكل انتقالي حتى موعد تنظيم انتخابات تشريعية رسمية في ربيع 2013، وخلال هذه الانتخابـات حصـل " حزب النهضة" على اكبر عدد من الاصوات (41%)، وبهذا يكون قد فشل في الحصول على الاغلبية، إذ كان نصيبة 91 مقعدا من اصل 217 في المجلس التاسيسي، في حـين حصـل الحزبان العماليان(المؤتمر من اجل الجمهورية والتكتل) على المركزين الثاني والثالث مـن خلال فوزهما بـ 30 مقعدا، و21 مقعدا على التوالي[1].

ويمكن القول إن أهم ما ميز ثورة تونس، أنها لم تكن قطبية، ولم يستطع حزب بذاته أن يكون القائد والفيصل في ادارة شؤون الدولة، وهذا ما عزز ان تكون هناك ديمقراطية جماعية في الاختيار، وقدره لدى الشارع التونسي في تحديد مقومات الحكومة القادمة ورفضها أو القبول بها حسبما تقدمه من خدمات، وايضا قدرتها على اعادة الامن وتحسين المستوى المعيشي.

[1] الصواني، يوسف محمد، لاريمونت، ريكاردو، الربيع العربي،-الانتفاضة والاصلاح والثورة، ترجمة: لطفي زكراوي (بيروت: منتدى العارف،2013) ص: 220-221.

ويرى المحللون أن حكومات تونس المتعاقبة بعد الثورة قد فشلت في تحقيق الأمن والإستقرار، وتحسين المستوى الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي في تونس، فقد فشلت حكومة الغنوشي والتي لم تستمر طويلاً، في حين أن حكومة السبسي، نجحت فقط في عمل انتخابات للمجلس التأسيسي، وهذا السبب الذي ادى الى استمرارها لمدة اطول، وفشلت في التشغيل، وتحقيق الأمن، والتصدّي للتهريب، وغلاء الأسعار، والإضطرابات، والفوضى الإجتماعيّة مع وضع فخاخ وألغام ذات إنعكاس مالي للحكومة القادمة أثقل كاهل ميزانيّة الدولة واستنزف ماليّتها وأخلّ بتوازناتها[1].

جاءت أوّل حكومة منبثقة عن المجلس التأسيسي المنتخب، بقيادة حمّادي الجبالي، وكان ميراثها مناخا متشنّجا ووضعيّة صعبة، اضافة الى انها لم تقو على مجابهة الإعاقات التي وضعتها في طريقها المعارضة ورموز الدولة العميقة. والتي تمثّلت خاصة في كثرة الإعتصامات والإضرابات العشوائيّة التي عطّلت دورة الإنتاج وأضرّت بالإقتصاد الوطني. اضافة الى أنّ المجلس التأسيسي الذي انتخب لمدّة سنة واحدة، تجاوز مدّته النيابية بتراخيه فتأخّر كثيرا عن الانتهاء من صياغة الدستور الجديد الذي هو مبرّر وجوده الوحيد.[2] وكان من تداعيات ذلك بعثرة أوراق الحكومة التي لم يعد بإمكانها تحديد رزنامة للمواعيد والاستحقاقات السياسية الهامّة القادمة. ممّا حجب عنها الرؤية السياسية الواضحة وضيّع عنها فرص استثمار داخليّة وخارجيّة، ساهمت في تفاقم البطالة وتعالي أصوات المعارضة، بما زاد في وتيرة الاحتجاجات الاجتماعيّة وأهمّها الإضراب العام. فنتج عن ذلك تدهور اقتصادي سريع وانفلات أمني خطير أدّى إلى اغتيال الزعيم اليساري البارز الشهيد شكري

[1] الصواني، يوسف محمد، لاريمونت، ريكاردو، الربيع العربي،–الانتفاضة والاصلاح والثورة، ترجمة: لطفي زكراوي (بيروت: منتدى العارف،2013) ص220–221.

[2] مبروك، المهدي، تونس ومغادرة السلطة بعد الثورة، العربي الجديد، 2014،تاريخ لاسترجاع 2014/09/19.

بلعيد الأمين العام لحزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد. يضاف إلى ذلك عدم توفّق رئيس الحكومة إلى تحوير وزاري على مدى شهور عديدة نتيجة لتباعد وجهات نظر الأحزاب الحليفة والمعارضة لحكومته على حدّ السواء. ممّا اضطرّه بعد حادثة الاغتيال إلى الإعلان عن مبادرته لتشكيل حكومة تكنوقراط. وهي المبادرة التي لم تحصل على سند سياسي من حزبه، المتطاحنة قواعده بين صقور وحمائم، فضلا عن بعض أحزاب المعارضة، لعدم تغليبها للمصلحة الوطنيّة العليا على الحسابات الضيّقة للأحزاب المتصارعة للانقضاض على السلطة، فاضطرّ للاستقالة عندما فشل في تحقيق برنامج حكومته[1].

وقد جاءت حكومة علي العريّض التي ورثت وضعا أكثر تعقيدا ومناخا أكثر تشنّجا لا سيّما بعد بروز الاحداث الإرهابيّة بجبل الشعانبي التي نتج عنها، لأوّل مرّة في تاريخ تونس الحديثة، قتل وذبح عناصر من الجيش التونسي بعد انفجار عدة ألغام و تبادل لأطلاق النار بين الجيش التونسي وإرهابيين يشتبه بأنهم من القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. وجاءت حادثة اغتيال النائب محمّد البراهمي منسّق التيّار الشعبي، أحد فصائل الجبهة الشعبيّة، لتزيد الوضع تعقيدا وتأزّما، وتضع البلاد في فوهة بركان بتفجير حراك سياسيّ وحزبي واسع تقوده الجبهة الشعبيّة تحت راية ما سمّي بجبهة الإنقاذ الوطني التي تسعى الى تجييش الشارع ورفع مستوى الإحتقان والتوتر وبثّ الفوضى والتأليب على التمرّد والعصيان المدني والإنقلاب، في محاولة للضغط على الحكومة فيما سمّي بحملة إرحل. وذلك بالإضافة إلى الإعتصام منذ أكثر من شهر أمام المجلس الوطني التأسيسي بمعيّة نواب معارضين منسحبين من المجلس، يدعون إلى حله وإسقاط الحكومة، ثمّ تكوين حكومة إنقاذ وطني توقف التردّي

[1] الحبوني، فتحي، قضايا واراء، مجلة المثقف، عدد 2551، 2013
http://almothaqaf.com/index.php/qadaya/78367.html تاريخ الاسترجاع 2014/7/1.

الإقتصادي وتعدّ لانتخابات ديمقراطيّة نزيهة وشفّافة. إلّا انّ الحكومة لم تنحن أمام العاصفة ولا تزال تناور بتوظيف ملفّ بسط الأمن ومحاربة الإرهاب المحيط بالبلاد بما يمنعها من تسليم السلطة لمن تعدمه الخبرة في هذا المجال. بل إنّ رئيس الحكومة أعلنها صراحة أن لا مجال لاستقالة الحكومة الآن، في هذه المرحلة المضطربة والحرجة. بما يعني أنّها سوف تتخطى هذة المرحلة وأنّها أقوى من أن يصيبها الوهن أو الضعف جرّاء حملة إرحل التي لا ترهبها، وهي تمضى فى طريقها أياً كانت العقبات. في وقت تواجه فيه محاولة إضعاف وهج التجربة الديمقراطيّة الوليدة[1].

كان لإقرار الدستور اهمية كبيرة لدى الشعب التونسي، فقد جاء هذا الدستور ليلغي الدستور السابق، والذي اقر بعد استقلال تونس عام 1956، وكان من فقراته المساواة التامة في الحقوق والواجبات بين الرجال والنساء، وجاء ذلك بعد اعتراض من قبل الهيئات النسوية، ومنظمات حقوق الانسان على ما قدمه حزب النهضة من مواد تعمل على تعديل العلاقة بين الرجل والمراة دون الوصول الى المساواة، في حين ان هذا الاقرار رفض ايضا ان يكون الاسلام هو مصدر التشريع، ولكنه دين الدولة، وقد احتفظ المجلس التاسيسي بذلك بنفس صيغة الدستور الاول.[2]

يرى السياسيون ان الدستور الجديد يعتبرد تجربة فريدة ونموذجا يحتذى به، وتحديدا أن تونس تعتبر مهد ثورات الربيع العربي، فتونس عانت كثيرا من الانقسامات السياسية وعمليات القتل التي وصلت إلي حد اغتيال بعض الساسة المعارضين للإسلاميين في البلاد،

[1] العريضي، غازي، جديد المشهد التونسي، نافذة امل، جريدة الايام، عدد6468، السنه التاسعة عشرة، الاحد،2014/1/12.

[2] جريدة الايام، البرلمان التونسي يقر اولى فصول الدستور يرفض اعتبار الاسلام مصدر للتشريع، عدد6461، 2014/1/5.

وهو الأمر الذي دفع البلاد إلي حافة الهاوية، خاصة أنها تعاني حالة اقتصادية يرثي لها إذ تجاوزت نسبة البطالة هناك الـ17%، هذا الدستور الجديد يعد بارقة أمل أو نقطة ضوء في نهاية النفق المظلم الذي دخلته تونس منذ اندلاع ثورة الياسمين التي أشعل شرارتها محمد البوعزيزي[1].

كما ان إقرار هذا الدستور يوصل رسالة للإسلاميين في دول الشرق الأوسط مفادها أن التعقل واعتبار مصلحة البلاد هي الهدف الأسمى قد يمكننا من إنهاء الخلافات والانقسامات التي راح ضحيتها العشرات، بل والآلاف، ويؤكد أيضا أن احترام حقوق الإنسان والحريات لا يتنافي أو يتعارض مع مبادئ الإسلام وقيمه التي تقوم علي اساس الديمقراطية، ولعل أهم إنجاز حققه هذا الدستور هو إحداث نقطة تقارب بين القوي العلمانية والإسلامية، وهو الأمر الذي يغذي فكرة الديمقراطية التي يتطلع إليها هذا البلد وشعبه الذي ناضل كثيرا حتى يكتب دستورا بعد عقودا من الديكتاتورية وعامين من التفرد بالسلطة[2].

بعد إقرار الدستور دخلت تونس في مرحلة جديدة، ولزم هذا الامر ان تكون هناك حكومة جديدة مستقلة لا حزبية يمكنها تسيير البلاد حتى اجراء انتخابات برلمانية ورئاسية جديدة، فكان ان تم تكليف مهدي جمعة، ليقوم بتشكيل الحكومة الخامسة في تونس والثانية بعد انتخاب المجلس التأسيسي، والذي تولى هذه الوزارة بموافقة 9 احزاب من جملة 11 حزبا، خلال الجلسة العامة للحوار الوطني، ليحظى بثقة قيادة البلاد في ظرف حساس وأكثر دقة من

[1] انور، سمر، قفزة تونسية نحو اقرار الدستور الجديد، الاهرام المسائي،
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1527336&eid=5818
[2] المصدر السابق نفسه.

سابقيه في ظل ما تشهده البلاد من ازمة اقتصادية خانقة واحتقان اجتماعي لم ينقطع فضلا عن وضع امني هش وغير مستقر في ظل تهديدات الارهاب[1].

يمكن القول أن الحكومات المتعاقبة بعد الثورة، كانت تأتي تجاوبا مع ما تفرزه الاحزاب السياسية الحاكمة للمشهد السياسي في تونس، ولكن الشعب عمل على ان يكون له الدور في الاطاحة بأي حكومة، سواء كانت تنتمي للاحزاب الاسلامية ام العلمانية والليبرالية، وذلك اذا ما شعر الشعب بأن الحكومة لم تقدم جديدا على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي في الحد من البطالة وتشغيل لايدي العاملة.

كان لاقرار المجلس التاسيسي ضمن خارطة الطريق التي تم وضعها لمعالجة الوضع في تونس بعد الثورة للدستور الجديد، خطوة لانتهاء من عمل كان لابد من القيام به وتغيره والتعديل عليه قبل الثورة، ويعتبر من الانجازات التي حققتها الثورة.

[1] جريدة الشروق التونسية، http://www.alchourouk.com/35846/566/1

الخاتمة:

في بداية سنة 2011م انفجرت في تونس انتفاضة شعبية قامت ضد الفقر والبطالة والتهميش الاجتماعي والسياسي، وعمت أغلب مناطق تونس تحولت إلى ثورة سياسية بشعارات استهدفت خيارات النظام السياسي القائم ورموزه البشرية والمادية.

ثورة الياسمين وهو المسمى الذي اطلقه الاعلام على الثورة التونسية، هي ثورة ضد الظلم والقهر والاستبداد من قبل النظام الحاكم، حققت هذه الثورة بشكل كبير طموحات الشباب التونسي في نيل الحرية والكرامة الإنسانية، فجاءت الثورة لترفض الممارسات السياسية التي يتبعها النظام السابق للثورة (نظام زين العابدين بن علي) والذي سيطر على ثروات الشعب التونسي.

ومع ذلك فإن ثمة عوامل عدة ساعدت التونسيين في تمكين ثورتهم سلمياً، منها خصوصية تكوين جيشهم بعيداً من الدور السياسي الذي لعبته الجيوش المعبأة ايديولوجياً، ومنها يقظة المجتمع المدني المدعوم بحضور فاعل للمرأة التونسية في الدفاع عن مكانتها وحقوقها، وبالخوف من استجرار النتائج المأسوية التي خلفها العنف في الثورات العربية الأخرى، ومنها التجانس الطائفي الذي أهلّ المجتمع التونسي للانتماء إلى صف المجتمعات المعتدلة التي لا تميل الى دفع الأمور نحو حدها الأقصى، الأمر الذي ينعكس على بنية النخب السياسية والثقافية وطابع مواقفها، ويفسر مرونة حركة النهضة، التي من دون إرادتها التوافقية ما كانت تونس لتصل الى ما وصلت اليه.

ويمكن اعتبار ان الثورة التونسية تتقدم في انجاز مشروعها السياسي وتعيد بناء أسس الدولة على أسس شرعية وديمقراطية، فالثورة في تونس جاءت لتغير الواقع الاجتماعي والسياسي، ونجحت في ارسيخ اسس عامة، يمكن الاستناد اليها في بناء تونس الحديثة، والتي تضمن اشتراك جميع الاحزاب السياسية في الحكم على قاعدة الكفاءة، والجماهيرية الشعبية، والبرنامج الاجتماعي والسياسي للحزب.

ومع هذه الانجازات يبقى الكثير من التحديات التي يمكن ان تواجه الثورة، منها الاستمرار في المحافظة على النهج السلمي للثورة، إن لجهة استمرار حياد الأجهزة الأمنية والعسكرية وثباتها على مهمتها الأساس في ضمان الاستقرار واحترام المسافة بينها وبين الدولة، وبينهما وبين السلطة بصفتها المسؤولة عن قيادة البلاد بين محطتين انتخابيتين.

ونجاح خطط التنمية الاقتصادية والبرامج القادرة على معالجة أزمات المجتمع وانتشال الشباب من حالة البطالة والفقر، ولكن نجاح خطط التنمية الاقتصادية في مجتمع عانى طويلاً من الفساد وسوء توزيع الثروة يتطلب سلطة توافقية واسعة التمثيل، يمكن ان يسهم في اعادة ضمان الأمن والاستقرار ومواجهة ما يعترض البلاد من مخاطر، وتشجيع الاصلاحات الاجتماعية والسياسية، وضمان المواطنه للجميع.

لقد تميزت التجربة التونسية بضعف تأثير الخارج، العالمي والعربي، في مجريات ثورتها، ربما بسبب انشغاله بأوضاع الثورات الأخرى الأكثر خطراً على مصالحه مقارنة بوضع لا يحظى بأهمية إستراتيجية وحيوية في حسابات الهيمنة على المنطقة، فإنها ستواجه بعد نجاحها في عبور المرحلة الانتقالية، وتحول الديمقراطية التونسية إلى مثال يحتذى يعيد الروح والأمل بالربيع العربي.

اهم نتائج الدراسة:

– ان تونس دولة حرة مستقلة، الإسلام دينها والعربية لغتها والجمهورية نظامها وتحقيق أهداف الثورة أولويتها، وقد قارب الدستور من خلال هذا النص بين العلمانية والاسلام، وركزت على حق المواطنة للجميع في ظل النظام السياسي الذي يضمن حرية الرأي والتعبير.

– ركزت مبادئ الثورة على ان السلطة للشعب يمارسها في مجلس منتخب ضمن نظام برلماني يفصل بين السلطات ويوازن بينها ويحترم استقلال القضاء والحريات العامة والفردية ويضمن المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات.

– ركزت البرامج الانتخابية للاحزاب السياسية على أن الكرامة عبر تحقيق العدالة الاجتماعية وضمان الحق في الشغل والصحة والسكن والتعليم المجاني والإجباري وحماية حقوق المرأة وتفعيل دورها وصيانة كيان الأسرة وتوازنها.

– اهتمت الاحزاب السياسية بضرورة وجود نظام برلماني تكون فيه السيادة للشعب يمارسها عبر ممثليه في المجلس المنتخب ويعتمد على برلمان من غرفة واحدة كما يعتمد الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

– ركزت الاحزاب بعد الثورة على اهمية التداول السلمي على السلطة بواسطة انتخابات حرة وديمقراطية وشفافة، وبناء المساواة بين المواطنين والمسؤولين والحكام أمام سلطة القضاء.

– على المستوى الاجتماعي اهتمت الاحزاب بدعم الأسرة لانها الخلية الأساسية التي يقوم عليها المجتمع والعنصر الفاعل في تطوره والعمل على حمايتها واستقرارها.

– العمل على سلامة تنشئة الطفولة وحمايتها من كل أشكال الإنحراف والعنف والإستغلال وتأمين نمو صحي سليم أينما كان.

– وركزت على دعم مكاسب المرأة واعتبارها الشريك الحقيقي في بناء المشروع المجتمعي وتكافؤ الفرص بينها وبين الرجل في الشغل ومختلف المسؤوليات الإدارية والسياسية.

– وعملت على عدم تتعزيز فرص النمو الاقتصادي وترسيخ مبادئ العدالة الاجتماعية، والسعي نحو تونس قوية متماسكة، يكون في العمل للجميع حسب الكفاءات والخبرات، وبما يضمن اعادة تونس دولة قادرة على الانتاج، والتصدير.

المصادر والمراجع

أولا: الكتب

1. الاتحاد العام التونسي للشغل، **نزاعات الشغل الجماعية في تونس ما بين 1998م و2009م**(تونس: قسم الدراسات والتوثيق،2010م)

2. بشارة، عزمي، الثورة التونسية المجيدة:بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها،(بيروت: **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، كانون الثاني\يناير 2012).

3. بشارة، عزمي، دراسة نقدية مع الاشارة إلى المجتمع المدني العربي،(بيروت: **مركز دراسات الوحدة العربية**،ط2، 2000م).

4. بلخوجة، الطاهر، **الحبيب بورقيبة: سيرة زعيم شهادة على العصر**،(القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 1999م)

5. بودبوس، رجب، **محاضرات في علم الثورة** (القاهرة، المركز العالمي لدراسات الكتاب الاخضر،2011)

6. بورقيبة، الحبيب، **حياتي–ارائي– جهادي**،(تونس: وزارة الاعلام، ط2، 1983م)

7. بوشلاكة، رفيق عبد السلام، الاستبداد الحداثوي العربي: التجربة التونسية نموذجاً،(بيروت: **مركز دراسات الوحدة العربية**، ط2، 2006م)

8. التيمومي، الهادي، **تونس،1956م–1987م**،(تونس: دار محمد علي للنشر، ط2، 2008)

9. حسن، عبد الباسط، **أصول البحث الاجتماعي** (القاهرة: مكتبة وهبة، الطبعة الاولى، 1998م)

10.حموده، مشهور حسن، واخرون،**موسوعة العالم الإسلامي**، وكالة النعيم للإعلان والطباعة، الطبعة الأولى، د.ت

11.خضر، حبيب، **النهضة لم تخن مبادئها بل ثبتتها ودافعت عنها**، موقع حزب العدالة والتنمية، 29\3\2012م

12.درعاوي، حليم، **الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية للثورة المصرية 25-يناير-2011م**، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين،2013.

13.السرجاني، راغب، **قصة تونس: من البداية إلى ثورة 2011**،(القاهرة: دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، 2011م)

14.سلطاني، ابو جرة، **أنظمة في وجه الإعصار، ثورة تونس نموذجاً**،(الجزائر: مؤسسة الشروق للنشر والاشهار، 14 فبراير 2011م).

15.صفا، محمد، **الحرب**(بيروت: دار النفائس للطابعة والنشروالتوزيع، 1987م)

16.الصواني، يوسف محمد، لاريمونت، ريكاردو، **الربيع العربي،-الانتفاضة والاصلاح والثورة**، ترجمة: لطفي زكراوي (بيروت: منتدى العارف،2013)

17.ضيف الله، **محمد،المحاكمات السياسية في تونس 1956م-1987م): القضاء والتشريع في تونس البورقبية والبلاد العربية**،(تونس: مؤسسة التميمي ومؤسسة كونراد أديناور، 2004م)

18.عادل، وائل، **زلزال العقول**،(بيروت: دار العربية للعلوم، 2007م)

19. عبد الحليم، أحمد، وأخرون، **حرب اللاعنف...الخيار الثالث**،(بيروت: دار العربية للعلوم، الطبعة الاولى، 2007م)

20. عبيد، مصطفى، **موسم سقوط الطغاة العرب**، ثورات الحرية في مصر وتونس وليبيا والعالم العربي،(القاهرة: دار كنوز للنشر والتوزيع، مارس 2011).

21. فارس، أحمد، **الانتفاضة الفلسطينة**: دراسة تحليلية مقارنة ما بين إنتفاضتي عام 1987م وعام 2000م، رسالة دكتوراة، (جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية –قسم العلوم السياسية–، 2004م)

22. قراسيي، كاترين وبو، نيقولا، **حاكمة قصر قرطاج**: يد مبسوطة على تونس،(فرنسا: دار لديكوفرت، 2008م)

23. الكيالي، عبد الوهاب، واخرون، موسوعة السياسة، **المؤسسة العربية للدراسات والنشر**، الجزء الأول.

24. لبيض، سالم، **الهوية: الإسلام، العروبة، التونسية**،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009م)

25. لوسو، إميليو، **نظرية الانتفاضة:ترجمة جوزيف عبدالله**، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الاولى، 1984م)

26. لوسو، إميليو، **نظرية الانتفاضة:ترجمة جوزيف عبدالله**، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الاولى، 1984م)

27. المديني، توفيق، **تونس الثورة المغدورة وبناء الدولة الديمراطية، الوباوية الأولية في السلطة**،(بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013م).

28. المديني، توفيق، **سقوط الدولة البوليسية في تونس**،(بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011م)

29. المنصور، **عدنان، دولة بورقيبة، فصول في الايدولوجية والممارسة(1956م-1970م)**،(تونس: كلية الاداب والعلوم الانسانية-سوسة 2004م)

30. الموسوعة العربية العالمية،(الرياض: مؤسسة الموسوعة للنشر والتوزيع، ط1، جـ7، 1996م)

31. النجار، زغلول وأبوداود، السيد، **ميدان التحرير: التحولات في مصر بين جذور الماضي وافاق المستقبل**،(مصر: دار النهضة، الطبعة الأولى، 2012م)

ثانيا: الدوريات والمجلات

1. الجروشى، صلاح الدين، تونس بعد عام من الثورة: مخاوف واعتصامات وانقسامات، **مجلة الحرية الفلسطينية**، 26\1\2012م

2. حامي الدين، عبد العلمي، الثورة الشعبية في تونس: مدى قابلية النموذج للتعميم، دراسة تحليلية، **المركز العربي للدراسات**، 27 يناير 2011م.

3. حجازي، المرسي سيد، التكاليف الاجتماعية للفساد، **مجلة المستقبل العربي**،العدد 266، نيسان\أبريل 2001م

4. سمير، أبو خطاب، اساليب المقاومة الشعبية في الانتفاضة، **مجلة صامد الاقتصادي**، العدد(75)، كانون ثاني 1989م

5. الشامخي، فتحي، **تونس في ظل الثورة، مجلة الثورة الدائمة**، العدد الثالث، اذار 2013م.

6. فارس، عبير، الثورة التونسية: استرجاع الحرية، **مجلة سياسات**، العدد 15، 2011م.

7. الفضيل، محمود عبد،الفساد وتداعياته في الوطن العربي، **مجلة المستقبل العربي**،العدد 243، أيار\مايو 1999م

8. فياض، علي، ظاهرة الانتفاضة في التجربة الفلسطينية، **مجلة صامد الاقتصادي**، العدد(126)، كانون أول2001

9. النجار، أحمد السيد، **محمد البوعزيزي.. مأساة البطالة تونسياً وعربيا**، صحيفة الأهرام المصرية، مصر، العدد(45307)، 23 ديسمبر 2010م.

10. واردة، المنجي، جذور الحركة اليوسفية، **المجلة التاريخية المغاربية**، العدد 71-72 أيار\مايو 1993م، ص479-558.

ثالثا: الصحف الالكترونية ومواقع الانترنت

1. اخر التطورات في تونس، مودرن نيوز، 15\1\2011م، www.modern-news.net.

2. اسماعيل، عبد السلام، **مفاهيم**، http://abdelsalam-mfahim.blogspot.co.il/2008/09/blog-post_3042.html.

3. أمزيان، محمد، **الاحتجاجات في بلد الاعتدال والمعجزة الاقتصادية تحرج أوروبا**، إذاعة هولندا الحرة، 11\1\2011م http://www.rnw.nl/arabic.

4. الانتخابات التونسية محطة تاريخية على طريق التحول الديمقراطي، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسيات، 27\10\2011م، http://www.dohainstitute.org.

5. انور، سمر، **قفزة تونسية نحو اقرار الدستور الجديد**، الاهرام المسائي، http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1527336&eid=5818

6. بريك، الهادي، **افتنا في بقرة سمينة حلوب يفترسها ذئب ماكر يا حضرة مفتي والينا**، الحوار نت،8\1\2011م. http://www.alhiwar.net /

7. بشارة، عزمي،(**وجهات نظر بصدد ثورة تونس الشعبية المجيدة**)، الجزيرة نت، مركز الجزيرة للدراسات،14\9\2011م.

8. التطورات في تونس ردود الفعل، بي بي سي، 15\1\2011م، http://www.bbc.co.uk/arabic/

9. التنمية الجهوية بولاية سيدي بوزيد بين الواقع المكبل والإمكانات الواعدة، الاتحاد العام التونسي للشغل، جريدة الشعب النونسي، الاحد 14 سبتمبر2013 م http://www.echaab.info.tn

10.تواصل ردود الفعل الدولية عن تونس، الجزيرة نت، 15\1\2011م، http://www.aljazeera.net/portal

11.تونس ترفض تدخلاً فرنسياً بشؤونها، الجزيرة نت، 1\1\2011م، http://www.aljazeera.net/portal.

12.تونس في عهد التغير والإصلاح والإنجاز، **نبأ نيوز**،8-نوفيمبر- 2010م.(صفحة الكترونية)

13. الثورة الدائمة، جريدة المناضل-ة، 4\كانون الثاني\2013م

14. جبنون، نور الدين، الخارج وتغيب الديمقراطية: الحالة التونسية نموذجاً، الاخبار بيورت 8\1\2011.

15. الجروشى، صلاح الدين، تونس بعد عام من الثورة: مخاوف واعتصامات وانقسامات، مجلة الحرية الفلسطينية، 26\1\2012م

16. جريدة الايام، البرلمان التونسي يقر اولى فصول الدستور يرفض اعتبار الاسلام مصدر للتشريع، عدد6461، 2014/1/5.

17. جيل الإنترنت العربي وكسر تابو السلطة السياسية، جريدة السفير، 19\2\2011م.(نسخة الكترونية)، http://www.assafir.com/

18. الحبوني، فتحي، قضايا واراء، مجلة المثقف، عدد2551، 2013

http://almothaqaf.com/index.php/qadaya/78367.html

19. حسن، سامي، هل تفعلها تونس.. ويستعاد ربيع العرب من جديد؟، **صحيفة العرب**، العدد: 9362، 28\10\2013م.

20. الحناشي، عبد اللطيف، ثلاثة أشهر على الثورة التونسية.. أبرز التحديات وأهم العقبات، الجزيرة نت15\12\2011م،

21. الخارجية الأمريكية تستدعي السفير التونسي، بي بي سي، 7\1\2011م، تم الاسترجاع 1\11\2013م http://www.bbc.co.uk/arabic/ .

22. الخشناوى، ناجي، المعارضة تتكتّل.. والائتلاف الحاكم يتصدّع، الاخبار اللبنانية، العدد 1622، 30\1\2012م http://www.arabnews.ca/NEWS.

23. الكروي، محمود، مأزق الحكم في تونس، جريدة الزمان، 20\9\2013م.

24. السبتي،عيد الأحد، الشعوب العربية وعودة الحدث: **التاريخ لا يكتب بعد حين**، أخبار اليوم، 6\4\2011م.

25. السعداني، المنجي، تونس: إطلاقة قائد الجيش أثارت قلق النخب وخلقت انقسامات وتأويلات بشأن أهدافها، الشرق الأوسط، 26\1\2011م http://www.aawsat.com/sections.asp.

26. الشامي، حسن، تقرير الديمقراطية في تونس، الحوار المتمدن7\5\2012م، تاريخ الاسترجاع 10\11\2013م، http://www.ahewar.org

27. صحيفة الأمان البيروتية، عدد229، 1\11\1991م.

28. صحيفة الأهرام المصرية، العدد(45325)،10 يناير 2011م، http://www.ahram.org.eg.

29. صحيفة الشرق الأوسط، العدد(11711)، 21ديسمبر 2010م، http://www.aawsat.com.

30. صحيفة الشرق الأوسط، العدد(11716)، 21ديسمبر 2010م،

http://www.aawsat.com

31. صحيفة الشرق الأوسط، العدد(11734)، 13 يناير 2011م، http://www.aawsat.com.

32. صحيفة الشرق الأوسط، العدد(11738)، 17 يناير 2011م.

33. صحيفة المستقبل اللبنانية، العدد(3882)، 14يناير 2011م.

34. صحيفة المستقبل اللبنانية، العدد(3886)، 18يناير 2011م

35. صحيفة المصري اليوم، العدد(2397)،5 يناير 2011م، http://www.almasryalyoum.com.

36. صحيفة تشرين، الإضراب العام في تونس بمواجهة خطوات النهضة الساداتية، 11\12\2012م.

37.صديقي، عربي، تونس: ثورة المواطنة.." ثورة لا رأس"، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسيات، 25\7\2011م، نسخة الكترونية، http://www.dohainstitute.org.

38. الصيداوي، رياض، ثورة تونس نموذج في علم الاجتماع الثورات، الحوار المتمدن،14\1\2012م، http://www.ahewar.org، .

39. عائلة زين العابدين بن علي ابتزت شركة مكدونالدز حتى انسحبت نهائياً، صحيفة الوطن الإلكترونية،الأربعاء 19 كانون الثاني\يناير 2011م.(نسخة الكترونية)، http://alwatan.kuwait.tt/

40. عبد المولى، عز الدين، اضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي،مركز الجزيرة للدراسات http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/02/201324101039595777.htm .

41. عبد الحكيم، احمد، مرسي، هشام، مراحل التغيير، سلسلة فلسفة التغيير، http://taghier.org/arabic/articles/bosla03.html

42. العريضي، غازي، **جديد المشهد التونسي، نافذة امل**، جريدة الايام، عدد6468، السنه التاسعة عشرة، الاحد،2014/1/12.

43. غانم، ابراهيم، النهضة التونسية.. وتحديات ما بعد الانتصار، مجلة المجتمع،3\11\2013م، http://magmj.com، .

44. الكترونية)،تم الارسترجاع 20\9\2013م http://www.Kalima-tunisie.info /

45. كركر، فضل، قراءه في قرار النهضة، افتتاحية المناضل، (نسخة الكترونية)،العدد الثاني عشر، 25-11-2002م. http://tunisitri.wordpress.com /

46. المازقي، صالح، موقف الجيش التونسي من الثورة، بوابتي، 3\7\2011م،
.http://www.myportail.com

47. مبروك، المهدي، تونس ومغادرة السلطة بعد الثورة، العربي الجديد، 2014،تاريخ لاسترجاع 2014/09/19.

48. المدني، توفيق،(كلمة في الثورة التونسية في الذكرى الأولى للثورة التونسية: التحديات والعوائق)، نواه نت، 14\6\2012م، تم الاسترجاع 6\11\2013م، .http://nawaat.org

49. مفتي الجمهورية لجريدة الصباح حول حالات الانتحار حرقاً، الصباح تونس، 8\1\2011م. /http://www.assabah.com.tn

50. موسكو ترفض التدخلات الخارجية في مصر،اليوم السابع، 4\2\2011م،
./http://www.youm7.com

51. هروب بن علي وعودة رجال الأعمال، صحيفة لوفيغارو الفرنسية،22\1\2011 م.(نسخة الكترونية)، /http://www.lefigaro.fr

52. وفاة البوعزيزي مفجر احتجاجات تونس، الجزيرة نت، 5يناير 2011م، تم الاستراجاع 1\10\2013م، .http://www.aljazeera.net

53. وكالة أنباء روسيا اليوم، 29 ديسمبر 2010م.

54. يومية– كانت محجوبة في تونس قبل الثورة، مجلة وراديو كلمة الإلكترونية، 2 كانون الثاني\يناير 2011م.

المصادر الاجنبية المترجمة عن الفرنسية [1]

Habermas, Jurgen, l'espace public (Paris: Payat, 1986).

Guen, moncef, (la crise economique mondiale, un declic dans La revolution), Jeune Afrique, 9\2\2011. http://www.jeuneafrique.com/Article

Paugam, Serge, L'Exclusion, l'etat des saviors(Paris: la Dceouverte, 1996), pp 13-16.

[1] هذه المقالات مترجمة من قبل الباحثين على شبكة الانترنت، وقد تم استخدام النص العربي في الرسالة.

فهرس المحتويات

إقرار ..... أ

الشكر والعرفان.....ب

الملخص بالعربية ..... و

الفصل الأول: خلفية الدراسة..... 1

المقدمة 1

مبررات الدراسة..... 4

أهمية الدراسة..... 5

أهداف الدراسة..... 5

مشكلة الدراسة..... 6

حدود الدراسة..... 7

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة..... 8

المبحث الأول: الإطار النظري..... 9

المبحث الثاني: الدراسات السابقة..... 18

التعليق على الدراسات السابقة:..... 24

الفصل الثالث: المحطات التاريخة والأسباب المباشرة وغير المباشرة للثورة التونسية..... 26

المبحث الأول: المحطات التاريخية التي لعبت دوراً اساسياً قبل إندلاع الثورة..... 27

المبحث الثاني: الأسباب المباشرة وغير المباشرة للثورة التونسية..... 38

الفصل الرابع: أحداث الثورة التونسية..... 56

المبحث الأول: المحطات الرئيسية في مجريات الثورة. 57

المبحث الثاني: دور قوى الأمن والجيش في الثورة. 64

المبحث الثالث: الدور الدولي والعربي في دعم الثورة التونسية..... 68

الفصل الخامس: الابعاد السياسية والاجتماعية للثورة التونسية. 73
المقدمة: 73
المبحث الأول: الأبعاد السياسية والاجتماعية للثورة. 74
المبحث الثاني: وصول الاسلام السياسي إلى الحكم..... 82
المبحث الثالث: مستقبل الثورة التونسية في ضوء المتغيرات الحالية. 88
الخاتمة: 94
اهم نتائج الدراسة: 96
المصادر والمراجع 98